العدد ٥٨
يونيو/حزيران ٢٠١٨

نشرة الهجرة القسرية

الاقتصادات
الحقوق في العمل والوصول إليه

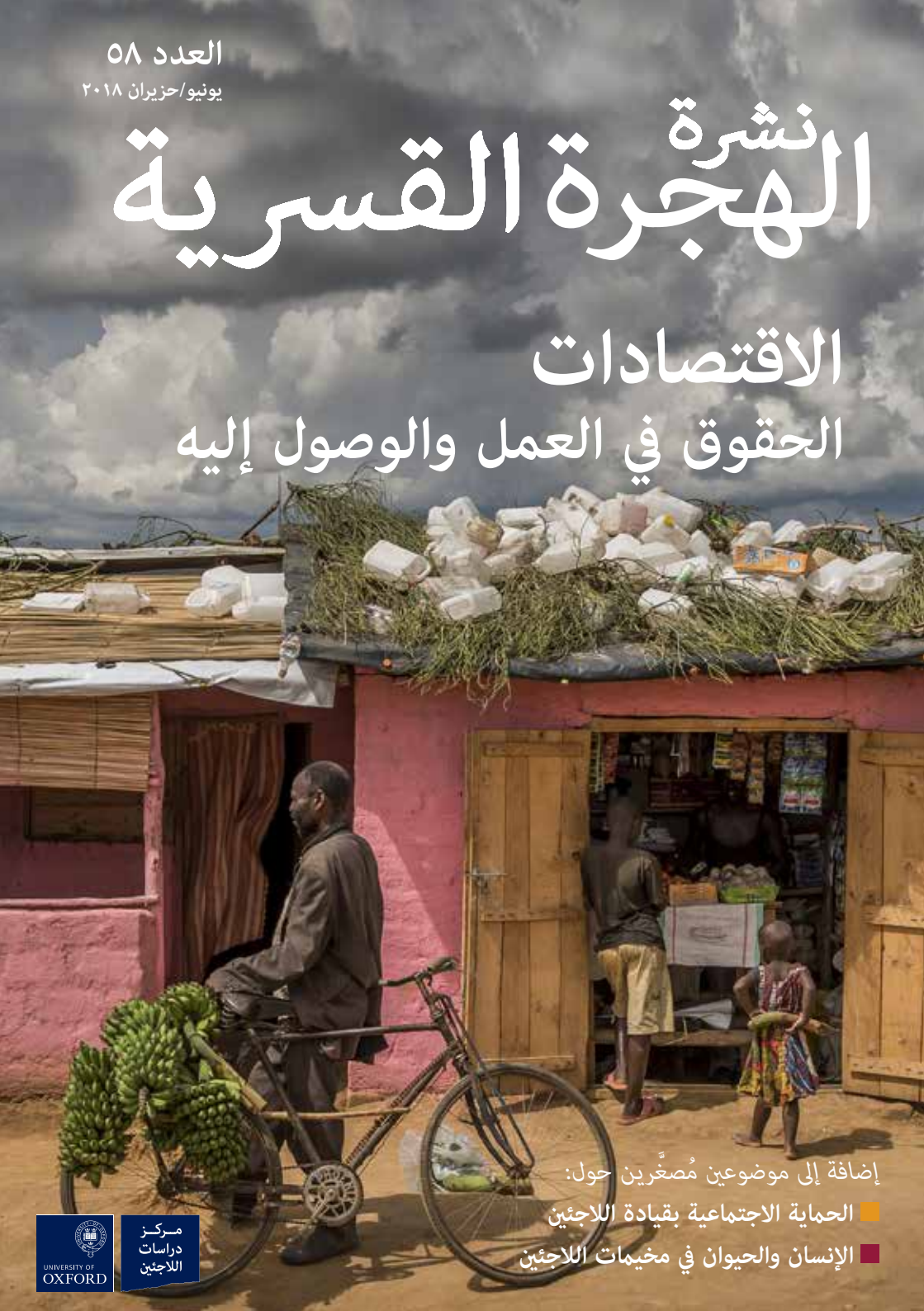

إضافة إلى موضوعين مُصغَّرين حول:

- **الحماية الاجتماعية بقيادة اللاجئين**
- **الإنسان والحيوان في مخيمات اللاجئين**

UNIVERSITY OF OXFORD
مركز دراسات اللاجئين

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

توفر نشرة الهجرة القسرية المنبر لتمكين تبادل الخبرات العملية والمعلومات والأفكار بين الباحثين واللاجئين والنّازحين داخلياً والذين يعملون معهم. وتُنشَر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية وتصدر عن مركز دراسات اللاجئين في قسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد.

أسرة النَّشرة

ماريون كولديري وجيني بيبلز (المُحرِّرتان)
مورين شونفيلد (مساعدة الشؤون المالية والترويج) شارون إليس (مساعدة)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Department of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk
هاتف: 281700 1865 44+
سكايب: fmreview

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

نشرة الهجرة القسرية مفتوحة المصدر. لمعلومات أكثر حول حقوق الطبع، انقر الرابط التالي:
www.fmreview.org/ar/copyright

ISSN 1460-9819

التصميم:
Art24
www.art24.co.uk

طباعة:
Oxuniprint
www.oxuniprint.co.uk

كلمة أسرة التحرير

عندما يُهجَّر الناس بفعل النِّزاع أو غيره من الظروف، فهم لا ينزحون عن ديارهم فحسب بل يتركون وراءهم أيضاً سبل نشاطاتهم الاقتصادية وعيشهم. وعند وصولهم إلى موقعهم الجديد، قد يعجزون عن إيجاد وظيف يعملون بها أو قد لا يُسمَح لهم بذلك أصلاً. ولهذه المشكلة مضمونات واسعة النطاق لا تقتصر على قدرات الناس المباشرة في كسب المال ورفاههم بل تتعدى كل ذلك لتمس العلاقات المجتمعية والتنمية الاقتصادية وقدرة الأجيال المستقبلية على بناء حياة رغدة. وضمن موضوع **الاقتصادات** الذي يمثل الموضوع الرئيسي لعددنا هذا، يستكشف المؤلفون التفاعلات المعقدة للمعوقات والفرص مستفيدين من دراسات الحالة من مختلف دول العالم ومسلطين الضوء على أدوار الفاعلين الجدد والتكنولوجيا الجديدة والمقاربات الجديدة أو المجددة.

ويسرنا أيضاً أن يتضمن هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية 'موضوعين مُصغَّرين' أحدهما حول **الحماية الاجتماعية بقيادة اللاجئين** والآخر حول **الإنسان والحيوان في مخيمات اللاجئين**. (انظر الغلاف الخلفي إذا كنت مهتماً في التعاون مع نشرة الهجرة القسرية حول موضوع مصغر أو موضوع كامل).

نتقدم بخالص الشكر إلى كلٍّ من كارين جاكوبسين (جامعة توفتس) وخالد كوسر (الصندوق العالمي لمشاركة المجتمعات المحلية ولدونتها) على مساعدتهما كمستشارين لموضوع الاقتصادات كما نتقدم بالشكر للمانحين الذين قدموا دعمهم لهذا العدد: مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية ومجلس البحوث في الآداب والعلوم الإنسانية (ESRC-AHRC) وصندوق بحوث التحديات العالمي والبرنامج العالمي للتهجير القسري التابع لمجموعة البنك الدولي وفيالق الرحمة وقسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعني باللدونة والحلول (وحدة سبل كسب الرزق) ومنظمة ويلكوم تراست.

انظر **www.fmreview.org/ar/economies** للوصول إلى المجلة وملخص العدد وجميع المقالات المنفردة. وهناك مدونة صوتية (بودكاست) لكل مقالة أيضاً. وسوف يتاح العدد ٥٨ باللغات الإنجليزية والعربية والإسبانية والفرنسية. في حالة رغبتكم بالحصول على نسخ من الإصدار المطبوع لهذا العدد، يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني **fmr@qeh.ox.ac.uk**.

الأعداد القادمة (انظر www.fmreview.org/ar/forthcoming)

- العدد ٥٩ من نشرة الهجرة القسرية: الذكرى السنوية العشرون للمبادئ التوجيهية حول النُّزوح الداخلي (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨)
- العدد ٦٠ من نشرة الهجرة القسرية: التعليم (فبراير/شباط ٢٠١٩)

تابعونا على فيسبوك أو تويتر أو سجلوا أنفسكم في قوائم التنبيه البريدية الإلكترونية عبر الرابط التالي: **www.fmreview.org/ar/request/alerts**.

ماريون كولدري وجيني بيبلز
المُحرِّرتان، نشرة الهجرة القسرية

صورة الغلاف: لاجئ بوروندي (٢٧ عاماً) وسائق شاحنة سابق أمام متجره للخضروات، قرية كاشوجوا (تجمع ناكيڤالي)، أوغندا. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ فريدريك نوي

ملحوظة من أسرة التحرير: عندما أردنا اختيار صورة للغلاف، فكرنا فيما إذا كنا نريدها أن تكون نمطية اعتيادية أو أن نضع صورة تعكس استخدام التقانات الجديدة أو المنظمات العالمية التي يقودها اللاجئون أو صورة تعكس مصادقة مؤهلات اللاجئين العلمية. لكنَّنا في النهاية أدركنا أن ما من صورة واحدة يمكنها أن تعكس كل محاور هذا العدد ولذلك فضلنا هذه الصورة، وهي صورة مُعبِّرة وتظهر المبادرة الشخصية في الظروف الصعبة.

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
Lebanese American University
Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council
Jeff Crisp
Independent consultant
Mark Cutts
OCHA
Eva Espinar
University of Alicante
Matthew Gibney
Refugee Studies Centre
Rachel Hastie
Oxfam
Lucy W Kiama
HIAS Kenya
Khalid Koser
GCERF
Erin Mooney
UN Protection Capacity/ ProCap
Steven Muncy
Community and Family Services International
Kathrine Starup
Danish Refugee Council
Emilie Wiinblad Mathez
UNHCR
Richard Williams
Independent consultant

الاقتصادات

٤ **حق اللاجئين في العمل والوصول إلى أسواق العمل: القيود والتحديات وسُبُل التقدم للأمام**
روجير زيتر وإيليويس روديل

٨ **دعم اللاجئين المعاد توطينهم مؤخراً في المملكة المتحدة**
مروة بلغازي

١٠ **إدماج اللاجئين في سوق العمل التركي**
هيمينا ڤ ديل كاربيو وسيرما دمير سيكير وأحميت ليڤينت ينير

١٤ **من لاجئ إلى موظف: الدمج في العمل في المناطق الريفية في الدانمارك**
مارتن ليدستروب وماري لارسن

١٦ **دمج الأطباء اللاجئين في منظومات الرعاية الصحية بالمجتمع المضيف**
شهلاء نامق وفاتن سحار وسارة قرقي وفاديا الريس ورانيت ميشوري

١٩ **مشاركة اللاجئين مع الاقتصادات المضيفة في أوغندا**
ناوهيكو أوماتا

٢٢ **اللاجئون والمجتمعات المضيفة في سوق العمل الراوندي**
أوزجي بيلغيلي وكرايغ لوشمان

٢٤ **دور متاجر الخضروات الريفية في استقبال اللاجئين**
زاكاري وايت وبيرجيتا رومة لارسين ومونا شالدوموزا

٢٦ **التعاون مع المنظمات الإجرامية في كولومبيا: عائق يحول دون الانتعاش الاقتصادي**
كريستوفر م هايس

٢٩ **الاقتصادات السورية: أهي طفرة اقتصادية مؤقتة؟**
أحمد العجلان

٣٠ **مُعوِّقات اعتماد اللاجئين على أنفسهم في ألمانيا**
إليزابيث إكرين

٣٢ **عالم العمل الجديد وضرورة التمكين الرقمي**
ميغيل بيرومينغو وويلوهم بيترسون

٣٤ **الاستثمار في اللاجئين: بناء رأس المالي البشري**
ليلي متقي

٣٦ **نحو تعزيز ظهور اللاجئين الماهرين وتوظيفهم**
لي نيكلز وساير نايس

٣٧ **المصادقة على مؤهلات اللاجئين الجامعية**
كاتارينا موزيتيتش

٣٩ **سبل اللاجئين في كسب الرزق: فاعلون جدد ونماذج جديدة**
زياد أيوبي وريجينا سانيدرا

٤٢ **آثار مساعدة اللاجئين السوريين في الاقتصاد الكلي**
توبياس شيلينغز

٤٥ **جودة العمل للاجئين السوريين في الأردن**
مها قطاع وميريدث بيرن

٤٧ **اقتصاد العربة في أوضاع اللجوء المُعقَّدة**
أبيجيل هانت وإيما سمان ودينا منصور-إيلا وهانيريكا ماكس

٥٠ **قوة الأسواق ونفوذها: دروس من أوغندا**
أليسون هيمبيرغير وساشا مينتش وتشيلسا بورفيس

٥١ **إقامة برامج سبل كسب الرزق وأثرها في الهجرة الثانوية**
ريتشارد ماليت وجيسيكا هاغن-زانكر، وكلير كمنغز ونسيم مجيدي

٥٤ **جوانب القصور للتوظيف كحل دائم**
نورا باروديللي

الحماية الاجتماعية بقيادة اللاجئين

٥٦ **الحماية المجتمعية بقيادة اللاجئين: إعادة رسم تصور مساعدة اللاجئين**
إيڤان إيستون-كالابريا وكايت بينكوك

٥٩ **المساعدون القانونيون للاجئين**
موسينغا تشيمانكيندا كريستيان

٦٠ **كوبسيه: تمكين اللاجئين الصوماليين في نيروبي**
أفراح حسن

٦٢ **المنظمات التي يقودها اللاجئون السوريون في برلين**
جينيڤر وود وإيڤان إيستون-كالابريا ويحيى الأوس

٦٤ **التعليم الذي يقوده اللاجئون في إندونيسيا**
توماس براون

٦٧ **دروس من المنظمات الأهلية التي يقودها لاجئو الـ (إل جي بي تي كيو)**
هيستر ك ڤ مور

الإنسان والحيوان في مخيمات اللاجئين

٧٠ **البشر والحيوانات في مخيمات اللاجئين**
بينجامين توماس وايت

٧١ **دور الثروة الحيوانية في العلاقات بين مجتمعي المضيفين واللاجئين**
تشارلز هوتس

٧٥ **الخيليات العاملة في مخيمات اللاجئين**
باتريك ج بولوك

٧٦ **إيواء الحيوانات في مخيمات اللاجئين**
لارا الشواورة

٧٨ **فهم الخطر في التفاعلات البشرية-الحيوانية**
سارة أوفتشارتشنك-غارستيتسكاه

٨٠ **الصحة الحيوانية والبشرية في مخيمات اللاجئين الصحراويين**
جورجيا أنغيلوني وجينيفر كار

٨٣ **دراسة ميدانية حول الهجرة والتنوُّع**
ديريك روبيرتسون

شكراً لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة

نتقدم بالشكر للمترعين والمانحين الحاليين والسابقين على دعمهم لنا.

ADRA International • Better Shelter • CAMMINA (Central America and Mexico Migration Alliance) • Catholic Relief Services-USCCB • Danish Refugee Council • Entreculturas • ESRC-AHRC • Global Program on Forced Displacement of the World Bank Group • Government of the Principality of Liechtenstein • Happold Foundation • Hunter & Stephanie Hunt • IOM • Luxembourg Ministry of Foreign Affairs • Mercy Corps • Mohammed Abu-Risha • Norwegian Refugee Council • Open Society Foundations • Oxfam • Platform on Disaster Displacement (PDD) • RefugePoint • Regional Development and Protection Programme for the Middle East • Suricatta Systems • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UN-Habitat • UNHCR • Wellcome Trust • Women's Refugee Commission

نتقدم بالشكر أيضاً لكل من دعم إنتاج نشرة الهجرة القسرية ونشرها من خلال تبرعاتهم الفردية.

مهما كانت التبرعات قليلة فسوف تساعد على استمرارية إصدار نشرة الهجرة القسرية. لذلك الرجاء التفكير في التبرع.

www.fmreview.org/ar/online-giving

حق اللاجئين في العمل والوصول إلى أسواق العمل: القيود والتحديات وسُبُل التقدم للأمام

روجير زيتر وإيلويس روديل

حق اللاجئين في العمل والوصول إلى أسواق العمل عامل أساسي يعتمدون عليه ليصبحوا مكتفين ذاتياً، ولبناء حياتهم، والحفاظ على كرامتهم، وتمكينهم من الإسهام في مجتمعاتهم المضيفة. وعلى الدول المضيفة أن تقيم إمكانية فتح أسواق عملها أمام اللاجئين وتعزيز الوصول إلى العمل الكريم.

تمنح اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين حق العمل للاجئين،[1] لكّن كثيراً من الدول المضيفة لا ترغب في منحهم لهذا الحق. ويعكس هذا الامتعاض مظاهر القلق المتنوعة التي تبديها تلك الدول إزاء التشوه في سوق العمل، ومحدودية القدرات على استيعاب العمالة الجديدة، واكتظاظ بعض القطاعات، ومدى توافر الوظائف للمواطنين، وانخفاض الأجور وتدني ظروف العمل. وقد ترضخ الحكومات المضيفة أيضاً إلى المعارضة الشعبية لحقوق اللاجئين في العمل وللمخاوف الأمنية من مغبة استيطان أعداد كبيرة من اللاجئين ودخولهم إلى سوق العمل. ومن بين الدول الأعضاء في اتفاقية عام ١٩٥١ للاجئين التي يبلغ عددها ١٤٥ دولة، وضعت نصفها تقريباً تحفظات على بعض بنود الاتفاقية، بل حتى الدول التي تمنح حق العمل عادة ما تفرض شروطها على الوصول إلى أسواق العمل. وتنطبق القيود ذاتها على كثير من الدول الثمانية وأربعين التي ليست دولاً أطرافاً في اتفاقية اللاجئين.

أمّا من وجهة نظر اللاجئين فحق العمل والوصول إلى أسواق العمل إنما هو من المقومات الرئيسية اللازمة للسماح لهم بتأمين سبل عيش مستدامة لأن ذلك يخفض من استضعافهم، ويعزز من لدونتهم، ويمكنهم من اكتساب حياة كريمة. واعترافاً بهذا الواقع، تعمل بعض المنظمات العابرة للحكومات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى ترويج الوصول إلى أسواق العمل والترويج لحق العمل على أنهما عنصران أساسيان من آلية وضع البرامج المُوَجَّهة بالتنمية والمستدامة للاجئين، خاصة لمن يعيش في أوضاع التهجير المطول.

وسعت دراسة مكتبية وتحليل مقارن في عام ٢٠١٦[2] إلى استقصاء دور الأحكام القانونية الدولية وأثارها وعلى الأخص منها المواد من ١٧-١٩ من اتفاقية عام ١٩٥١ للاجئين التي تنص على حق اللاجئين في العمل، ووصولهم لأسواق العمل، وتصون ذلك الحق. وغطت الدراسة عشرين بلداً بما فيها الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تستضيف معاً غالبية اللاجئين في العالم، كما ضمت الدراسة أيضاً دول الدخل المرتفع. وتضمنت الدراسة الدول الموقعة وغير الموقعة على الاتفاقية أيضاً.

الأطر العامة والسياسات وغيرها من العوامل المؤثرة في الوصول إلى سوق العمل

تنتهج معظم البلدان تقييد الحق في العمل وذلك حتى في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع كالمملكة المتحدة. أما في كثير من البلدان التي تلقت أعداداً كبيرة من اللاجئين، فربما تكون العوائق أكبر وأقسى كما الحال بالنسبة للاجئين الكولومبيين في فنزويلا، بينما نجد هناك حظراً رسمياً في كثير من الدول كما الحال في بنجلاديش (بالنسبة للاجئي الروهينجيا)، والسودان (بالنسبة للاجئين الأريتيريين نظراً لافتقارهم إلى الوضع القانوني في البلاد). وهذه المعوقات تجبر اللاجئين على استخدام مسارات غير نظامية للدخول إلى البلاد ثم العمل فيها. وحتى في البلدان التي تمتثل إلى المواد المعنية في اتفاقية عام ١٩٥١ للاجئين فنادراً ما تُقَدَّمُ الحق القانوني للعمل للاجئين دون قيد أو شرط. ففي إيران على سبيل المثال، لا يسمح للاجئين بالعمل إلا في ١٦ فئة مهنية.

وعلى العموم، تسم سياسات الحماية هذه البلدان ذات القدرات المحدودة في سوق العمل والتي تعتمد اعتماداً ضيقاً على اقتصاديات هشة وضعيفة، وتعاني من ضعف أكبر في اللدونة إزاء الصدمات الاقتصادية كما الحال في كل من تشاد وزامبيا وباكستان. ومع أن ذلك قد يبدو أمراً واضحاً وبديهياً فله أثر في كيفية وجوب تقديم المانحين الدوليين لدعمهم للأهداف الاستراتيجية الأوسع نطاقاً الرامية لإيجاد استجابات مستدامة تقودها التنمية في البلدان التي يمثل حضور اللاجئين فيها أثراً كبيراً.

وليس هناك كثير من التناغم في تطبيق حق العمل، بل هناك اختلافات مذهلة بين ممارسات الدول الأعضاء ومثال ذلك إيطاليا والمملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وربما يكون الاختلاف موجوداً أيضاً الدول غير الموقعة مثل باكستان ولبنان والأردن، ولعل ذلك ليس غريباً. وليس بالضرورة أن تمنح الدول الموقعة على الاتفاقية الممارسة 'المثلى' أو 'ممارسة أفضل' من

الدول غير الموقعة على الاتفاقية، ونرى ذلك جلياً واضحاً على سبيل المثال بالدور القيادي الذي أبداه الأردن (دولة غير موقعة) في توفير حصة من تصريحات العمل للاجئين السوريين ضمن عقد مدعوم من المانحين.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أنه نادراً ما يكفي تقييم حق اللاجئين بالعمل بناء على الأطر القانونية والتقنينات للبلاد وسياساتها نحو اللاجئين. فلا شك أن مجرد تقديم حق العمل للاجئين لا يكفي ما لم يصاحبه وجود آليات تضمن الامتثال لذلك الحق وتنفذه.

معوقات إضافية وعوامل وسيطة

غالباً ما يحتاج اللاجئون إلى تصريح بالعمل (عادة ما يحصلون عليه باتباعهم لطريقة مكلفة ومزعجة إدارياً) وقد يحتاجون أيضاً إلى تصريح بالإقامة إضافة إلى حصولهم على وضع اللاجئ، وربما يحتاجون إلى عرض وظيفة من صاحب عمل قبل أن يحصلوا على تصريح العمل كما الحال في لبنان وزامبيا على سبيل المثال. وفي بلدان أخرى، هناك قيود ولو كانت غير مباشرة على الأعمال الريادية للاجئين، وقدراتهم على مراكمة رأس المال وجمعه. ففي باكستان، لا يحق للاجئين أن يمتلكوا العقارات ولا المشروعات دون وجود شريك باكستاني معهم. وفي الأكوادور وتركيا لا يمنح اللاجئون سوى كوتا محدودة للوصول إلى المؤسسات المالية للحصول على القروض. وفي زامبيا تفرض الحكومة رسوماً مرتفعة على مشروعاتهم الناشئة.

وهناك عوائق غير مباشرة أمام الحق في العمل وتأخذ أشكالاً أخرى. ففي بلد مثل جنوب أفريقيا، يتسبب تراكم القضايا في تحديث صفة اللجوء بإبطاء الوصول إلى أسواق العمل الرسمية. أما مكاتب الهجرة في فنزويلا فتقع في أماكن حدودية نائية يصعب الوصول إليها. وبالمقابل، بدأت الحكومة التركية الآن بالسماح للاجئين السوريين ممن يمتلكون بطاقات الإقامة المؤقتة والذين أقاموا في تركيا أكثر من ستة أشهر بالتقدم للحصول على تصريحات للعمل.

لكنَّ القيود المفروضة على حق العمل تجبر أغلبية اللاجئين على العمل في القطاع غير الرسمي. ويتضح ذلك جلياً في بنجلاديش وباكستان حيث يقبل اللاجئون العمل خارج المخيمات ولو كان ذلك مخالفاً للقانون. والأمر نفسه في بلدان في الشرق الأوسط التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين حيث اتسعت الاقتصادات غير الرسمية أما في الدول مرتفعة الدخل، فكذلك يعمل اللاجئون في القطاع غير الرسمي ولو كانوا بأعداد أقل. وينطوي على العمل بهذه الطريقة سلبيات كثيرة ومخاطر جمة تتضمن محدودية استدامة سبل كسب الرزق وهامشية الأجور المدفوعة، وعدم وجود العمل الكريم وتفشي ظاهرة الاستغلال.

لاجئة كونغولية تطعم سمك البلطي في مسمكة يديرها لاجئون ومواطنون محليون في بحيرة روامونغا، غرب أوغندا.

وهناك عوامل أخرى تؤثر في الوصول إلى العمل ونوعه. ففي الإكوادور، يعامل اللاجئون الكولومبيون مثلهم مثل اللاجئين الاقتصاديين الذين يعانون من محدودية فرص العمل، وتردي ظروف العمل. وتنتشر الصور النمطية السلبية للجندر كما ينتشر التمييز الاجتماعي القائم على الجندر والعنف ضد النساء في أسواق العمل عبر عينة بحثنا. فعلى سبيل المثال، ذكرت إحدى اللاجئات المانيماريات في الهند أنَّها كانت مضطرة للعمل الشاق دون أن تأخذ حقها في الأجور. وهناك أيضاً لاجئات تعرضن للتحرش والمضايقة في مكان العمل في الإكوادور وكولومبيا. أما الأرامل اللاجئات والنساء غير المتزوجات في أوغندا فربما كن هدفاً لإساءة أصحاب العمل لهن. وهناك أدلة تثبت أنَّ غياب فرص العمل الرسمية وحق العمل للاجئين يزيد من مستويات عمل الشباب والأطفال كما الحال في لبنان إذ إنَّ ذلك يقود إلى آثار سلبية واضحة على المدى القصير والمدى البعيد.

ومن أهم تبعات هذه القيود وغيرها كثير مما لم يذكر في هذه المقالة أن اللاجئين لم يعودوا قادرين إلا نادراً على تجميع رأس المال الكافي أو المهارات المطلوبة لتمويل مساراتهم المشروعة نحو الاكتفاء الذاتي (وربما الاندماج) أو حتى لدعم عودتهم وإعادة اندماجهم في بلدانهم الأصلية.

التصدي للمعوقات

هناك أدلة تشير إلى أنَّ الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية قد بدأت بالفعل في التصدي لبعض هذه المعوقات مع أنها تفعل ذلك دون اتباع منهجية معينة، وذلك على سبيل المثال من خلال تسهيل عمليات الحصول على تصريحات العمل، وتوفير الحوافز للاجئين للحصول على وظيفة، والاعتراف بالمؤهلات وتحسين التدريب على المهارات.

وفي تشاد وأوغندا، يسمح للاجئين بالاستيطان ضمن المجتمعات المضيفة، بل يمنح بعضهم أيضاً أراض قابلة للزراعة لإنتاج المحاصيل الزراعية. وبدأت منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة أثيوبيا بالتعاون معاً على إنتاج سياسة 'خارج المخيم' تسمح بإرخاء القيود المفروضة على الحركة، ومكان الإقامة، وتيسر الوصول إلى التوظيف أو العمل للحساب الشخصي في المخيمات وفي المجتمعات المضيفة المجاورة للمخيمات. وتقدم المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية في كينيا للاجئين المساعدة العملية ودروس اللغة، وتيسر وصلهم وربطهم بفرص العمل. وفي ألمانيا تغطي خطة الاندماج الوطني التي تبنتها البلاد عام ٢٠١٢ الرسوم الدراسية لتعلم اللغات، وتوفير التعليم، والاندماج الاجتماعي، والاندماج في سوق العمل للاجئين بهدف تعظيم مساهمة اللاجئين في المجتمع الألماني.

وغالباً ما تعكس السياسات الاستباقية التي عادة ما نراها في اقتصادات الدول مرتفعة الدخل تشدد توقعات الحكومة وإلحاحها في أن يصبح اللاجئون مكتفين ذاتياً واقتصادياً في أقرب وقت ممكن كما الحال في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. لكنَّ ذلك قد يعني تفويت الفرصة على اللاجئين في الحصول على فرص التدريب أو إجبارهم على تولي أعمال لا تعكس مهاراتهم أو مؤهلاتهم العلمية. فلا غرابة إذن من أن نجد أن المصادقة على المهارات السابقة والمؤهلات العلمية وفرص الوصول إلى التعليم وتدريب اللغات وتنمية المهارات قد تكون عوامل معززة قوية لقدرة اللاجئين على الوصول إلى الوظائف. وفي بلدان مثل الإكوادور وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وزامبيا هناك إجراءات محددة مطبقة للاعتراف بالدرجات العلمية المهنية الأجنبية.

ومن أحدث الجهود المبذولة تجاه تمكين اللاجئين من المساهمة في اقتصاد الدول المضيفة وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي ما حدث استجابة 'للأزمة' السورية. فما إن تبين للدول المضيفة في المنطقة والمانحين أن التهجير الناتج عن الأزمة السورية طبيعته مطولة، حتى حاولوا أن يتبنوا استجابة متماسكة بأهداف تنموية إلى جانب الاستجابة الإنسانية كما توضحه الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات. وهكذا، بعد أن تلقت بعض الدول مثل الأردن دعماً كبيراً من المجتمع الدولي بدأت بتغيير سياساتها تجاه اللاجئين ففتحت لهم باب الوصول إلى الوظائف عن طريق توفير كوتا من تصريحات العمل لهم.[٣] ويخضع هذا النموذج أيضاً للاختبار في سياقات أخرى كما الحال في إثيوبيا بإنشاء اتفاقات فرص العمل في محاولة طموحة نظراً لضعف سجل إنجازات الحدائق الصناعية عبر إفريقيا في مجال إنشاء الوظائف.[٤]

ولا شك في أن المواقف الإيجابية بين أصحاب العمل قد تحسن من ظروف العمل الكريم للاجئين، وقد يساعد في تخفيض رهاب الأجانب. لكنَّ كثيراً من أصحاب العمل يبدون عدم ارتياحهم لتوظيف اللاجئين بسبب عدم وجود أي وضوح حول الأحكام القانونية التي تسمح للاجئين بالعمل. ففي الإكوادور على سبيل المثال يبدو أن هناك التباساً شائعاً بين أصحاب العمل إزاء الحقوق المتغيرة الممنوحة للاجئين والمواطنين الأجانب بالعمل. وبينما وجدت الدراسة أن وثائق اللاجئين في جنوب إفريقيا تبين أنه مسموح لهم العمل، نجد أنَّ أصحاب العمل لا يعترفون بهذا الاستحقاق.

ويمثل رأس المال الاجتماعي والروابط العرقية أو اللغوية دوراً مهماً في الوصول إلى أسواق العمل ونوع العمل. ففي أوغندا وكينيا تساعد هذه الشبكات اللاجئين خاصة منهم اللاجئين الصوماليين في الحصول على الوظيفة من المشروعات التجارية ثنائية القومية، بينما هناك أدلة تثبت أن اللاجئين الصوماليين في جنوب أفريقيا يعثرون على العمل لدى مشروعات المسلمين جنوب الأفريقيين. وقد يُسَهِّلُ الاشتراك باللغة والثقافة أو الزواج من الوصول إلى العمل، فاللاجئون الإريتريون القادمون من مجموعة تجرينيا العرقية لديهم الآن في شمال إثيوبيا ميزة قوية يتفوقون بها على الإريتريين من ناحية توفير فرص العمل.

المضي قدماً

ينبغي للحكومات بدعم من الجهات المانحة والجهات الفاعلة الدولية أن توائم قانون اللجوء وممارسته مع سياسات التوظيف الوطنية إذ غالباً ما يبدو أنها تنجح في الاتجاهات المعاكسة. وينبغي زيادة التماسك لأن ذلك سيعزز من الوصول إلى أسواق العمل، وجعل الحق في العمل حقيقة لأعداد أكبر من اللاجئين. ولهذه الغاية لا بُدَّ من تعزيز التنسيق بين الوزارات المعنية بشؤون اللاجئين والهجرة من جهة، والمسؤولين عن حقوق العمال من جهة أخرى لأنَّ في تلك العلاقة التنسيقية دوراً في تعزيز حق اللاجئين في العمل والإدماج في سوق العمل، وإزالة بعض العوائق الإدارية والبيروقراطية التي ناقشناها سابقاً.

لا بُدَّ أيضاً من التأكيد على الدور المحوري لسياسات سوق العمل التي تقود إلى سبل كسب الرزق المستدامة وتحسين الظروف الاقتصادية للاجئين (ومضيفيهم). فغالباً ما يكون لفقدان حق العمل أو لوجود المعوقات على هذا الحق دور كبير في حرمان اللاجئين من المشاركة في الأعمال الكريمة في القطاع الرسمي ما يجعلهم أكثر تعرضاً ضمن القطاع غير الرسمي إلى تبعات خطرة وفقدانهم للحقوق التعاقدية وارتفاع مخاطر ظروف العمل الاستغلالية.

ويمكن لمنظمات أصحاب العمل وأصحاب العمل والنقابات العمالية أن تمثل دوراً مساهماً في السياسات الاستباقية التي يمكن أن تمنح حق الوصول إلى أسواق العمل والوظيفة الكريمة فبمقدورها أن تروج للممارسات الجيدة بين أفرادها وأن تعمل مع الحكومات والسلطات المحلية للترويج للتشريعات واللوائح التنظيمية الفعالة والامتثال لها. وفي الوقت نفسه، تتشارك الحكومات الوطنية وأصحاب العمال، والنقابات العمالية، والمجتمع المدني المسؤولية في الترويج للمساواة في الحقوق، ومواجهة الخطابات السلبية، أو التصويرات النمطية للاجئين التي تحد من مشاركاتهم واندماجهم. وينبغي لتلك المبادرات أن تتضمن أيضاً بناء وعي أفضل بين اللاجئين أنفسهم، بالإضافة إلى رفع الوعي بين أفراد الجهات القضائية والهيئات التنظيمية بحقوق اللاجئين في أماكن العمل، خاصة أنَّ اللاجئين في معظم الأحيان يجهلون حقوقهم، أو يخشون ممارستها، وغالباً ما يفتقرون إلى الحماية القوية من السلطات المعنية.

ولا بُدَّ أيضاً من التركيز على تحسين التدريب والتثقيف وبناء المهارات والتعليم اللغوي لأنها عناصر حرجة من أجل تعزيز وصول اللاجئين إلى أسواق العمل، ولا بُدَّ لأصحاب العمل ومقدمي التدريب أن يصمموا طرقاً إبداعية للترويج لهذه الأهداف وتحقيقها.

وينبغي أن يمثل المانحون والمنظمات الدولية والعابرة للحكومات دوراً أكبر في التصدي لأزمات التهجير القسري، وذلك من خلال إدخال السياسات التي تقدم للاجئين الحق في العمل والوصول إلى أسواق العمل خاصة في البلدان الأكثر فقراً التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين وتعاني من قيود كبيرة في أسواق عملها. وفي هذا الإطار، ينبغي تعزيز التمويل الدولي والمساهمة في تطويرات أسواق العمل، والترويج للوظائف، وذلك من خلال توفير الدعم والتشريعات والسياسات ومعايير العمل الكريم.

روجير زيتر *roger.zetter@qeh.ox.ac.uk*
بروفيسور فخري في دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد
www.oxford.ac.uk

إيلويس روديل *heloise.ruaudel@gmail.com*
مستشارة وباحثة مستقلة

١. انظر إلى المواد من 17 إلى 19 على الرابط التالي
www.refworld.org/docid/3be01b964.html

٢. Zetter R and Ruaudel H (2016) *Refugees' Right to Work and Access to Labor Markets – An Assessment, Part 1*, World Bank Global Program on Forced Displacement (GPFD) and the Global Knowledge Partnership on Migration and Development (KNOMAD) Thematic Working Group on Forced Migration
(حق اللاجئين في العمل والوصول إلى أسواق العمل - تقييم، الجزء 1)
http://bit.ly/KNOMAD-Zetter-Ruaudel-2016-1

٣. انظر المقالات حول العقد مع الأردن في نشرة الهجرة القسرية، العدد 57
www.fmreview.org/ar/syria2018

٤. Ruaudel H and Morrison-Métois S (2017) 'Responding to Refugee Crises in Developing Countries, What Can We Learn From Evaluations', OECD Working Paper 37
(الاستجابة لأزمات اللاجئين في الدول النامية، ما الذي يمكن أن نتعلمه من التقييمات)
http://dx.doi.org/10.1787/ae4362bd-en

دعم اللاجئين المعاد توطينهم مؤخراً في المملكة المتحدة

مروة بلغازي

ينبغي للمنظمات التي تدعم اللاجئين المعاد توطينهم مؤخراً من أجل الحصول على العمل أن تركز على توفير الأدوات التي تمكن اللاجئين من استكشاف سوق العمل بطريقة مستدامة تفضي بهم إلى تحقيق نمائهم الشخصي.

تدعم منظمتنا أسر العائلات اللاجئة التي أعيد توطينها مؤخراً في المملكة المتحدة. ونعمل على تقديم يد العون لهم في استكشاف نظام الرعاية الاجتماعية والمطالبة بالإعانات المستحقة كما وضعنا لهم خطة دعم تراعي أهدافهم من منظور تطورهم المهني. ونصحب البالغين في موعدهم الأول في مركز الوظائف حيث يدور النقاش مع مدربي العمل في المركز حول القدرة على الحصول على وظيفة والاستعداد لها. ودائماً ما يتبلور السؤال الذي يطرح على منظمتنا حول التوقعات. فهل نشجع الأشخاص الذين ندعمهم على رفع سقف توقعاتهم وطموحاتهم أم خفضه إلى مجرد البحث عن مصدر ثابت للدخل؟ فمثلاً، في الأسابيع والشهور الأولى التي تعقب إعادة التوطين، يكون شغل اللاجئين الشاغل الوصول إلى فرصة عمل وإعادة الاتصال بذلك الجزء من هويتهم المتمثل في إعالة أسرهم. لكنَّ هذا التحمس الأولي ما يلبث أن يبدأ بالزوال تدريجياً ليحل مكانه حالة من الشعور بالمرارة والإخفاق مع ظهور العوائق. وفي نطاق خبراتنا التي اكتسبناها من العمل في دعم اللاجئين في بحثهم عن الوصول إلى فرصة عمل، نقدم بعض الدروس المستفادة فيما يتعلق بالمجالات الآتية:

تقديم الدعم المستمر في استكشاف منظومة جديدة: ننفذ أسبوعياً حملات التواصل التوعوية نتناقش فيها مع أسر اللاجئين الإحباطات التي تواجههم في الحياة اليومية في المملكة المتحدة. ونناقش معهم أيضاً أهمية عقود العمل، وأنظمة التأمين الوطني والضرائب، والحد الأدنى من الأجور، والأجر المعيشي، وسقف توقعاتهم الذي يصطدم بالواقع، والتطور الشخصي. ونجيب على أي شكوك لديهم أو دواعٍ للقلق في بيئة محادثة جماعية كما نقدم أيضاً المحادثات الفردية بمساعدة العاملين في مجال الدعم الذين يجيدون اللغتين إذ وجدنا أنَّ التعامل مع قضايا اللاجئين والعمل على تحقيق نمائهم الشخصي يؤتي ثماره أفضل ما يكون في استيعاب المعلومات إذا كان بلغتهم الأم. وفي بيئة العمل الجماعية، يتشارك اللاجئون بخبراتهم واستراتيجياتهم في البحث عن العمل. فعلى سبيل المثال، يتبع اللاجئون البالغون في مجموعتنا أسلوب إجراء المكالمات الهاتفية مباشرةً مع أصحاب العمل المحتملين (في البداية كانوا يلجؤون إلى هذا الأسلوب في مكان إقامتهم الجديدة رغم عدم وصولهم إلى كثير من فرص العمل التي كانوا يُوعَدون بها) ونظراً إلى أنَّهم يفضلون هذا الأسلوب، يبدو أنَّه من غير الواقعي لهم أن يستبدلوا به غيره لذلك عمدنا إلى إعداد سيرهم الذاتية وطبعناها لهم من أجل اصطحابها معهم في زياراتهم المباشرة إلى أصحاب العمل.

اللغة باعتبارها نقطة إيجابية وليست عقبة: نميل في نقاشتنا مع اللاجئين الوافدين حديثاً حول فرص العمل إلى التركيز على انخفاض مستواهم في اللغة الإنجليزية. ولكن ماذا لو كان الجمع بين لغتين اثنتين يعوض عدم التحدث باللغة الإنجليزية بطلاقة؟ فلغة اللاجئ الأم يمكن أن تكون نقطة إيجابية في حصوله على فرصة عمل وذلك في المواقف والأوضاع التي تعتمد على ثنائية اللغة. ففي المدارس على سبيل المثال، يمكن لهؤلاء اللاجئين العمل في وظيفة مدرس مساعد متى ظهرت الحاجة إلى التنسيق مع أولياء الأمور ودعم التلاميذ الذين يتحدثون اللغة ذاتها.

الإرشاد المهني: نعمل على توفير مدربين ومرشدين للاجئين البالغين الذين لديهم خلفيات مشابهة ما يسمح للاجئين بالتحدث حول اهتماماتهم وسرد قصصهم التي تتعلق بعملهم السابق إلى شخص يفهمها. ومن خلال هذه العلاقة، يستطيع اللاجئون تكييف توقعاتهم مع واقع ما تستلزمه وظيفة ما في المملكة المتحدة (مثال ذلك العمل في وظيفة محامي في إحدى بلدان الشرق الأوسط ليست نفسها في مدينة مثل لندن من نواحي الأجور وساعات العمل والقوانين). وكلما كان ذلك ممكناً، يكون لهذه العلاقة تأثير أكبر في تعزيز إرشاد الأقران بين أفراد الأسر المختلفة الذين يفدون وفقاً لمخطط إعادة التوطين نفسه. وفي حالة وجود قصة للنجاح داخل مجتمع اللاجئين، يشعر اللاجئون بمزيد من الدافعية بسبب هذه القصة. وهي حالة لا يتحقق من ورائها سوى الكسب والاستفادة لجميع الأطراف: إذ يشعر مرشدو الأقران بالقوة والتمكين نتيجة لتأثيرهم الإيجابي في الوافدين الجدد كما يمكن للوافدين الجدد أنفسهم أن يتلمسوا ويقيسوا التقدم الذي أحرزوه منذ وصولهم. وبالنسبة للمُوطَنين الجدد، يمكنهم من خلال هذه المقاربة التخطيط لمستقبلهم من خلال التفاعل مع مرشديهم والعمل على الوصول إلى المستوى نفسه الذي وصل إليه المرشدون من الاستقلالية والمبادرة.

استضعاف عام: بالنسبة للاجئين البالغين الذين أمضوا شطراً كبيراً من حياتهم مستقلين، ومعيلين لأسرهم بالإضافة إلى توليهم أدوار مختلفة في مجتمعاتهم، من الصعب أن يجدوا أنفسهم فجأةً معتمدين على أشخاص آخرين لتقديم الدعم لهم أو على منظمات توفر لهم أسباب العيش. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان تضمين الدعم المقدم لأسر اللاجئين ضمن إطار يحكم الاستضعاف العام. فنحن جميعاً مستضعفون بدرجات متفاوتة ولكنَّ استضعافنا هذا يرتبط بالأوضاع السائدة. ورغم أنَّنا بصفتنا ممارسين نضطلع بأدوار تكون مثالاً يحتذى به ونرد على استفسارات ومطالبات الأسر التي ندعمها، ينبغي لنا إيجاد طرق لمشاركة ردود فعلهم إزاء أوجه الاستضعاف الخاصة بنا. فالشك والوعي الذاتي جزءٌ لا يتجزأ من متطلبات وشروط الدخول إلى سوق العمل بغض النظر عن الخبرات السابقة.

وقت الانتعاش: من المهم الاعتراف بأنَّه في بعض الأحيان قد يُقَدِّمُ الشخص جميع المهارات اللازمة للحصول على فرصة عمل لكنه قد لا يكون مستعداً لخوض سوق العمل. فالصدمات النفسية التي عانى منها اللاجئون والاضطرابات الناجمة عن التَّهجير لن تبرأ بين عشية وضحاها. ومن هنا تتبين أهمية توفير الصِّحة العقليَّة ضمن جوانب الدعم المقدم التي تسير جنباً إلى جنب مع استعادة القدرة على إعالة الأسر. ولذلك، ينبغي لنا تشجيع الأفراد الذين هم بحاجة إلى مهلة للانتعاش ووضع خطط للدعم تراعي احتياجاتهم في مجالي الصحة العقلية والبدنية. وقد يعني هذا التركيز على استعادة الثقة وبناء القدرة على مقاومة الظروف من خلال أنشطة مختلفة تسهم جميعها على المدى البعيد في إعداد الشخص الذي يرغب في الانضمام مرة أخرى إلى منظومة البحث عن فرصة عمل.

مواجهة الإخفاق المتصور: قد يشعر الأشخاص الذين تُرفَضُ طلباتهم للعمل بالإحباط وخيبة الأمل إلى درجة كبيرة. لذلك، من المفيد تشجيع الحصول على تغذية راجعة من أصحاب العمل أو المنظمات الشريكة حتى يستطيع المرء أن يعرف سبب رفض طلبه أو استبعاده من الحصول على فرصة العمل. فعلى سبيل المثال، لم ينجح الطلب الذي تقدم به أحد العملاء الذي أحلناه إلى حاضنة للأعمال لمساعدته في تحسين فكرته وبناء مهاراته في إدارة الأعمال واعتبر العميل أن رسالة الرفض التي تلقاها من خلال البريد الإلكتروني من المنظمين إخفاق من جانبه. ومع ذلك، فعند الاتصال بالمنظمة للحصول على تغذية راجعة وتعقيبات بشأن رفض الطلب، أوضحوا أنَّ خطة العمل التي قدمها الشخص غير واضحة بالإضافة إلى أنَّ مستوى اللغة الإنجليزية لديه غير كاف للمشروع. ولكنَّ المنظمة كانت حريصة تمام الحرص على تقديم خيارات أخرى له للتدرب ضمن إطارها الهيكلي. ثم ناقشنا هذه البرامج مع العميل وأضحنا له كيف تتوافق متطلباتهم وشروطهم مع طموحاته.

تحفيز أصحاب العمل: يبدي كثيرٌ من العملاء استعدادهم لدخول سوق العمل ولكنَّ السوق لا تبدي استعداداً لتقبلهم. ولذلك، أصبح استغراق الوقت الكافي وبذل الجهود الخلاقة لجذب انتباه أصحاب العمل أمراً ضرورياً. واعتماداً على الزخم الحالي حول المواطنين والمنظمات المهتمة بتقديم المساعدة للاجئين، يمكننا تسخير اهتمام المؤسسات، والمنظمات، والأفراد ومن ثم تحويلهم إلى أصحاب عمل.

استكشاف فرص جديدة: في محاولة اللاجئين لإعادة بناء حياتهم، في بعض الأحيان يظل كثيرٌ منهم مرتبطين بوظائفهم التي كانوا يعملون بها في بلدانهم الأصلية ويأملون أن يعملوا في الوظائف نفسها مرة أخرى في بلدان اللجوء. وهذا الأمر مفهوم تماماً ولكنَّه في الوقت نفسه قد يتسبب في ظهور عقبات عند وضع خطط واقعية. فقد يكون الحصول على وضع وظيفي في البلد المضيف مشابه للوضع الوظيفي في بلد المنشأ أمراً صعباً ومعقداً للغاية لذلك ينبغي تشجيع اللاجئين على إعادة النظر في المهارات التي لديهم والتي يمكن استخدامها في مهام أخرى. فعلى سبيل المثال، يبدي كثيرٌ من الأشخاص الذين نقدم لهم الدعم استعداداً كبيراً بشأن دعم الأسر الأخرى، وإرشاد الأقران، وتقديم النصح والتوجيه الذي من شأنه أن يحسن من نوعية حياة كثير من الناس رغم عدم تمرس هؤلاء الأشخاص أو تدربهم في مؤسسة خيرية أو في قطاع الرعاية المجتمعية. ومن المهم أن نوضح لمن نعدهم أبطالاً رائدين في المجتمع المحلي أنَّ مبادرتهم وتقمصهم العاطفي ما هي إلا مهارات عظيمة يمكنهم استغلالها في إطارٍ من المهنية للوصول إلى سوق العمل.

ولدينا مثال لعمل منظمتنا يوضح هذه التوصيات. فذات مرة، كان هناك طفل في إحدى رياض الأطفال بحاجة إلى معلم فردي خاص به لكنّ روضة الأطفال عانت كثيراً في سبيل تلبية حاجات الطفل الخاصة. وأدركنا أنَّه لو كان هذا الدعم المقدم إلى الطفل قُدِّمَ بلغته الأم التي تتحدث بها أسرته لكان ذلك أكثر نفعاً في الاستفادة من المساعدة التي يقدمها المعلم للطفل وفي تحقيق قدرٍ أكبر من التواصل مع والديه. وبالإضافة إلى ذلك، فتفهم التَّهجيرِ وإعادة التوطين سيكون أيضاً ذا قائدة.

وقد اخترنا من ضمن المجموعة التي نعمل عليها أحد الأشخاص لديه خبرة هائلة في مجال التدريس والعمل على السن المبكر. ولكنَّ العقبات التي واجهت هذا الشخص للحصول على هذه الوظيفة كانت كثيرة نذكر منها: عدم وجود خبرة عمل في المملكة المتحدة،

وانخفاض مستوى اللغة الإنجليزية لديه بالإضافة إلى عدم تلقيه للتدريب الملائم. ومع ذلك، اضطلعنا بدور الميسرين، وتواصلنا مع والدي الطفل، ومع متخصصي الصحة، ومع روضة الأطفال للاتفاق على المهارات الأساسية اللازمة لشغل هذه الوظيفة. وأوضحنا أنَّ الشخص الذي نرشحه لهذه الوظيفة يتمتع بكل هذه المهارات ثم وضعنا خطة لهذا الشخص لمعالجة المهارات الناقصة لديه. واتصلنا بمنظمات شريكة لمساعدتنا في التدريب المطلوب ونظمنا دروساً للإنجليزية للكبار الناطقين بلغات أخرى على مدار ساعات العمل. وقدمنا الدعم والمساعدة للشخص المرشح طوال فترة شغله للوظيفة كما عملنا على الإبقاء على الاتصال المباشر بصاحب العمل إذ كنا نقدم تزكية به من ناحية سماته الشخصية.

وفي نهاية المطاف، يمكن القول إنَّ ما قدمناه من وعد باستمرار الدعم لكل من صاحب العمل والشخص المرشح كان أكثر ما طمأنهم. كما يسرت وزارة الداخلية استحداث وظيفة معلم روضة الأطفال الذي استحدثته الوزارة خصيصاً من أجل تلبية الحاجات التعليمية والتربوية للأطفال المعاد توطينهم ضمن مخطط اللجوء هذا. وبهذه الطريقة، نكون قد قدمنا الدعم لكل من اللاجئ المرشح الذي حصل على وظيفة مدفوعة الأجر من أجل دعم لاجئ آخر، وقد سهلت السلطة المحلية هذا الأمر من خلال التقدم بطلب الحصول على التمويلات المخصصة لهذا المشروع. وغيرت النتائج النهائية لهذه الطريقة حياة أسرة الطفل، وحسنت روضة الأطفال من مستوى الخدمة التي تقدمها، وحصل الشخص المرشح لهذه الوظيفة على مصدر ثابت للدخل وعمل يناسب مهاراته وتطلعاته.

مروة بلغازي *marwa.belghazi@gmail.com*
مديرة الفريق، دعم إعادة توطين اللاجئين، مشروع المشردين المنفردين (Single Homeless Project)
www.shp.org.uk/welcoming-refugees

إدماج اللاجئين في سوق العمل التركي

هيمينا ڤ ديل كاربيو وسيرما دمير سيكير وأحميت ليڤينت ينير

مَنحُ اللاجئين السوريين في تركيا حق الوصول إلى العمل الرسمي كان خطوة أولى نحو تحقيق اندماجهم الاقتصادي، لكنَّ عدداً من التحديات ما زالت قائمة. وبدعم من المجتمع الدولي، تتخذ الحكومة التركية إجراءاتها للتغلب على بعض هذه التحديات وتذليلها.

تستضيف تركيا قرابة ٣,٣ مليون لاجئ مسجل معظمهم من سوريا، وأبدت البلاد درجة يحتذى بها من الانفتاح وبذلت جهوداً لا يستهان بها لتقديم الدعم للسوريين رغم ما شكل ذلك من ضغوطات على الخدمات الاجتماعية فيها. وسهَّلت وصول اللاجئين السوريين إلى الخدمات العامة الحرجة بما فيها الخدمات الصحية والإسكان والتعليم والمساعدات الاجتماعية.

ثم أدركت حكومة تركيا أنَّ اللاجئين لا يمكنهم الاعتماد اعتماداً كاملاً على المساعدات الاجتماعية فقررت وقتها سن تعليمات في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ تسمح بموجبها للاجئين السوريين[1] الحصول على أذونات رسمية بالعمل. وكان الهدف المنشود مساعدة اللاجئين السوريين على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والخروج من نظام المساعدات الاجتماعية والمساهمة في الاقتصاد التركي.

وتختلف التنمية الاقتصادية اختلافاً كبيراً من منطقة لأخرى داخل تركيا بل قد تصل لمستوى الاختلاف الكبير بين الأقاليم نفسها إذ ازدادت تلك الاختلافات خلال السنوات الماضية القليلة. ونظراً لارتفاع معدلات البطالة العامة (بلغت ذروتها ١٣٪ في أوائل عام ٢٠١٧) ومعدلات البطالة بين الشباب السائدة (وصل المعدل الوطني حوالي ١٩٪)[2] فذلك يؤكد أنَّ عدد الوظائف المتاحة لا يكفي لاستيعاب جميع الباحثين عن العمل.

وتزداد الأمور سوءاً عندما نرى أنَّ كثيراً من المحافظات التي تقطن فيها أعداد كبيرة من السوريين مقارنة بأعداد السكان المحليين ومقارنة بإجمالي عدد اللاجئين السوريين في تركيا من الأكثر تهميشاً والأقل حظاً نتيجة معاناتها من انخفاض بالموسم في كثافة الأعمال الرسمية وانخفاض صافي إنشاء الوظائف الرسمية وانخفاض عدد السكان المتعلمين وانخفاض مساهمة القوى العاملة وارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام تفوق المعدل الوطني. وفي هذا الصدد، تشير الإحصاءات التي جمعتها وزارة العمل والأمن الاجتماعي التركية إلى أنَّ ما لا يقل عن نصف السوريين في عمر العمل الذي يزيد عددهم على مليونين يعملون في القطاع غير الرسمي. والغالبية العظمى من هذه النسبة من الرجال أما نسبة النساء العاملات فمنخفضة تصل ذروتها ٧٪ من النساء في الفئة العمرية ٣٠ إلى ٤٤ عاماً.

عوائق تواجه الاندماج الاقتصادي الرسمي للاجئين

يواجه اللاجئون الذين يتلقون حالياً الدعم النقدي من برنامج الحوالات النقدية الذي يموله الاتحاد الأوروبي (المساعدات الاجتماعية) خطر فقدان المنافع المتأتية لهم إذا ما عملوا في القطاع الرسمي. وإضافة إلى ذلك هناك التمايز المرتبط في المواقع؛ لأنَّ الموقع الذي يتسجل فيه اللاجئ يحدد المكان الذي يمكن له أن يسعى إلى البحث عن فرصة عمل رسمية. ولذلك نجد أنَّ كثيراً من السوريين الذين انتقلوا إلى الأسواق الأكثر نشاطاً عمالياً مثل إسطنبول وأنقرة وأزمير لا يمكنهم البحث عن فرص العمل الرسمية هناك إلا إذا غيروا موقعهم المسجل ويتضمن ذلك خوضهم في إجراءات إدارية متعبة ومكلفة مادياً.

أما انخفاض المستويات التعليمية وضعف البيانات المتعلقة بأنواع المهارات والخبرات التي يتمتع بها السوريون الذين يعيشون بتركيا فذلك عائق إضافي يمنع من تسهيل عملية توظيفهم. وتبين البيانات ما قبل الحرب أنَّ التحصيل التعليمي للسوريين في المحافظات المقاربة والمحاذية للحدود التركية كانت منخفضة مقارنة بمستويات التعليم لدى نظرائهم الأتراك إذ لم تتجاوز نسبة المتعلمين في التعليم الثانوي وما بعد الثانوي ٢٠٪ (من حلب وإدلب). وتنخفض هذه النسبة وفقاً للأرقام التقديرية إلى ١٥٪ لأهالي الرقة وترتفع ٤٠٪ لسكان اللاذقية. وفي المقابل، نجد أنَّه في المعدل هناك ما يقارب ٤٥٪ من الناس ممن أكملوا التعليم الثانوي وما بعد الثانوي. ويرتبط انخفاض معدلات التحصيل العلمي لدى اللاجئين السوريين وعدم حصولهم على وثائق رسمية تثبت مهاراتهم بانخفاض إصدار تصاريح العمل الرسمية.

ولذلك، تتعاون وزارة العمل التركية ومؤسسة الخدمات العامة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي في برنامجين مشتركين من أجل تكييف الخدمات المتاحة حالياً للمواطنين الأتراك لدعم التوظيف من خلالها. وصمم هذان البرنامجان عام ٢٠١٧ واشتملا على برنامج دعم التوظيف للسوريين ضمن الحماية المؤقتة ودعم المجتمعات المضيفة وتعزيز الفرص الاقتصادية للسوريين بموجب الحماية المؤقتة والمجتمعات المضيفة في تركيا. وهدفت نشاطاتهما على التوالي إلى التصدي للتحديات المتعلقة بناحية العرض (المرتبطة بقابلية التوظيف) وتحديات الطلب (المرتبطة بالنشاط التوظيفي والنشاط الاقتصادي) وسوف ينفذ هذان البرنامجان في الفترة ما بين ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١. وخلال المرحلة التجريبية الحالية لكل مشروع، يتمثل الهدف في توفير الخدمات والوظائف إذا أتيح ذلك إلى قرابة ١٥ ألف شخص علماً أنَّ المنظومات التي تقام الآن سوف تتيح الخدمات وفرص العمل لبضعة آلاف إضافية من الأشخاص.

نشاطات العمل في جانب العرض

تتصدى النشاطات في 'جانب العرض' في حالة اللاجئين السوريين في تركيا للتحديات التي تعيق من وصولهم إلى العمل الرسمي (وعلى وجه التحديد الوصول إلى تصاريح العمل) بالإضافة إلى التحديات التي تواجه قابلية توظيفهم التي تمنعهم من تسكينهم الوظيفي. وتتضمن النشاطات التدريب على اللغة التركية وإعداد المنظومات اللازمة لتقييم المهارات وتقديم المشورة والمساعدة في البحث عن العمل باللغة العربية إضافة إلى عدد متنوع من الحوافز المالية والدعم. ويمكن إحالة المستفيدين أيضاً إلى سلطة المؤهلات المهنية للمصادقة على الأوراق الاعتمادية الأجنبية أو تقييم مستواهم التعليمي وخبرتهم العملية.

ولا بد من توفير فهم أفضل للباحثين عن العمل حول كيفية الحصول على تصريح للعمل ولا بد من إحداث التحسينات على عمليات تقديم الطلبات التي ما زال معظمها يدوياً وإصدارها. وكانت وزارة العمل والاجتماع قد أصدرت للاجئين السوريين ١٥٠٢٢ تصريح عمل ما بين يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧ وكان ذلك العدد أقل مما كان متوقعاً، ويشير إلى وجود عوائق في المعلومات التي واجهها اللاجئون وأصحاب العمل ناهيك عن المشكلات المتعلقة بمنظومة تقنية المعلومات التي تعيق من عملية معالجة تصريحات العمل. ويركز دعم الوظيفة للسوريين بموجب برنامج الحماية والمجتمعات المضيفة على إطلاق الحملات الإعلامية من خلال مختلف القنوات المتعددة وبمختلف اللغات وذلك من أجل تحسين المستوى المعرفي بالعملية وتحسين نظام تقنية المعلومات.

وإضافة إلى ذلك، هناك كثير من الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية المختلفة التي بذلت جهوداً كبيرة في توفير المهارات اللغوية والمهنية الفنية للاجئين السوريين منذ السنوات الأولى لوصولهم إلى تركيا. وثبت نجاعة بعض هذه الجهود وفاعليتها في منح اللاجئين مهارات قيمة ساعدت كثيراً منهم على دخول الاقتصاد مع أنَّ معظمهم فعلوا ذلك في قطاع العمل غير الرسمي. لكن كثيرًا من البرامج المطروحة كانت محدودة الحجم وغالباً ما صممت خارج نطاق المؤسسات الحكومية، بل كانت تعتمد اعتماداً شبه كامل على التمويلات الخارجية، ولم تبن على المنظومة الحالية لدمج العمل المستخدم للسكان المحليين. ونتيجة لذلك، لم تحصل كثير من الدورات التدريبية المقدمة على اعتراف رسمي من المنظومة التعليمية الوطنية التركية وصَعَّب على اللاجئين تأمين الثبوتيات والشهادات اللازمة أو أي شيء رسمي يثبت حصولهم على هذا التدريب.

وضمن هذا البرنامج، أوكلت إلى هيئة التوظيف التركي (ISKUR) مهمة مساعدة اللاجئين في الدخول إلى سوق العمل الرسمي مستفيدة من خبرتها التي حققتها في توفير خدمات دعم التوظيف لأكثر من ثلاثة مليون مواطن تركي سنوياً.[٣] وتعمل هذه الهيئة على تصميم أداة لتقييم المهارات اللغوية والمعرفية والفنية لدى اللاجئين. وبهذه المعلومات، يمكن لهيئة التوظيف التركية أن تساعد اللاجئين السوريين في العثور على الوظائف وتحديد الأشخاص منهم ممن يحتاجون إلى مزيد من التدريب الإضافي قبل إدماجه في سوق العمل. وكما الحال بشأن السكان المحليين، سوف يتولى تقديم برامج التدريب للاجئين مقدمو خدمات التدريب من القطاع الخاص المرخصون من وزارة التعليم الوطني، وسوف يتضمن ذلك منح مياومات مالية للمشاركين.

وهناك جهود تبذل الآن لإحداث تعديلات على برامج سوق العمل النشطة في هيئة التوظيف التركية من أجل المواطنين الأتراك، وتتضمن التدريب في مكان العمل، وتدريب رائدي الأعمال وبرامج النقد مقابل العمل، ويأتي هذا التعديل أيضاً لتوفير تلك الخدمات للسوريين. وخلال التدريب في مكان العمل، يُوَظَّفُ المشارك في البرنامج الذي يمول له الحد الأدنى الصافي من الأجور، ويغطي أقساط التأمين على الحوادث في العمل، والأمراض المهنية، والتأمين الصحي. وإذا ما تلقى المستفيدون التدريب في مكان العمل وحصلوا على خبرة العمل التركي فسوف يفيدهم ذلك في البقاء في عملهم، أو قد يسهل ذلك انتقالهم إلى وظيفة أخرى.

أما بالنسبة للأشخاص الأقل اقتداراً على التوظيف فسيكون برنامج النقد مقابل العمل أكثر ملاءمة لهم مع أنه لن يكون إلا الملاذ الأخير لأنَّه لا يمكن أن يؤدي وحده إلى تحقيق التوظيف الدائم. وتتضمن الفئات المستهدفة النساء والشباب واليافعين في الفئة العمرية ١٥-٢٩ المقيمين في مختلف البلديات المختارة. وتمول هيئة التوظيف التركية إجمالي الحد الأدنى للأجور وتكاليف تصاريح العمل لهؤلاء العمال. أما لمن يشارك في برامج النقد مقابل العمل، فيمنحون دعماً كبيراً وذلك بهدف رفع الألفة لديهم بمكان العمل وتعزيز حافزيتهم وبناء شبكاتهم. وسوف يقدم للباحثين عن العمل من اللاجئين الدعم المستمر من خلال الإرشاد والمساعدة في البحث عن عمل ودعمهم عندما يبدؤون عملهم الجديد، ويقدم هذه الإرشادات مرشدون من هيئة التوظيف التركية بدعم من المترجمين الشفويين عند الحاجة.

نشاطات العمل في جانب الطلب

هناك واحد من أهم التحديات التي يواجهها جميع أصحاب العلاقة المعنيون المستثمرون في تدريب المهارات، وهو وجود ثغرة في المعارف الخاصة بالمهن والمهارات التي تشهد العرض الأكثر من أصحاب العمل خاصة في المواقع التي يقيم فيها السوريون. ومثلت محدودية توافر المعلومات الموثوق بها عائقاً أمام مقدمي التدريب منعهم من تصميم برامج المهارات اللازمة لتشجيع التوظيف المستدام. ومن هنا، جاء النشاط الأول من نشاطات برنامج تعزيز الفرص الاقتصادية للسوريين بموجب برنامج الحماية المؤقتة والمجتمعات المضيفة في تركيا الذي يسعى إلى إنشاء نظام من قاعدة البيانات التي يمكنها أن تُقَيِّم العرض من أصحاب العمل للمهن والمهارات بالتركيز على وجه الخصوص على المحافظات التي تعيش فيها الأعداد الأكبر من اللاجئين. ويمكن للمعلومات المتحصل عليها من خلال هذا النشاط أن ترشد مقدمي التدريب ورصد التغيرات والتقلبات التي تحدث على العرض على الدوام.

أما تعزيز النشاط الاقتصادي والأعمال الريادية فيبقى ذلك في صلب نشاطات جانب العرض من العمل أيضاً. ويعمل على تصميم هذه النشاطات البنك الدولي بمشاركة الحكومة التركية بغية تعزيز الأعمال الريادية وشركات الأعمال الناشئة وإنشاء الأعمال الرسمية بين اللاجئين السوريين والمواطنين الأتراك الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المختارة.

أما النساء السوريات وعلى الأخص منهن القادمات من المحافظات الحدودية حيث

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ كايلر توماس

مقهى بوكا للكتب/مكتبة لإعارة الكتب في اسطنبول، أسسها لاجئ سوري بمنحة حصل عليها من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/منحة تنمية جمعيات الموائل.

يشيع انخفاض مستويات التعليم، فمن غير المرجح أن يصبحن نشطات اقتصادياً في عملية التوظيف الاعتيادية في القطاع الخاص. ومن هنا، جاء مشروع دعم الأعمال الريادية ضمن التدخلات المتعلقة بالطلب على الأعمال ليتضمن في مكوناته نشاطاً يستهدف النساء المقيدات بموقع جغرافي معين (إما خلال بيوتهن أو مدينتهن) لأسباب ثقافية أو أسرية. ويسعى هذا المشروع للترويج لإنشاء المؤسسات الاجتماعية والشركات الصغيرة التي تنتج السلع لبيعها. وتتضمن النشاطات تقديم المساعدة الفنية لدعم الحكومة والسلطات المحلية في تطوير وتنفيذ نموذج أعمال مستدام للمشروعات الاجتماعية التي تخص نساء يعملن لحسابهن الخاص. وتتضمن النشاطات أيضاً توفير الدعم المالي لإنشاء المشروع الاجتماعي والدعم المتعلق بالأعمال ودعم توثيق خبرات المشروعات الاجتماعية بغية تشجيع المبادرات المماثلة. وسوف يضع النموذج على رأس أولويته الاستدامة اللازمة لكي تصبح النساء نشطات اقتصادياً بعد الاستثمار الأولي في المشروع.

ومنذ عام ٢٠١٧، أسس السوريون قرابة ستة آلاف مشروع رسمي في تركيا ويرتفع هذا الرقم إلى عشرين ألفاً إذا ما احتسبنا المشروعات غير الرسمية.[٤] وضمن البرنامج وبدعم من الشركاء الإنمائيين، تصمم منح مصغرة بالشراكة مع الحكومة من أجل تشجيع رائدي الأعمال السوريين على تأسيس مشروعاتهم الجديدة وتسجيلها أو تسجيل مشروعاتهم غير الرسمية الحالية لتصبح رسمية. كما أنَّ هناك خطة لمنح مصغرة أخرى تصمم لاستهداف المشروعات الرسمية التي يملكها السوريون أو الأتراك والموجودة في المناطق التي تقيم فيها أعداد كبيرة من السوريين وذلك من أجل توسيع طاقتهم الإنتاجية لتوظيف عمال جدد. وسوف تمكن المرحلة التجريبية من المشروع قياس الأثر الواقع على الأعمال الجديدة وإنشاء الأعمال.

الأدلة والرصد

خلال مرحلة إعداد مختلف البرامج، اعتمدت فرق الخبراء على الأدلة التي أتاحتها لهم تركيا والدول الأخرى في العالم. لكنَّ غياب التقييمات وتقييمات الأثر للبرامج المرتبطة بالعمل التي تستهدف اللاجئين حدت من قدرة الفريق على التأسيس على خبرة سابقة سواء أكان ذلك في تركيا أم في سياقات مشابهة. ولحسن الحظ، وافق جميع أصحاب المصلحة المعنيون على أهمية التعلم من هذه الخبرة للمضي قدماً في العمل المستقبلي في تركيا وفي أنحاء أخرى من العالم. ومن هنا صممت الفرق إطاراً عاماً قوياً للرصد والتقييم وسوف تجري تقييماتها الدورية. وحتى هذا التاريخ ظهر لنا درسان يستفاد منهما.

الدرس الأول أنَّه من المهم جداً تحديد العوائق السياقية التي تواجه التوظيف وقابلية التوظيف منذ البداية وقبل أي شيء آخر إذا ما أريد التعامل معها والتصدي لها في مرحلة مبكرة. وهناك ميزة واضحة تتمثل في الوقوف على معرفة مبكرة حول المزايا والتمايزات المقدمة للمؤسسات للترويج للتوظيف الرسمي ولأصحاب العمل لعرض الوظائف الرسمية وللعمال للبحث عن الوظائف الرسمية وذلك من أجل تحديد توقعات واقعية للتغيرات التشريعية والاستثمارات وللعمل الاستباقي قبل حدوث أي سلوكات غير متوقعة (سلبية).

أما الدرس الثاني فهو أنَّه لا بد من الاستثمار في خدمة الناس بطريقة مستدامة وبطريقة ترفع من كفاءة الإنفاق وفعالية استخدام الموارد. وينبغي للفاعلين في أبكر وقت ممكن السعي نحو ضمان تعزيز المنظومات الوطنية بدلاً من إنشاء بنى هيكلية منفصلة تعتمد على الدعم المالي والفني الخارجي. وبذلك يمكن للمزاولين الإنمائيين أن يدعموا الحكومات في تعزيز منظوماتها المؤسسية لتوفير الخدمات الحرجة وضمان استدامة الاستثمارات وتحسين دعم اللاجئين في عملية انتقالهم نحو الاكتفاء الذاتي وليصبحوا مساهمين في الاقتصاد.

هيمينا ڤ ديل كارپيو *xdelcarpio@worldbank.org*
قائدة البرامج، الإدماج الاجتماعي

سيرما دمير سيكير *sdemirseker@worldbank.org*
باحثة اقتصادية، الحماية الاجتماعية والوظائف

أحميت ليڤينت ينير *alyener@worldbank.org*
متخصص رئيسي، التغذية الصحية والسكان

البنك الدولي *www.worldbank.org*

١. تشير إليها تركيا رسمياً بعبارة 'تحت الحماية المؤقتة' لكنَّنا لغايات التسهيل نشير إليها 'باللاجئين'. وينظم هذه الحماية القانون رقم 6458 حول الأجانب والحماية الدولية المتبنى في عام 2013 واللائحة التنظيمية رقم 29153 حول الحماية المؤقتة للسوريين التي دخلت حيز النفاذ في عام 2014. واشتملت الحماية المؤقتة بأثر رجعي على كل سوري دخل البلاد بعد 27 أبريل/نيسان 2011.

٢. www.turkstat.gov.tr

٣. التقرير السنوي (2017) لهيئة التوظيف التركية http://bit.ly/ISKUR2017

٤. Karasapan O (2017) 'Syrian businesses in Turkey: The pathway to refugee integration?', Brookings Institution http://bit.ly/Syrian-businesses-Turkey-2017
(منشآت الأعمال السورية في تركيا: الطريق نحو إدماج اللاجئين؟)

من لاجئ إلى موظف: الدمج في العمل في المناطق الريفية في الدانمارك

مارتن ليدستروب وماري لارسن

أطلقت جمعية الصليب الأحمر الدنماركية برنامج المسار السريع الذي يركز على توظيف اللاجئين في مرحلة مبكرة ويقدم الفرصة لاستكشاف العلاقة ما بين التوظيف المحلي للاجئين واستدامة الحياة الريفية.

منذ عام ٢٠١٥، حوَّلت الدانمارك توظيف اللاجئين إلى استراتيجية وطنية. فمن خلال التوقيع على اتفاقية ثلاثية الأطراف مع اتحاد أصحاب العمل الدانماركيين والحكومة المحلية في الدنمارك (نقابة البلديات) سرعان ما انتشرت هذه الطريقة المختلفة في التفكير حول الاندماج في جميع أنحاء البلديات والشركات في الدنمارك.

ومثال على ذلك مبادرة أساسية أطلقتها ثمانية من بلديات كوبنهاجن لتأسيس برامج التدريب الميداني للاجئين ووزعت لهذا الغرض المنشورات الترويجية في كل أنحاء العاصمة كوبنهاجن.

معرض الصور بعنوان 'أنا وجاري الودود' في يوم اللاجئين العالمي في كوبنهاغن، الدانمارك، يُخبِرُ زوّاره عن قصص اللاجئين والدانماركيين الذين أقاموا علاقات صداقة متينة فيما بينهم.

كما تأسست مبادرات التوظيف المستهدفة للاجئين في الشركات الكبرى مثل آي بي إم، ومايكروسوفت ودانفوس وجرانفوس وأريفا وإن سي سي. وبالإضافة إلى ذلك، لتسهيل عمل تقييم أسرع لكفاية اللاجئين في العمل، رعت الحكومة خطاً هاتفياً ساخناً لتقدم من خلاله المساعدات للسلطات البلدية خاصة لمساعدة الموظفين، ومن ذلك على سبيل المثال توفير خدمات ترجمة وثائق اللاجئين الثبوتية إلى اللغة الدانماركية لإتاحة الفرصة أمام الوقوف على فهم أفضل لخلفية لاجئ معين.

وهناك ارتباط كبير بين كثير من هذه المبادرات فيما بينها وبين برنامج أطلق حديثاً موجه بالممارسات وبمبادرة من الحكومة ويُعنَى بالتعليم التوظيف، أو ما يسمى برنامج تعليم الاندماج الأساسي الذي يضم مجموعة من برامج التدريب المدرسية والعملية ويهدف على وجه الخصوص إلى محاذاة كفايات اللاجئين مع الطلب الموجود في سوق العمل الدنماركي. لكنَّ هذا البرنامج وإن كان موجهاً نحو اللاجئين المعترف بهم فإنه يبدأ بمرحلة طلب اللجوء.

برنامج المسار السريع

برنامج المسار السريع واحد من الجهود الرامية إلى تسهيل وصول اللاجئين المبكر إلى سوق العمل المحلي في أثناء انتظارهم في مرحلة طلب اللجوء، وقد اختبر هذا البرنامج ونفذ في خمس بلديات دنماركية ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧. وعادة ما يوزع اللاجئون في الدانمارك بين ٩٨ بلدية، ما يؤدي بالنتيجة إلى عزل المنطقة المحلية التي طلبوا فيها اللجوء عن المنطقة المحلية التي قدموا إليها ليعيشوا فيها كلاجئين. أما في برنامج المسار السريع، فيوقع طالب اللجوء على دخوله في البرنامج في مركز للجوء تديره جمعية الصليب الأحمر الدانماركية، ثم تضع سلطة الهجرة المشارك إذا ما مُنِحَ صفة اللجوء في المجتمع المحلي الذي تقدم فيه بطلب للجوء فيه. وعندما لا يكون طالب اللجوء شخصاً عابراً خلال الدولة إلى دولة أخرى بل لديه احتمالية بأن يبقى لاجئاً فيها، فعادة ما يحفز ذلك السكان المحليين واللاجئين على حد سواء بالاستثمار في بناء علاقتهم المتبادلة فيما بينهم.

ويستعد طالبو اللجوء للمسار السريع عن طريق خضوعهم لتقييم خاص بمهاراتهم. ويدوم برنامج المسار السريع ثمانية أسابيع ثم يقدم للمشاركين تدريب عملي تعريفي بالثقافة الدنماركية والمهارات اللغوية والتدريب المهني، ويقدم لهم أيضاً فرص التدريب الميداني المحلي ومقدمة حول أساليب البحث عن الوظائف والمعلومات الخاصة بثقافة العمل المحلية وبناء الشبكات واستدامة التحفيز. وإذا ما قدمت هذه الجهود كلها معاً فإنها تمثل جهداً كاملاً شمولياً يهدف إلى ربط إدماج التوظيف بالانتماء المحلي. وخلال أشهر الانتظار في مراكز التقدم بطلبات اللجوء، تسهل هذه العملية وجود الإحساس المهم بالغرض. وقد يكون للمقيم الجديد

وظيفة أو تدريب داخلي يرغب في الاستمرار به عندما ينتقل إلى المجتمع المحلي، وهذا ما يجعل عملية الانتقال من وضع طالب اللجوء إلى صفة اللجوء نفسها عملية أكثر ديمومة واستمراراً بدلاً من أن تكون سلسلة من البدايات الجديدة.

وفي السابق، كانت البلديات في الغالب تشير إلى أن اللاجئين كانوا يصلون حاملين معهم توقعات غير واقعية حول فرص السكن والوظائف. لكنَّ إحدى التعليقات التي جاءت من كلا مجتمعي البلديات واللاجئين تفيدنا أن اللاجئين الذين دخلوا برنامج المسار السريع أقل إحباطًا وأكثر واقعية عدا عن أنهم على العموم أقل ارتباكاً وأكثر حافزية وأكثر ثقة في بداية حياتهم الجديدة في المنطقة المحلية التي أصبحت معروفة جيداً لهم.

ومن بين المشاركين الذين بلغ عددهم سبعين مشاركاً عبر هاتين السنتين ممن حصلوا على صفة اللجوء أصبح ٦١٪ منهم يعيلون أنفسهم بأنفسهم، و٩٪ انتقلوا إلى بلديات أخرى لأسباب مختلفة، و٤٪ الآن في إجازة الأمومة، و٢٦٪ استمروا في تدريباتهم الداخلية التي تجهزهم الآن للحصول على الوظائف.

تنفيذ البرنامج في المجتمعات الريفية ومجتمعات الجزر

في عام ٢٠١٥، نَفَّذ فريق من علماء الإنسان من جامعة كوبنهاجن بحثاً حول المواجهات بين مراكز اللجوء والمجتمعات الريفية[1] وتبين لهم وجود حالات من القلق التي اعترت المجتمعات وتخوفاتهم من وقوع الجرائم وانخفاض أسعار البيوت، لكنَّهم في الوقت نفسه أبدوا تفاؤلاً محلياً مدهشاً إزاء كل هذه المخاوف. وفي المناطق الريفية التي تشكل فيها مراكز اللجوء جزءاً ناجحاً من النسيج الاجتماعي إضافة إلى حضانات الأطفال، والمدارس، والمتاجر الكبرى، والجمعيات المحلية، فقد نظر إليها على أنها جانب معزز للاستدامة المحلية.

وهناك تغيرات تطرأ على مقاربة الدنمارك في التعامل مع توظيف اللاجئين وقد بدأت تحدث ضمن جزء من الحوار المتنامي حول هجرة سكان الريف في الدانمارك بما فيها مجتمعات جزرها. فجزيرة بورنهولم على سبيل المثال فقدت قرابة ٢٠٪ من حجم سكانها منذ عام ١٩٦٥. أما جزر سامسو وأيرو ولايسو وتجمع الجزر الدانماركية الصغيرة فقد أصبحت بعد ذلك نشطة في الترويج لأنفسها على أن تكون مواقع جذب مناسبة لطالبي اللجوء واللاجئين.

وفي مارس/آذار ٢٠١٨ بدأ برنامج المسار السريع في جزيرة بورنهولم وهي جزيرة مستضعفة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية يقطن فيها ٤٠ ألفاً، وتقع بعيداً عن الدانمارك الحضرية في بحر البلطيق. ونتج استضعاف هذه الجزيرة لعدة أسباب ليس أقلها الهجرة منها وغياب العمالة الماهرة. ومن خلال المقابلات التي أجريناها في جزيرتي بورنهولم وسامسو في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ تبين لنا ثلاث نتائج تحدد التحديات التي تنتظر الجزيرتين. وبينما أجريت المقابلات على ضوء مبادرة المسار السريع، فقد تركزت أكثر على العموم على الاستفسار عن المواجهة التي كانت بين اللاجئين والإدماج وسوق العمل المحلي.

وغالباً ما كان التحدي الأكبر والأكثر تكراراً هو التحدي اللغوي، ولا غرابة في ذلك، فمع أن اكتساب قليلاً من اللغة الدانماركية بما يكفي للتفاهم مع الغير في مكان العمل عنصر مهم لضمان استقرار الوظيفة للاجئين هناك حاجة ضرورية لاستمرار التطوير اللغوي إذا ما أراد اللاجئ أن يحقق التقدم في المسار المهني إضافة إلى توسيع مستوى التفاعلات بينه وبين الناس في إطار العمل.

أما التحدي الثاني فكان يتعلق بعدم وضوح ما إذا كان اللاجئون سيبقون في المجتمع المحلي بعد انتهاء مدة تصنيفهم الإجبارية لثلاث سنوات. وبالنسبة للمنطقة البلدية المحلية هناك فرق مهم وكبير بين طالب اللجوء واللاجئ. ومع أن الدولة تتولى مسؤولية جميع النفقات المرتبطة بطالبي اللجوء تبقى النفقات المرتبطة باللاجئين مسؤولية البلديات المحلية. وفي المقابلات التي أجريناها مع ممثلين مع بلدية سامسو كان أهم سؤال مطروح يعكس المخاوف حول الكيفية التي سيتمكن فيها الاستثمار المحلي في توظيف اللاجئين في الوقت نفسه من أن يكون جزءاً من مقاومة الهجرة من الريف.

وثالثاً هناك حجم أماكن العمل وأنماطها، فهي من العناصر المهمة في تسهيل الاندماج. وعادة ما تكون أماكن العمل كبيرة الحجم قادرة على إيكال موضوع توظيف اللاجئين إلى بعض الموظفين، وغالباً ما يكون ذلك على أساس طوعي ضمن مهمة متخصصة في المنظمة. أما أماكن العمل صغيرة الحجم، فمن الواضح أنها لا تتمتع بالوسائل التنظيمية نفسها للعمل مع اللاجئين. وإضافة إلى ذلك، هناك طلب جاد على العمالة الماهرة وليس على العمالة غير الماهرة. ويعني ذلك أنَّ اللاجئين عندما يأتون كعمال مهرة فإنهم يمثلون دوراً محورياً في الاستدامة المحلية، أما اللاجئون الآخرون الذين يبحثون عن الأعمال التي لا تتطلب مهارة فهم في خانة المنافسة مع الدانماركيين المحليين.

لكنَّ الحاجة ما زالت قائمة لإجراء مزيد من البحوث من أجل إدراك وجهات نظر المواطنين المحليين واللاجئين.

وكذلك ينظر إلى البلدية التي تحقق أداء إحصائياً أفضل من ناحية إدماج اللاجئين في سوق العمل على أنها قصة نجاح فيما يتعلق بالإدماج. أما عند الحديث عن الريف، فاللاجئون في الأرياف عادة ما يكونون بأعداد ليست ذات دلالة إحصائية ولذلك تُهمَل هذه الأعداد من الدراسات الاستقصائية. ومثال ذلك بلديات جزيرتي سامسو وأيرو اللتين أبديتا مشاركة كبيرة مع اللاجئين وتأثرتا بهم، ومع ذلك لا تظهران في خرائط المقارنة عند الحديث عن توظيف اللاجئين في الدنمارك. ويعني ذلك تغييب الجزيرتين والدروس المستفادة منهما في النقاشات الدائرة حول الإدماج. وإضافة إلى ذلك تفترض الإحصاءات في أغلب الأحيان أنَّ الوظائف المستقرة والإدماج الناجح غالباً ما يرتبط أحدهما بالآخر، لكننا لا نكاد نعرف شيئاً عما إذا كان هذا الارتباط ينعكس واقعاً ملموساً وكيفية وقوعه. ومن هنا، يعرض برنامج المسار السريع الفرصة لاستكشاف الإجابة على هذه الأسئلة.

مارتن ليدسترووب *ledstrup@sdu.dk*
باحث لمرحلة ما بعد الدكتوراه، مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصرة، جامعة جنوب الدانمارك *www.sdu.dk*

ماري لارسن *marl@redcross.dk*
مستشار تنموي، الصليب الأحمر الدانماركي
http://bit.ly/DanishRedCross-asylum

١. Larsen B R, Whyte Z and Fog Olwig K (2015) *Den nye landbefolkning: Asylcentrenes betydning og konsekvens for lokale fællesskaber i danske landdistrikter, Institut for Antropologi, Københavns Universitet* (السكان الريفيون الجدد: أهمية مراكز اللجوء وتأثيرها على المجتمعات المحلية في المناطق الريفية الدانماركية)
http://bit.ly/Larsen-Whyte-Olwig-2015

دمج الأطباء اللاجئين في منظومات الرعاية الصحية بالمجتمع المضيف

شهلاء نامق وفاتن سحار وسارة قرشي وفاديا الريس ورانيت ميشوري

يواجه الأطباء اللاجئون عدداً من العوائق التي تمنعهم من مزاولة مهنة الطب رغم الإسهامات الكبيرة التي يمكنهم أن يقدموها.

لا ينقص الأطباء اللاجئون[١] الحماسة في مزاولة الطب، بل لديهم حافزية عالية تجاه ذلك سواء أكانوا في الولايات المتحدة الأمريكية أم في مناطق أخرى، لكنهم غالباً ما يجدون أنفسهم مضطرين إلى العمل في الوظائف التي تتطلب مهارات دنيا ريثما يُسمَحُ لهم الدخول في برامج الإقامة الطبية.[٢]وقد يواجهون صعوبات كثيرة في التواصل وتوفير الوثائق، وإثبات تدريبهم السابق وربما يعكس ذلك فوات الفرصة ليس للأطباء اللاجئين فحسب، بل لمنظومة الرعاية الصحية في البلد المضيف ذاتها، خاصة في البلدان أو المناطق التي تعاني من شح في الأطباء، وربما تعاني من ارتفاع موجات الهجرة، أو سكان اللاجئين.

ومؤلفات هذه المقالة هنَّ لاجئات سابقات، أو طالبات لجوء سابقان، أو مهاجران إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أو ممن لديهن خبرات سابقة حول اللاجئين. وهذا الموضوع قريب إلى قلوبنا، فنحن طبيبات مهنيات تحدونا رغبة في استكشاف الطرق التي يمكننا من خلالها أن نمكن الأطباء اللاجئين ونساعدهم في الانضمام إلى سوق العمل واستئناف حياتهم المهنية والتعبير عن هوياتهم ومساعدتهم في سد الفجوات والثغرات.

دروس من بلدان أخرى

يتطلب إدماج الأطباء اللاجئين في منظومة الرعاية الصحية في البلد المضيف إشراك مختلف أصحاب العلاقة المعنيين بمن فيهم الجمعيات الطبية، والخدمات الطبية الإقليمية والوطنية والمنظمات في القطاع الخاص والجامعات. فقد اعترفت المملكة المتحدة على سبيل المثال بأن التغلب على العوائق الماثلة في الاعتراف بالشهادات ومعادلتها والاعتراف بالمؤهلات والتدريب السابق والأنظمة واللوائح الخاصة بالتوظيف كلها سيتطلب إحداث تغيرات خاصة على المستوى الوطني والمحلي في السياسات لتمكن الأطباء اللاجئين وأطباء الأسنان منهم من مزاولة مهنهم في المملكة المتحدة.[٣]وتضمنت مبادرة السياسات على نطاق المملكة المتحدة إنشاء المجموعة التوجيهية للمهنيين في مجال الصحة من اللاجئين التي أشرفت على بناء البرامج من أجل المساعدة على الاستبقاء على الأطباء اللاجئين وفقاً لمعايير الخدمات الصحية الوطنية، وتغطية تكاليف الكشف الطبي، وإعادة نقل الأطباء إلى المناطق التي تعاني من شح في الخدمات الطبية. وكان هناك كثير من البرامج المحلية التي ساعدت الأطباء اللاجئين على التسجيل لدى المجلس الطبي العام واجتياز امتحان البورد المهني اللغوي

التقييمي. ومع أن قوانين الهجرة اللاحقة منذ ذلك الحين أضافت صعوبات جديدة أمام الأطباء اللاجئين لتحد من دخولهم إلى سوق العمل والبقاء في المملكة المتحدة، بقي معظم الأطباء اللاجئين من المساهمين في هذه المشروعات في المملكة المتحدة ليزاولوا مهنتهم.

في عام ٢٠١٥، وضعت الحكومة السويدية الأطباء اللاجئين على 'المسار السريع' نحو منظومة الرعاية الصحية، وذلك عن طريق تسريع التحقق من أوراقهم الثبوتية وتوفير التدريب الفردي والإرشادي والتوجيهي ودروس اللغة السويدية. وفي تركيا، أسست جامعة غازي عنتاب مع منظمة الصحة الدولية فريقاً من أجل تدريب وتوظيف ٥٠٠ لاجئ سوري من الأطباء وذلك للمساعدة في تقديم خدمات الرعاية الصحية للاجئين السوريين، وكانت العيادات المحلية تقدم الفرص للأطباء من أجل رفع مستوى الوعي لديهم وما يتعلق بمنظومة الصحة التركية.[٤]

الوضع الحالي في الولايات المتحدة الأمريكية

لممارسة الطب في الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي للأطباء اللاجئين أولاً أن يخوضوا عملية مكثفة للغاية ومستهلكة للوقت، وتتطلب جهداً وعملاً كبيراً ومالاً كثيراً أيضاً، وتتضمن عملية المصادقة على الشهادات والاختبارات وفترات الإقامة في المستشفيات، وترخيص المزاولة. ومع أن مناصري هذه المنظومة يشيرون إلى ضرورة ضمان أفضل جودة ممكنة، وأكثرها اتساقاً في تقديم الرعاية للمرضى، هناك خبراء آخرون يقولون إن الأطباء الأجانب المدربين لديهم معارف متقدمة إضافة إلى المهارات العيادية أبل قد يتفوقون في ذلك عما يمتلكه الأطباء المدربون محلياً، ذلك لأن الأطباء الأجانب كانوا يعملون في بيئات لا تعتمد كثيراً على التكنولوجيا. ففي دراسة أجريت حديثاً على سبيل المثال تبين أن المرضى الأكبر سناً في المستشفيات الأمريكية الذين عالجهم خريجون من كليات الطب الأجنبية كانت احتمالية وفاتهم خلال ٣٠ يوماً أقل ممن عالجهم خريجو الجامعات الأمريكية.[٥]

وقد أُسِّسَ عدد من البرامج الخاصة والعامة وغير الهادفة للربح لدعم الأطباء اللاجئين في الولايات المتحدة الأمريكية. فهناك مبادرة مرحباً بكم مجدداً (Welcome Back) التي أسست في عام ٢٠٠١، وفيها استخدمت المجموعة المتاحة من الأطباء خريجي الجامعات الأجنبية الذين لم تستغل كفاءتهم من قبل والذين يعيشون في كاليفورنيا من أجل توفير الرعاية المناسبة لغوياً وثقافياً للسكان المحليين.[٦] ومنذ ذلك الحين توسعت هذه المبادرة لتضم شبكة وطنية من أحد عشر مركزاً في تسع ولايات، وتخدم ما يقارب خمسة عشر ألف فرد من ١٦٧ بلداً. وتقدم هذه المراكز خدماتها مجاناً للأطباء اللاجئين بما في ذلك الخدمات التوجيهية والاستشارة المهنية والدعم في الحصول على الوثائق الثبوتية والرخص، والمساعدة في استكشاف البرامج التعليمية وفرص الوظائف والتطوع وغير ذلك من خيارات مهنية بديلة. لكن النجاح مع ذلك كان متواضعاً: فـ٢٣٪ من المشاركين حصلوا على التوظيف في القطاع الصحي للمرة الأولى، و٢١٪ اجتازوا اختبار الترخيص، وهناك ٨٧ طبيباً ممن قُبِلُوا في البرامج التدريبية.[٧]

يهدف برنامج مساعدة خريجي العلوم الطبية الدوليين في وزارة الصحة في ولاية مينيسوتا إلى تعزيز القدرة على الوصول إلى الرعاية الطبية الأولية في المناطق الريفية وغير المخدومة جيداً بالخدمات الصحية وذلك بتوفير تقييم الجاهزية العيادية لخريجي الجامعات الأجنبية الطبية وتمويل المنظمات غير الهادفة للربح لتوفير الإرشادات المهنية، والخبرات العيادية الإضافية، ومواقع الإقامة الطبية في الرعاية الأولوية لخريجي الجامعات الأجنبية الراغبين بممارسة الطب في المناطق غير المخدومة.

وفي عام ٢٠١٤ كانت ميسوري الولاية الأولى التي أقرت تشريعاً تُنشَأ بموجبه فئة جديدة من 'الأطباء المساعدين' المرخصين الذي يمكنهم أن يقدموا الرعاية الطبية الأولية تحت الإشراف المباشر لطبيب في المنطقة التي تعاني من شح في الخدمات الطبية الصحية، وذلك لأول ثلاثين يوماً ثم يكون الإشراف غير مباشر على يد طبيب يمارس الطب ضمن دائرة نصف قطرها خمسون ميلاً. ورغم الانتقاد الذي وجه إلى القانون[٨] بلغ عدد الأطباء الذين تقدموا للحصول على الرخصة منذ مايو/أيار ٢٠١٧ مائة وسبعة وعشرين طبيباً منهم ٢٣ حصلوا على الرخصة، و٥٥ صدر قرار بأنهم غير مؤهلين لذلك، وما زالت طلبات البقية تحت المراجعة.

ثم إنَّ كثيراً من المؤسسات الأكاديمية الأمريكية مثل جامعة كاليفورنيا في سانتياغو، وجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس أنشأت برامج خاصة من أجل تسكين أطباء الأسرة المؤهلين ثقافياً ومتعددي اللغات في الأماكن التي تحظى بنسبة عالية جداً من مجتمعات اللاجئين والمهاجرين.

التوصيات

رغم الإبداع وقصص النجاح المبكرة التي حظيت بها هذه البرامج الأمريكية هناك عامل مشترك بينها كلها وهو أنها جميعاً كانت صغيرة النطاق. فمقارنة بالبلدان الأخرى التي تستضيف اللاجئين، ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية متخلفة من ناحية بذل الجهود المنسقة للاعتراف بتدريب الأطباء اللاجئين والعثور على طرق مبسطة وأكثر سهولة لتعزيز معارفهم ومواهبهم ومهاراتهم اللغوية ومهاراتهم الأخرى في إنقاذ حياة الناس من أجل إفادة مجتمعاتنا. وعليه نقترح ما يلي:

- إنشاء فريق عمل يضم أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات الفيدرالية ويضم ممثلي عن مؤسسات القطاعين الخاص والعام والمجالس الطبية والجمعيات والنقابات المهنية والأطباء اللاجئين أنفسهم. ويتولى ذلك الفريق جمع الإحصاءات الأساسية حول عدد الأطباء اللاجئين وتوزيعهم الجغرافي وتخصصاتهم الحالية ودراسة مقاربات البلدان الأخرى ومراجعة متطلبات منح الشهادات والمصادقة عليها، واستقصاء الأطباء اللاجئين في مختلف الأدوار العيادية.

- توفير الحوافز التدريبية لبرامج الإقامة في المستشفيات بحيث تكون مركزة جغرافياً أو حسب الاختصاص ومبنية على حاجات السكان الحاليين، ويمكن أن يتضمن ذلك إعادة هيكلة نظام الملاحظة (ملازمة الأطباء) والتدريب الداخلي والزمالة المصممة خصيصاً للأطباء اللاجئين.

- تيسير متطلبات إعادة التدريب كحل مؤقت أو دائم لبعض اللاجئين الأطباء إضافة إلى وضع بعض التدابير الخاصة بتعزيز فرص الوظائف التي تستقطب وتعين الأطباء اللاجئين ليعملوا بأدوار أخرى مبدئياً (مثل التعرض إلى النظام الأمريكي والتعرف إليه).

- توفير المنح الدراسية الأكثر تركيزاً بحيث تكون مبنية على الحاجات، أو تقديم نظام دعم المصروفات المالية من أجل المساعدة في تخفيف العبء المالي الهائل المترتب على إعادة اعتماد الشهادات واختبارات الترخيص.

- تأسيس برامج نشطة يمكن النفاذ إليها لتوفير الإشراف والتوجيه من خلال عملية معقدة لمنح الشهادات والترخيص في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى التعليم على نظام الرعاية الصحية الأمريكية.

- توفير مجموعة أدوات مجانية وسهلة الوصول بما في ذلك المصادر الوطنية ومصادر الولاية ووحدات الاتصالات التعليمية واستراتيجيات خوض الاختبارات والمعلومات المتعلقة بعملية التقدم بالطلبات.

وأخيراً، لا يجب إغفال الدور المهم والحاسم للأطباء أنفسهم في المساعدة في دعم المبادرات الجديدة. وقد تساعد جهود التطوير المهني في تحديد القادة الذين يمكنهم أن ينفذوا برامج دعم خريجي الجامعات الأجنبية، والسعي نحو الشراكات في التخطيط الاستراتيجي وتنظيم المنظمات الحالية المناصرة للأطباء من خريجي الجامعات الأجنبية أو إقامة علاقة الشراكة معها.

شهلاء نامق *snamak@wakehealth.edu*
قسم طب الأسرة والمجتمع، كلية ويك فوريست للطب

فاتن سحار *fsahhar@med.wayne.edu*
قسم طب الأسرة وعلوم الصحة العامة، كلية الطب في جامعة واين

سارة قرشي *sk795@georgetown.edu*
قسم طب الأسرة، كلية الطب في جامعة جورج تاون

فاديا الريس *fadya_el_rayess@brown.edu*
قسم طب الأسرة، كلية ألبرت للطب في جامعة براون

رانيت ميشوري *mishorir@georgetown.edu*
قسم طب الأسرة، كلية الطب في جامعة جورج تاون

١. في هذه المقالة، نستخدم عبارة 'الأطباء اللاجئون' للدلالة على كل من الأطباء اللاجئين وطالبي اللجوء.
٢. مدة تدريبية رسمية خاضعة للإشراف تقدم لخريجي كليات الطب وعادة ما تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات يتخصص خلالها الطبيب في أحد مجالات الطب.
٣. Steward E (2007) 'Addressing the Challenges Facing Refugee Doctors in the UK', *Local Economy* Vol 22 (4)
('التصدي للتحديات التي تواجه الأطباء في المملكة المتحدة' في الاقتصاد المحلي)
http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1080/02690940701736868
٤. Özdemir V, Kickbusch I and Coşkun Y (2017) 'Rethinking the right to work for refugee Syrian healthcare professionals: a call for innovation in global governance', *British Medical Journal* 357
('إعادة التفكير في حق العمل للسوريين المخصصين في مجال الرعاية الصحية: دعوة للإبداع في الحوكمة العالمية' في المجلة الطبية البريطانية)
www.bmj.com/content/bmj/357/bmj.j2710.full.pdf
٥. Tsugawa Y J, Anupam B J, Orav E J and Ashish K J (2017) 'Quality of care delivered by general internists in US hospitals who graduated from foreign versus US medical schools: observational study', *British Medical Journal* 356 www.bmj.com/content/356/bmj.j273
('جودة الرعاية التي يقدمها الأطباء الباطنيون العامون في المستشفيات الأمريكية من خرِّيجي الجامعات الأجنبية مقارنة بخريجي الجامعات الأمريكية: دراسة رصدية' في المجلة الطبية البريطانية)
٦. Fernández-Peña J R (2012) 'Integrating Immigrant Health Professionals into the US Health Care Workforce: A Report from the Field', *Journal of Immigrant and Minority Health* Vol 14 (3)
('دمج المهنيين الصحيين المهاجرين في القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية الأمريكية: تقرير من الميدان' في مجلة الهجرة وصحة الأقليات)
https://doi.org/10.1007/s10903-011-9496-z
٧. يرتبط هذا الرقم بالأفراد البالغ عددهم عشرة آلاف و700 فرد في البرنامج في عام 2012.
٨. مثال ذلك
Freeman B D (2016) 'The Implications of Missouri's First-in-the-Nation Assistant Doctor Legislation', *Journal of Graduate Medical Education* Vol 8 (1)
('مضمونات تشريع الطبيب المساعد الأول من نوعه في البلاد الذي سنّته ولاية ميسوري' في مجلة الدراسات العليا الطبية)
www.jgme.org/doi/10.4300/JGME-D-15-00341.1

مشاركة اللاجئين مع الاقتصادات المضيفة في أوغندا

ناوهيكو أوماتا

يتيح العمل الميداني متعدد المواقع في أوغندا استكشاف الأنماط المعقدة للمشاركة بين النشاطات الاقتصادية للاجئين والاقتصادات المحلية في البيئات الحضرية والطوارئ والمطولة.

وضعت الحكومة الأوغندية الاعتماد على الذات في صلب المقاربة التي انتهجتها البلاد تجاه استضافة اللاجئين. وتستضيف أوغندا حالياً أكثر من مليون لاجئ من مختلف الجنسيات والقوميات، بمن فيهم اللاجئون من جمهورية الكونغو الديموقراطية والصومال وجنوب السودان ورواندا ممن يعيشون في المخيمات الريفية والمناطق الحضرية. ويتمتع اللاجئون في أوغندا على العموم بحق العمل وحرية الحركة ضمن البلاد والوصول إلى الخدمات الرئيسية. ولهذه السياسات دور مهم في تيسير مشاركة اللاجئين في نشاطات الأعمال وتمكينهم من الاندماج ضمن الأسواق المحلية والوطنية والصناعات المحلية في أوغندا.

وبين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، أجريت مع زملائي دراسة حول الحياة الاقتصادية للاجئين ونظرنا في تفاعلهم مع المجتمعات المضيفة المحلية عبر أربعة مواقع ضمن ثلاث بيئات مختلفة: كامبالا-العاصمة وكيانجوالي وناكيفالي وهما مخيمان أقيما منذ أمد بعيد، ورواموونجا وهو مخيم أنشئ حديثاً.[1] ويقدم هذا البحث متعدد المواقع مقارنة مثيرة للاهتمام بين العلاقات الاقتصادية القائمة بين اللاجئين والمضيفين عبر الزمن وفي مختلف البيئات الجغرافية.

كيانجوالي وناكيفالي: اقتصادات الاستيراد والتصدير

أقيم تجمع ناكيفالي عام ١٩٥٩ أما تجمع كيانجوالي فقد أنشئ في عام ١٩٨٩. ويشار إليهما على أنهما 'تجمعان بشريان' بدلاً من أن يكونا 'مخيمين'، وذلك لطبيعتهما المنفتحة مكانياً ونظراً للحريات الاقتصادية الممنوحة فيهما للاجئين. وكلاهما يقع في الريف الجنوبي الغربي من البلاد، ومع أنهما بعيدان ونائيان جغرافياً فهما في الوقت نفسه ليسا منعزلان اقتصادياً فقد لاحظنا أنَّ النشاط الاقتصادي داخل التجمعين ليس متنوعاً فحسب بل إنَّه مدمج في الهيكليات الاقتصادية الأوسع نطاقاً التي تمتد إلى ما وراء حدودهما الجغرافية ذلك أنَّ البضائع والخدمات تستورد وتصدر ويمثل اللاجئون دوراً نشطاً في سلسلات التوريد تلك.

وكان اللاجئون عندما وصلوا إلى هذين التجمعين قد منحوا حق الوصول إلى الأراضي وزراعتها، فلا غرابة إذن أن تكون الزراعة التجارية هي النشاط الاقتصادي الأكثر شيوعاً. بل إنَّ تجمع كيانجوالي حصل على سمعة طيبة بين تجار المحاصيل الأوغنديين بأنَّه مصدر للذرة عالية الجودة. فخلال موسم الحصاد تخرج الشاحنات والحافلات الصغيرة الأوغندية بانتظام من كيانجوالي محملة بأكياس كبيرة من الـذرة التي اشتروها من المزارعين اللاجئين، والتي يقصد إرسالها لبيعها في الأسواق المحلية في كامبالا وغيرها من المدن الأوغندية، بل حتى لتصديرها للدول المجاورة مثل تنزانيا وجنوب السودان.

ومع أنَّ النشاطات الزراعية تهيمن على كلا التجمعين، ظهرت أنواع من المشروعات التجارية النابضة بالحياة وأصبحت مدمجة اندماجاً عميقاً في كل من الشبكات الوطنية والإقليمية التجارية. وفي واقع الحال، تشتري كثير من المتاجر المعروفة في كل من كيانجوالي وناكيفالي البضائع من سلسلات التوريد القائمة التي يديرها بائعو الجملة الأوغنديون ممن يقدمون بانتظام إلى التجمعين ويبيعون البضائع للمتاجر الفرعية لهم.

"تجمع كيانجوالي واحد من أهم نقاط البيع لنا. وفي كيانجوالي رأينا متاجر اللاجئين الذين نبيع بضاعتنا لهم" (مدير المبيعات لمصنع أوغندي للجعة)

وفي ناكيفالي، لاحظنا وجود تفاعلات تجارية شبيهة بين اللاجئين وتجار الجملة الأوغنديين كما أنَّ كثيراً من أصحاب المشروعات الصوماليين على وجه الخصوص يستوردون من نظرائهم الصوماليين والأوغنديين في كامبالا المنتجات بما فيها الحليب والمعكرونة ولحم الجمال والملابس ومواد التجميل والأدوية ليحضروها ويبيعوها في التجمع.

رواموونجا: اقتصاد ناشئ

افتتح تجمع رواموونجا في أبريل/نيسان ٢٠١٢ في قرية ريفية تقع غربي أوغندا، وجاء التجمع استجابة إلى التدفق الطارئ للاجئين الكونغوليين. وفي الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٣ عندما نفذنا بحثنا الأولي كان الناس ما زالوا في طور القدوم. ويُقَدَّمُ للقادمين الجدد حصص غذائية ومعونات إغاثية بما فيها مواد الطبخ، ومجرفة، وبطانيات، وأوعية الوقود، ومناجل. وكما الحال في كيانجوالي وناكيفالي، منح اللاجؤون قطعة أرض ليقيموا عليها ويزرعوها.

ويقول اللاجئون الذين جاؤوا إلى رواموونجا عند تأسيسها إنَّ النشاط الاقتصادي داخل التجمع ظهر مباشرة تقريباً إذ بدأت

أولى المعاملات التجارية تظهر مبنية على تبادل السلع الغذائية وغير الغذائية بين اللاجئين. وانضم بعض الأوغنديين من القرى المجاورة في عمليات المقايضة مع أنَّ اللاجئين والمضيفين لم يكن بينهم كثير من التشارك القَبْلي في الأصول العرقية والثقافية، ولم تكن بينهم لغة مشتركة. فكان اللاجئون يتبادلون أكياس الذرة أو زيت الطبخ لقاء حصولهم على محاصيل أوغندية كالموز والكاسافا والعناصر غير الغذائية المباعة. ومنذ ذلك الوقت، تحولت هذه النشاطات التجارية البدائية إلى أسواق أكثر تنظيماً للاجئين. ومثال ذلك السوق في قرية كايهورا وهي واحدة من ٣٦ قرية في التجمع الذي يستقطب الآن قرابة ألفي بائع وزبون، بمن فيهم اللاجئون والمواطنون الأوغنديون، وذلك في كل يوم تفتح فيه الأسواق هناك.

لقد حفز تدفق اللاجئين وعمال الإغاثة الإنسانية إلى هذه القرية الريفية التي لم يكن يسكنها بالكاد أحد الاقتصادات المحلية في المناطق المجاورة ووفقاً للقرويين الأوغنديين الذين يعيشون في المناطق المجاورة بدأت كثير من المشروعات الجديدة بالظهور بعد تدفق اللاجئين بما في ذلك المطاعم والحانات وبيوت الضيافة والمتاجر. يقول هنري، وهو مالك أوغندي لمطعم شعبي يقع في مدخل التجمع، وكان قد أسس مشروعه التجاري في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤:

"كنت في السابق أدير مطعماً صغيراً في كامبالا وجئت إلى هذه المنطقة وتفقدتها ووجدت أنه لا يوجد فيها مطاعم جيدة؛ فلذلك قررت الانتقال إلى هنا. والآن يأتيني قرابة مائتي زبون في اليوم الواحد. وكثير منهم يعملون لدى هيئات المساعدات، لكنَّ بعضهم أيضاً من اللاجئين بل أيضاً من رجال الأعمال الأوغنديين الذين يزورون المخيم."

وكان مالكو المشروعات التجارية القائمة قبل تأسيس التجمع في المناطق المضيفة قد استفادوا استفادة كبيرة من وجود اللاجئين وعمال الإغاثة الإنسانية. فقد تمكنت إحدى العائلات المحلية من تجديد حانتها لاستهداف السكان المتزايدة أعدادهم، ونمى المشروع التجاري بسرعة وفي عام ٢٠١٤ وسعت العائلة مشروعها لتؤسس نزلاً ومطعماً خارج مدخل التجمع.

ومقارنة بناكيفالي وكيانجوالي، ما زالت النشاطات الاقتصادية للاجئين في روامونجا في مراحلها الأولى فهي ليست متصلة اتصالاً كبيراً بالاقتصادات الوطنية والعابرة للوطنية. ومع ذلك، تُظهِرُ روامونجا لنا وجود عملية حيوية ينشأ من خلالها اقتصاد يحفزه اللاجئون بعد دخول موجات جماعية من اللاجئين حتى في تلك المنطقة المضيفة المتخلفة عن التقدم.

كامبالا

يصل عدد سكان كامبالا ما يقدر بـ ١,٥ مليون نسمة، ما يجعلها المدينة الأكبر في أوغندا. ويعيش فيها اللاجئون ويعملون جنباً إلى جنب مع المواطنين الأوغنديين والمهاجرين من مختلف أنحاء القارة الإفريقية. ويعيش معظم اللاجئين الصوماليين جنباً إلى جنب مع الصوماليين الأوغنديين، والمهاجرين الاقتصاديين الصوماليين في كيزني في كامبالا مستفيدين من صلاتهم العرقية بالاقتصادات الصومالية الأوغندية النابضة بالحياة، ورادمين الثغرات في طلب العمالة في القطاعات التي لا تغطيها معظم العمالة غير الصومالية الأوغندية. كما أنَّ هناك شركات صومالية أوغندية واسعة النطاق تعمل في نطاق النفط، وصناعات التجزئة، والمحروقات فهي تستقطب أيضاً أعداداً كبيرة جداً من اللاجئين الصوماليين. وشرح لنا أحد المديرين الصوماليين الأوغنديين من واحدة في هذه الشركات الأمر قائلاً إنَّ استقطاب اللاجئين الصوماليين قرار بسيط جداً:

"نشعر براحة أكبر عند العمل مع الصوماليين لأننا نشترك بعدة قواسم كاللغة والدين والعادات الثقافية."

وبالمقابل، يعيش اللاجئون الكونغوليون مشتتين في مختلف مناطق كامبالا مثل إنسمبيا وكاتولي، ويعيشون جنباً إلى جنب مع المجتمعات الأوغندية المحلية. ومع أنَّهم معروفون بعملهم في نطاق واسع من النشاطات الاقتصادية فأكثر ما يشتهرون به بيع البيتنج (منسوجات كونغولية تقليدية) لسببين رئيسيين أولاً أنَّ الاستثمار المباشر صغير نسبياً، ثم ثانياً هناك التنميط الإيجابي للحرفية الكونغولية بين الأوغنديين، وذلك ما يقدم فرصة طيبة في السوق. ويجد هؤلاء اللاجئين الكونغوليين الروابط الاقتصادية مع التجار الأوغنديين مفيداً للطرفين، فالأوغنديون من جهتهم عليهم أن يعتمدوا اعتماداً هائلاً على اللاجئين الكونغوليين الذين بدورهم يمثلون دور الموزعين الرئيسيين وتجار التجزئة لمنتجاتهم.

مواجهة التصورات السائدة

يسود في أوساط صانعي السياسات تصور بأنَّ وجود اللاجئين يعزز من التنافس نحو الوظائف وأنهم يزاحمون المواطنين في البلد المضيف لكن الوضع يخالف هذا التصور في كامبالا لأنَّ اللاجئين الكونغوليين والصوماليين سعوا إلى التشارك بفضائهم الاقتصادي ضمن الاقتصاد المضيف الأوسع نطاقاً ولم يكن ذلك بالضرورة على حساب المواطنين الأصليين. وقد وجدنا في كل موقع من مواقع الدراسة هذه أنَّ وجود النشاطات الاقتصادية للاجئين أثمر عنه الاعتماد المتبادل بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة ولم ينتج عنها خسارة مشتركة بين الطرفين بسبب التنافس الاقتصادي المتصور.

مُصَدِّرو منتجات زراعية طازجة يُحمِّلون الفلفل الحار الذي اشتروه من مزارع للاجئين الكونغوليين في تجمع روامونجا في أوغندا.

وفي سياقات اللاجئين المطولة في كل من ناكيفالي وكيانجوالي أصبحت تجمعات اللاجئين مدمجة في التجارة الإقليمية من خلال استيراد المواد وتصديرها، وأصبحوا مراكز تجارة حيوية في هذه المواقع النائية الريفية. وحتى في تجمع روامونجا الذي أسس مؤخراً، أصبحت نشاطات الأعمال للاجئين ترتبط ارتباطاً تدريجياً مع الاقتصادات المجاورة، ويبدو أنَّها تمثل دوراً مهماً في إنعاش المجتمعات المضيفة. ومع أنَّ الطرق التي يضع اللاجئون أنفسهم فيها في الاقتصادات المضيفة تختلف من بيئة إلى أخرى، فمن الواضح تماماً أنَّ اللاجئين يمثلون دوراً مهماً، بل قد يكون دورهم حتمياً لا يمكن التخلي عنه في القطاعات التجارية الأوسع نطاقاً في أوغندا.

ومن هذا التحليل تنتج مجموعة من المضمونات التي يجب الأخذ بها عند رسم السياسات وتطبيقها ممارسة على أرض الواقع. فغالباً ما ينظر إلى المحاولات الرامية لدعم نشاطات اللاجئين في توليد الدخل بطريقة مجردة بدلاً من النظر إليها وفق منظور يسعى إلى تحقيق فهم أفضل للسياقات الأوسع نطاقاً للسوق. إذن لا بد للجهات الفاعلة العاملة نحو تعزيز الفرص الاقتصادية لكل من مجتمعي اللاجئين والمضيفين من أن يتوفر لهم فهم أوضح وأفضل للمنظومات الاقتصادية ذات الصلة وهيكلياتها. وإضافة إلى ذلك لا بد للتدخلات من أن تبني جهودها بناءً على ما هو موجود في الأسواق القائمة ومشروعات الأعمال أو مساعدة اللاجئين في المشاركة الأكبر فعالية مع هذه الأسواق. وأخيراً لا بد للجهات الفاعلة الخارجية من أن تساعد عملية إنشاء البيئة التمكينية. ويمكن للاجئين أن يكونوا منشئين للسوق إذا ما أتيحت لهم الظروف والحقوق المناسبة لتحديد الأصول الفريدة لسبل كسب الرزق وتوظيفها دون أن يكون في ذلك تعزيز للمنافسة مع المجتمعات المضيفة.

ناوهيكو أوماتا *naohiko.omata@qeh.ox.ac.uk*
مسؤول بحث رئيسي، برنامج اقتصادات اللاجئين، مركز دراسات اللاجئين، قسم التنمية الدولية في جامعة أكسفورد، *www.rsc.ox.ac.uk*

١. See Betts A, Bloom L, Kaplan J and Omata N (2016) *Refugee Economies. Forced Displacement and Development* (اقتصادات اللاجئين: النّهجير القسري والإنماء) www.bit.ly/RefugeeEconomies2016

اللاجئون والمجتمعات المضيفة في سوق العمل الراوندي

أوزجي بيلغيلي وكرايغ لوشمان

في رواندا، يتمتع اللاجئون الكونغوليون بالحرية نفسها التي يتمتع بها السكان الأصليون للبلد في الحركة والعمل لكنَّ الخبرات والنشاطات الاقتصادية للمجموعتين مختلفة تماماً.

يمثل اللاجئون من جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم ٤٥٪ من اللاجئين المسجلين رسمياً في رواندا الذين يبلغ عددهم الإجمالي ١٦٤ ألفاً و٥٠٠ لاجئ. وقد اتبعت الحكومة الرواندية مقاربة سياسية متقدمة نسبياً لدعم إدماج اللاجئين، وأصبح اللاجئون يتمتعون بحرية الحركة والتنقل خارج مخيماتهم المخصصة لهم كما أصبحوا يتمتعون بحق الانخراط في نشاطات العمل بأجر أو العمل الحر. وتساعد هذه البيئة التمكينية على زيادة التفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين اللاجئين والسكان المحليين ونتيجة لذلك من المتوقع أن تتوافر فرص العمل في المنطقة المحيطة بالمخيمات يمكن أن يصل إليها بحرية كل من السكان المحليين واللاجئين على حدٍ سواء.

ومع ذلك، بتحليل خبرات اللاجئين والسكان المحليين المتمايزتين، يُسَلِّطُ الضوء على العوامل الحركية المتغيرة وفرص العمل لكلتا الفئتين بالإضافة إلى التحديات التي تواجههم. وضمن المشروع الذي نعمل عليه بشأن دراسة تأثير اللاجئين الكونغوليين في المجتمعات المضيفة في رواندا،١ أجرينا في مايو/أيار ٢٠١٦ دراسات استقصائية للأسر في ثلاثة من أكبر المخيمات وهي مخيم جيهمبي، وكيزيبا، وكيجيمي مع السكان المحليين الذين يعيشون بالقرب من هذه المخيمات. وبالنسبة لمخيم كيجيمي، فقد آثرنا التنويع في اختيار الأشخاص الذين سنجري معهم المقابلات إذ أجرينا مقابلات مع أشخاص يعيشون بالقرب من المخيمات بما لا يزيد عن عشرة كيلو مترات ومع أشخاص يبعدون عن المخيمات بما يزيد عن عشرين كيلو متراً من أجل الوقوف على مدى تأثر السكان المحليين بالعيش في جوار اللاجئين والتعامل معهم في أمور الحياة اليومية. ونظمنا عدداً من المناقشات المنفصلة التي تجريها مجموعات التَّركيز بين لاجئين من جميع المخيمات وبعض الأفراد من السكان المحليين الذين يعيشون على بعد مسافات مختلفة من المخيمات. وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية التي خلصت إليها هذه المناقشات في أنَّ اللاجئين الكونغوليين يتمتعون رسمياً بحق العمل لكنَّ خبراتهم في سوق العمل تختلف اختلافاً تاماً عن خبرات السكان الروانديين.

ومن المرجح أن يكون اللاجئون الكونغوليون أكثر عرضة بكثير عن السكان المحليين للتعطل عن العمل ويرجع السبب الرئيسي في ذلك حسبما أدلى به اللاجئون أنفسهم إلى عدم اعتراف السكان المحليين بحق اللاجئين في العمل. ووفقاً لما أدلى به المشاركون في مجموعات التَّركيز فإنَّ العثور على عمل خارج المخيمات أمر نادر لافتقار اللاجئين للأوراق الثبوتية الشخصية التي يطلبها أصحاب العمل. يقول أحد المشاركين في الدراسة من مخيم كيزيبا «فأصحاب العمل غالباً ما يطلبون بطاقة إثبات الهُوِيَّة للتأكد من أنَّك مواطن روانديّ. لذلك، إن لم يكن بحوزتك بطاقة إثبات الهُوِيَّة، لا يمكنك الحصول على فرصة عمل.»

ويعني ذلك أنَّ مجرد إتاحة حق العمل لا يكفي بل لا بد من إخضاع ذلك الحق للمتابعة. بل لا بد من توضيح الصورة للجميع عن طريق إصدار وثائق هوية خاصة للاجئين يعترف بها أصحاب العمل المحليون ويقبلونها و/أو إطلاق حملة إعلامية تستهدف أصحاب العمل من أجل توعيتهم بحقوق اللاجئين في العمل التي يكفلها القانون.

وذكر المشاركون في مجموعات التَّركيز أيضاً أنَّ معظم فرص العمل متوفرة في المراكز التجارية المحلية البعيدة عن المخيمات التي يترتب على الوصول إليها تكاليف باهظة للتنقل بالإضافة إلى انخفاض الأجور ما يجعل اللاجئين يحجمون عن السعي وراءها. لذلك، فتوفير وسائل مواصلات أرخص قد يسهل الأمر على اللاجئين ويزيد من رغبتهم في السعي للحصول على فرصة عمل ما وراء المناطق المحيطة بالمخيمات.

الوظائف والمهارات في المخيمات

مما يذكر أنَّ فرص العمل للاجئين خارج المخيمات محدودة جداً، أما داخل المخيمات أنفسها فتُوظِّفُ منظمات غير حكومية ودولية عدداً لا بأس به من اللاجئين. ومع ذلك، فمن البديهي أنَّه ليس بمقدور هذه المنظمات استيعاب جميع اللاجئين وتلبية حاجاتهم في الحصول على فرصة عمل. ويثير هذا الوضع أيضاً مسألة اعتماد اللاجئين على المنظمات الإنسانية فيما يتجاوز الحماية والاحتياجات الأساسية. ويبدو واضحاً أنَّه كلما زاد عدد اللاجئين القادرين على الاندماج في الاقتصاد

الرواندي الأوسع نطاقاً وكلما تجاوزوا إطار الانكفاء على الذات داخل المخيمات، كانوا أفضل حالاً على المدى البعيد.

ولا غرابة أن وجدنا أنَّ خبرات اللاجئين المتعلقة بالعمل تختلف حسب مستوى المهارة، فاللاجئون الذين يجدون حرفة ما أو الحاصلون على شهادات في وضع مميز عن غيرهم من ذوي المهارات الأقل. وكما أخبرنا أحد المشاركين من مخيم كيزبيا «هناك [لاجئون] معلمون بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الصحية، أمثال هؤلاء يجدون فرصاً للعمل أما الأشخاص العاديون فلا يجدون.» وينبغي الأخذ بعين الاعتبار هذا التنوع ووضعه نصب الأعين عند تصميم سياسات من شأنها تعظيم مشاركة اللاجئين في سوق العمل المحلي.

السكان المحليون في سوق العمل

وقفنا في هذا البحث على أدلة تفيد بحدوث تحول عن زراعة الكفاف بين السكان المحليين في المجتمعات المضيفة. وعلى وجه التحديد، وجدنا أنَّ الأشخاص في سن العمل الذين يعيشون على بعد ١٠ كيلومترات من المخيم أكثر أرجحية للعمل في الأعمال بأجر (أي العمل لدى صاحب عمل بأجر ثابت) من العمل في الزراعة أو الإنتاج الحيواني. وبالإضافة إلى ذلك، لُوحظَ أنَّ فرصة النِّساء اللواتي يعشن بالقرب من المخيمات في العمل الحر أكبر بكثير من اللائي يعشن بعيداً عن المخيمات ما يوضح ضرورة الأخذ في الاعتبار للجانب الجندري لهذا التعديل في سوق العمل المحلية.[٢] ومجدداً، كشفت نقاشات مجموعات التَّركيز على نتائج أكثر توضيحاً لدرجة الاختلاف. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما ذُكِرَ أنَّ اللاجئين من مخيم جيهمبي يملكون متاجر صغيرة وصالونات لتصفيف الشعر خارج المخيم ويوظفون فيها السكان المحليين كما يُوظِّف السكان المحليون للعمل في المخيمات في المشروعات الإنشائية. يقول أحد المشاركين من جيهيمبي «منذ وصول [اللاجئين] هنا، زادت النشاطات الاقتصادية. إذ بُنيَ الكثير من المنازل وتضاعفت نشاطات البيع. وأُنشئَت مراكز مختلفة للتسوق خصيصاً لتخدم المخيمات.»

وفي نهاية المطاف، سلطت المناقشات الضوء على الآثار المرتبطة بالتوزيع على السكان المحليين بشأن من المستفيد من وجود اللاجئين. فعلى سبيل المثال، أكد المشاركون الذين يعيشون بالقرب من مخيم كيجيمي وجود اختلافات في التفاعل الاقتصادي القائم على الظروف الشخصية ولا سيما أنَّهم يميلون إلى أن يكونوا أفضل حالاً من الناحية المالية من مجتمعهم الذي انخرط في أعمال التجارة والذي يُفترَض أنَّه استفاد من هذا التفاعل. وعوداً على بدء، يدل هذا الوضع على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لعدم التجانس داخل المجتمع المضيف عند محاولة فهم إلى أي مدى يمكن أن يؤثر وجود اللاجئين على السكان المحليين.

وعلى الجانب الإيجابي، وجدنا أنَّ أنشطة سوق العمل المحلية لا يبدو أنَّها تأثرت سلباً بوجود اللاجئين بل العكس تماماً إذ وفر النشاط الاقتصادي المحلي الأكثر حركية فرصاً متزايدة للحصول على فرصة العمل بأجر والعمل الحر. وعلاوة على ذلك، لم نعثر على أي دليل قد يؤكد وجود تنافس في سوق العمل بين السكان المحليين واللاجئين أو استياء السكان المحليين وامتعاضهم نتيجة وجود اللاجئين. بل العكس، ضُرِبَ التفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين الفئتين من السكان (المحليين واللاجئين) كمثال توضيحي للعلاقة الطيبة بين المجموعتين.

ومع ذلك، فبالنسبة للاجئين الكونغوليين، كانت خبراتهم أكثر اختلاطاً. ومنح اللاجئين الحق في العمل ومن ثم الوصول إلى سوق العمل المحلية لا يكفي لتعزيز الاعتماد على الذات المستدام ولا بد من وضع استراتيجية شاملة لتوفير فرص عمل لفئة اللاجئين الأوسع نطاقاً. ويمكن أن تتضمن هذه الاستراتيجية إصدار وثائق هوية موحدة للاجئين، وتوفير المعلومات اللازمة لأصحاب العمل المحليين، وتوفير وسائل مواصلات أفضل خارج المخيمات. ونأمل أن تساعد هذه الملاحظات في توجيه وإرشاد الجهات الفاعلة ذات الصلة في رواندا وأن تكون مصدراً تستنير به حكومات البلدان الأخرى المستضيفة للاجئين في تبني تدابير فعالة لتعزيز الدمج الاقتصادي والاجتماعي لصالح اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

أوزجي بيلغيلي *o.bilgili@uu.nl*
بروفيسورة مساعدة، مركز البحوث الأوروبي للهجرة والعلاقات العرقية، جامعة أوتريخت، *www.ozgebilgili.com*

كرايغ لوشمان *c.loschmann@maastrichtuniversity.nl*
زميل باحث، كلية ماسترخت للدراسات العليا في الحوكمة، جامعة ماسترخت *www.maastrichtuniversity.nl*

١. بتمويل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
٢. انظر أيضاً
Bilgili Ö, Loschmann C and Siegel M (2017) 'The Gender-Based Effects of Displacement: The Case of Congolese Refugees in Rwanda', KNOMAD working paper 21
http://bit.ly/KNOMAD-WP21
('الآثار القائمة على الجندر للتهجير: دراسة حالة اللاجئين الكونغوليين في رواندا')

دور متاجر الخضروات الريفية في استقبال اللاجئين

زاكاري وايت وبيرجيتا رومة لارسين ومونا شالدوموزا

يشير البحث الذي أجريناه على مديري متاجر الخضار الريفية في الدانمارك إلى أنَّ إدماج مراكز اللجوء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية المحلية في المناطق الريفية عامل أساسي في إنجاح استقبال اللاجئين.

في الدانمارك، يُطلَب إلى طالبي اللجوء البقاء في مراكز اللجوء في أثناء النظر في طلبات لجوئهم. وخلال هذا الوقت لا يُسمَحَ لهم بالعمل ولا التحصيل العلمي، لكنهم يحصلون على السكن وعلى مصروفات بسيطة تكفي لشراء الغذاء وغيرها من ضروريات الحياة. وتتراوح فترات الإنتظار من ستة أشهر إلى أكثر من عشر سنوات في بعض الحالات الاستثنائية، ويتذبذب عدد مراكز اللجوء حسب عدد مقدمي طلبات اللجوء وطول مدد معالجتها. ففي عام ٢٠٠٧ لم يكن هناك سوى سبعة مراكز للجوء في الدانمارك، ثم ارتفع الرقم في عام ٢٠١٦ ليصبح مائة، والآن أصبح العدد ٢٢. ومع أنَّ دائرة خدمات الهجرة الدانماركية هي المسؤولة عن طالبي اللجوء في الدانمارك، فهي تتعاقد مع جهات أخرى لغايات تشغيل مراكز اللجوء، وتلك الجهات قد تكون الصليب الأحمر الدانماركي أو أي واحدة من البلديات الريفية المتعددة. وتدير البلديات الريفية حالياً أكثر من نصف هذه المراكز.

وتتسم المجتمعات الريفية في الدانمارك، كما الحال في دول الشمال العالمي بأنها مجتمعات هرمة ومتناقصة، تنخفض فيها فرص العمل، وتشهد إغلاقا للمشروعات التجارية المحلية، ومؤسسات الرفاه الاجتماعي، بالإضافة إلى المدارس، وبيوت المسنين. ويدعم هذا الواقع الآراء التي تقول بوجود فرصة اقتصادية جيدة في البلديات الريفية من ناحية استضافة مراكز اللاجئين.

فإغلاق كثير من مؤسسات الرفاه الاجتماعي في المناطق الريفية يعني أولاً أنَّ هناك مبان غير مشغولة، وغالباً ما تمتلكها الحكومة، وتكون بذلك إيجاراتها رخيصة، ويمكن إعادة تهيئتها بسرعة. وثانياً، تبدي البلديات الريفية اهتماماً خاصاً بالوظائف والمزايا الاقتصادية الثانوية التي يمكن اكتسابها من مراكز اللجوء، ومن ذلك على سبيل المثال إيجاد الطلب على الخدمات الأخرى بما في ذلك خدمات إعادة التصميم والصيانة، ويعني ذلك ارتفاعاً في أعداد الوظائف التي ستتاح إلى السكان المحليين، فالسياق في ذلك المنطقة يشير إلى أنَّ إنشاء أي عدد من الوظائف مهما كان صغيراً سيكون له أثر كبير جداً. وثالثاً، هناك إدخال أطفال طالبي اللجوء في المدارس المحلية الذي يمكن أن يحمي المدارس من الإغلاق. وبالمثل، بمقدور طالبي اللجوء من جميع الأعمار أن يدعموا حياة الجمعيات المحلية من خلال المشاركة في نوادي كرة القدم المحلية، على سبيل المثال.

وأخيراً، نظراً لأنَّ كثيراً من مراكز اللجوء الريفية تقع في أماكن معزولة نسبياً، غالباً ما لا يتاح لطالبي اللجوء سوى خيارات بسيطة في صرف أموالهم محلياً، ويعني ذلك شراء متطلباتهم الغذائية من متاجر الخضار المحلية. وعندما سألنا مديري متاجر الخضار عن تقييمهم لأهمية مراكز اللجوء بالنسبة لمشروعاتهم التجارية العامة، شخص واحد فقط منهم قال إنَّه لا يوجد لهذه المراكز أي أثر إيجابي على مشروعه التجاري، فيما أفاد سبعة آخرون أنَّ الأثر كان قليلاً، بينما قال ثمانية منهم إنَّ الأثر كان متوسطاً، فيما رأى ثلاثة آخرون إنَّ الأثر كان عظيماً. وفي الواقع أخبرنا ثلاثة من هؤلاء المديرين أنَّ متاجرهم كانت تُعوِّلُ في بقائها على العمل القادم من مراكز اللجوء.

مراكز اجتماعية وحراس مجتمعيون

كان مالكو المتاجر ومديريها تجاراً، لكنهم نظروا إلى أنفسهم أيضاً على أنهم مسؤولون عن حماية مجتمعاتهم المحلية إذ قال لنا أحدهم: «نحن نقول إننا نوع من رئيسي البلدية غير الرسمي. فمن المهم أن يكو لنا حضور في فعاليات البلدة، ودعم المبادرات المحلية.» ونتيجة لإغلاق أماكن الاجتماع الاجتماعية غير الرسمية كالمدارس، ازادت أهمية دورة المتاجر في حياة المجتمع المحلي. فقد كانت هذه المتاجر تقدم للسكان المحليين مكاناً يلتقون به، ويتحدثون فيما بينهم، ويدعمون من خلاله الجمعيات المحلية ومؤسساتها ضمن دائرة متشابكة وعميقة من التبادلات الاقتصادية والاجتماعية. وقد نُظِرَ لخطر إغلاق هذه المتاجر على أنَّه ذو تبعات اقتصادية حقيقية على المجتمع المحلي بأكمله.

وفي هذا السياق، يمكن أن تؤدي متاجر الخضروات دور حراسة مراكز اللجوء. ومثال ذلك أنَّ أحد مديري المتاجر في جزيرة لانجيلاند على سبيل المثال طلب إلى موظفيه أن يكون حديثهم عن مركز اللجوء المؤسس حديثاً في البلدة إيجابياً، وقال إنَّه ما دام لم تكن هناك خبرات سلبية، من الضروري دعم المركز كضرورة دعم أي مؤسسة جديدة أخرى في البلدة. وجاءت

هذه الخطوة تقديراً منه بأنَّ مركز اللجوء جلب إلى متجره المنافع، لكنَّه أيضاً كان ينظر في ذلك على أنَّه طريقة لتعزيز الروح الجماعية في البلدة، وإثبات أنَّ المجتمع قادر على إنجاح هذا المركز. وعنى الأمر له أيضاً العمل مع الجمعيات التطوعية المحلية (خاصة نادي كرة القدم المحلي الذي كان يرعاه) لإيجاد الفرص أمام طالبي اللجوء في المشاركة فيها.

وهناك مديرة متجر آخر شرحت لنا أنها سرعان ما وجدت نفسها تقدم المساعدة لطالبي اللجوء في التبضع من متجرها، وفي تقديم الإرشادات لهم إلى الأماكن التي يريدونها في المجتمع المحلي، بل في بعض الأحيان كانت تقدم لهم المساعدة حول منظومة اللجوء ومعرفة تفاصيلها. وهكذا وجدت نفسها نقطة اتصال بشبكة متشعبة بين مركز اللجوء والمجتمع المحلي.

ومن جهة مراكز اللجوء، يمكن لبناء العلاقات الطيبة مع المجتمعات المحلية أن تفتح الفرص أمام التعاون مع المؤسسات المحلية والجمعيات التطوعية التي يمكنها أن توسع من الفرص الإجتماعية لطالبي اللجوء، وتحارب الشعور بالعزلة والإحباط الذي غالباً ما يَسِمُ الفترة الطويلة للانتظار.[1]

الاندماج الإجتماعي والاقتصادي

مع أنَّ الحوارات الوطنية المستقطبة غالباً ما تُؤطّرُ طالبي اللجوء على أنهم ضحايا يحتاجون إلى الإنقاذ، أو عناصر تهدد النظام الإجتماعي، كانت المجتمعات المحلية تَعمَدُ إلى انتهاج مقاربة براجماتية عملية من خلال اختبار مشاركة طالبي اللجوء في حياة المجتمع المحلي، ومن ذلك على سبيل المثال فئة المستهلكين، ولاعبي كرة القدم، وتلاميذ المدارس. فقد قال أحد عناصر دراستنا «الآن بعد أن أصبح [مركز اللجوء] عندنا، يجب علينا أن نتساءل 'كيف يمكننا أن نحقق الفائدة الأكبر منه؟'

لكنَّ المجتمعات المحلية في بعض الأحيان اشتكت من الإقصاء النسبي لمراكز اللجوء من حياة المجتمع المحلية، وغالباً ما فسَّرت ذلك على أنه تعبير عن غياب المشاركة في المؤسسات المحلية ووجود نوع من الغموض إزاء عمليات تشغيلها اليومية، بالإضافة إلى تصورها لعدم وجود تواصل من السلطات ومديري المركز. وهذا الامتعاض الناتج قد يؤدي إلى زيادة سوء وضع الانعزال المحلي لمراكز اللجوء والذين يعيشون به، إضافة إلى فرض ضغوطات سياسية محلية على البلديات المستضيفة لتحد من تعاونها مع دائرة خدمات الهجرة الدانماركية. وفي أفضل الأحوال، سوف يعني ذلك إخفاقاً في التركيز على الفرص المتاحة من خلال التعاون المحلي والاستفادة منها، وفي أسوأ الأحوال قد يؤدي ذلك إلى إغلاق مركز اللجوء المحلي.

ومن هنا، تتبين أهمية العمل اللازم في بناء العلاقات وتوسيعها والتواصل مع الجمعيات والمؤسسات المحلية. ويمقدور مديري مراكز اللجوء وموظفيه المساهمة في هذه النقلة عن طريق شراء مستلزمات المراكز محلياً واستخدام الأماكن المحلية لإقامة الفعاليات وشراء خدمات السكان المحليين لهذا الغرض مما يضمن في النهاية مشاركة المؤسسة في الحياة الإقتصادية المحلية. ويمكن لهذه الخطوات بدورها أن تمهد للحوار والتقاطعات مع المجتمعات المحلية التي يمكنها أيضاً أن توفر الفرص لطالبي اللجوء والدعم الطوعي لمركز اللجوء. وربما يعني ذلك بناء معلب محلي والتشارك به، بدلاً من بناء ملعب منفصل لمركز اللجوء، أو التوجه إلى الجمعيات المحلية لسؤالها إذا ما كانت قادرة على استخدام المفروشات غير اللازمة من المركز بدلاً من رميها وطرحها جانبا.

إن المجتمعات المحلية قادرة على أن تمثل دور الشركاء المفيدين لمراكز اللجوء، لكنَّ هذا الدور يعتمد أولاً وآخراً على العمل الفاعل من أجل إدماج مراكز اللجوء ضمن نسيج الحياة الاجتماعية والاقتصادية المحلية بدلاً من إدارتها كمؤسسات معزولة وعازلة.

زاكاري وايت ***whyte@hum.ku.dk***
بروفيسور مشارك

بيرجيتا رومة لارسين ***birgitte.romme@hum.ku.dk***
زميل في مرحلة ما بعد الدكتوراه

مركز دراسات الهجرة المتقدمة، جامعة كوبنهاجن
http://amis.ku.dk

مونا شالدوموزا ***ms@samf.ku.dk***
مساعدة بحث

قسم علم الإنسان، جامعة كوبنهاجن
http://anthropology.ku.dk

١. Whyte Z (2011) 'Enter the myopticon: Uncertain surveillance in the Danish asylum system' *Anthropology Today* 27(3), 18–21 https://doi.org/10.1111/j.1467-8322.2011.00808.x
('دخول الماي أوبتيكون: رقابة غير أكيدة في منظومة اللجوء الدانمركية' في الأنثروبولوجيا اليوم)

التعاون مع المنظمات الإجرامية في كولومبيا: عائق يحول دون الانتعاش الاقتصادي

كريستوفر م هايس

ينبغي للساعين إلى دعم التنمية الاقتصادية للنازحين داخلياً في كولومبيا إدراك كيف ولماذا يتعاون كثيرٌ من النَّازحين داخلياً مع المجموعات المسلَّحة والمنظمات الإجرامية.

حتى يومنا هذا، سجلت الحكومة الكولومبية ما يزيد على ٧ ملايين و ٣٠٠ ألف ضحية للتهجير القسري نتاج سنوات طويلة من غرق الشعوب في النِّزاعات.[١] وبما أنَّ التَّهجير القسري يؤدي، كما هو معروف، إلى ارتفاع مستويات الفقر المدقع (الذي يؤثر بدوره في ٨٥٪ من المهجَّرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية[٢]) تصبح التنمية الاقتصادية على رأس الأولويات. ويعد تعاون النَّازحين داخلياً مع المجموعات المسلَّحة والمنظمات الإجرامية عاملاً مهماً ضمن عوامل كثيرة أخرى تؤدي إلى ظهور تحديات أمام الانتعاش الاقتصادي لضحايا النِّزاع في كولومبيا رغم أنَّه لا يُؤخَذ في الاعتبار كما ينبغي.

ولهذه الجماعات المسلَّحة، ومنظمات حرب العصابات، والجماعات شبه العسكرية، وعصابات المخدرات، وعصابات المافيا المحلية أثرها المأساوي في الاقتصاد المحلي لمجتمعات المهجَّرين. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التعاون مع الجماعات المسلَّحة إلى تقويض جهود الأطراف الأخرى التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد وتأسيس أنشطة جديدة مدرة للدخل والسعي إلى تحقيق العمل النظامي. ولذلك، من الأهمية البالغة أن يعي المعنيون في التنمية الاقتصادية مع الكولومبيين النَّازحين داخلياً كيف ولماذا يتعاون أولئك النَّازحون داخلياً مع الجماعات المسلَّحة والمنظمات الإجرامية على وجه الخصوص.

ثمة عوائق عدة تعيق دراسة هذه الظاهرة نذكر منها على وجه الخصوص مخاطر الأعمال الانتقامية التي يواجهها كل من الباحثين وعينة البحث. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش النازحون في أماكن متنوعة للغاية وأحياناً نائية جداً ولذلك ينبغي أن يكون البحث واسع النطاق أيضاً. وفي أثناء إجراء هذا البحث، قابل كاتب المقالة ١٥ فرداً من قادة المجتمعات المحلية والعاملين في المنظمات غير الحكومية في ثلاث مدن رئيسية (ميديلين، وبوغوتا، وقرطاجنة) وجماعتين من المجتمعات الريفية الصغيرة (في منطقة قرطبة وكاوكا).

أشكال التعاون

بسبب عزلة تجمعات النَّازحين داخلياً واستضعافهم الاقتصادي وغياب الرقابة الحكومية والشرطة، يُنظَرُ إلى هذه التجمعات على أنَّها بيئة مواتية للجريمة المنظمة. ويُعرَفُ النَّازحون داخلياً بتعاونهم مع الجماعات المسلحة سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة؛ فالبعض ينخرط معهم مباشرةً في الأنشطة غير المشروعة وأبرزها الإتجار في المخدرات وابتزاز الأموال على سبيل أغراض الحماية (وهو ما يسمى محلياً بالڤاكوناس (حرفياً: المطعومات)) بينما يساعدهم آخرون من خلال تزويدهم بالمؤن واللوازم أو نقل البنزين إلى الذين يزرعون محاصيل غير مشروعة.

وبالإضافة إلى ذلك، تسيطر الجماعات المسلَّحة، في بعض المجتمعات، على موارد المياه وبيع المواد الغذائية الأساسية مثل البيض والأريبا (غذاء رئيسي كولومبي مصنوع من دقيق الذرة). كما يسيطرون أيضاً على وسائل المواصلات داخل المخيمات وخارجها. وفي ظل هذه الظروف، يُستقطَبُ البائعون المحليون، والسائقون، وأخرون ممن بحاجة إلى الماء للانخراط بدرجات متفاوتة من التواطؤ والإذعان لهذه الجماعات المسلحة.

أسباب التعاون

من المهم أن نفهم **سبب** تعاون النَّازحين داخلياً مع العصابات لأنَّه بدون هذه الفهم، ستذهب جهود التنمية الاقتصادية سدى وقد تُعرِّضُ المنظمات أنفسها والذين يسعون إلى المساعدة إلى الخطر لأنَّ أنشطتهم سوف يُنظَرُ إليها على أنَّها تهدد الجهات الفاعلة غير المشروعة. فالأسباب التي تدفع بالنَّازحين للتواطؤ أو الانخراط مباشرةً مع الجماعات المسلحة في أنشطتهم أكبر تعقيداً مما يعتقد كثير من الناس.

والسبب الرئيسي هو الندرة الشديدة للفرص الاقتصادية إذ يشير كثيرٌ من الأشخاص الذين أجريَت معهم المقابلات إلى أنَّه إذا وجد النَّازحون داخلياً - على الأقل - من يعيل أسرهم فسوف يثنيهم ذلك عن الانخراط في الأنشطة الإجرامية. كما أكد الأشخاص الذين أُجريَت معهم المقابلات على أنَّ السب يتمحور حول إغراء 'المال سهل الكسب'. وتلخص ماريا إسبيرانزا[٣] (باحثة اجتماعية تعمل في

مجتمع نازح في كولومبيا.

تنمية المجتمعات المحلية القائمة على العقيدة في بوغوتا) العوامل الحركية السائدة كما يلي:

"تعد المجتمعات المهمَّشة والمستبعدة والمعزولة أرضاً خصبة لإخفاء الجريمة المنظمة. فالإتجار غير المشروع وعوز هذه المجتمعات الاقتصادي وثقافة المال السهل تجعل [النَّازحين داخلياً] يميلون إلى الانخراط في الأعمال غير المشروعة."

فلا شك أنَّ ثقافة المال السهل جاءت نتيجة تضافر مجموعة من العوامل نذكر منها تأثير عصابات المخدرات وحركيات الاعتماد على الغير والتبعية التي أوجدتها فيهم الحكومة والمساعدات غير الحكومية.[٤] ولكن عند الدمج بين هذه الثقافة وواقع الأجور المنخفضة أو هامش الربح المنخفض لكثير من أعمال الإنتاج الزراعي، يتضح لنا السبب وراء انخراط النَّازحين مع العصابات الإجرامية. وكما يقول جورج ميجيل (راعي أبرشية ورئيس إحدى المنظمات التي تعمل في مجال التنمية المحلية):

"المسوغ هو .... [بما] أن ٢ كيلو جرام من الكوكة يباع بحوالي ٤ ملايين و٦٠٠ ألف بيزو، سوف أتجه إلى تكريس كل جهودي لزراعة الكوكة بدلاً من الذرة. وهم يسوغون ذلك لأن سعر الذرة غالباً ما يكون زهيداً جداً والفلاحون ....غالباً ما يخسرون."

قد يجد النَّازحون داخلياً من ذوي الانخراط غير المباشر أو المحدود الذي يقتصر على أدوار داعمة فقط أنَّه من السهل تسويغ انخراطهم لأنَّهم لا ينتجون أو يبيعون المخدرات مباشرةً.

ولا شك أنَّ الخوف أحد الأسباب الأكثر تكراراً وذكراً التي تدفع بالنَّازحين إلى التواطؤ مع العصابات الإجرامية أو دعمهم في مجتمعاتهم. ويضرب هذا الخوف بجذوره في نفوس النَّازحين داخلياً ليس بسبب الخطر الذي تمثله الجماعات المسلَّحة فحسب بل بسبب الشعور الذي يخالج النَّازحين داخلياً بأنَّ الحكومة والشرطة قد تخلوا عنهم. وعلى حد تعبير سوزانا، باحثة اجتماعية في مشروع تنموي مع النَّازحين داخلياً خارج ميديلين:

"كثيرٌ منهم خائفون .....يشعرون ..... كأنَّ أفضل شيء يفعلونه كي يبقوا سالمين التزام الصمت. ولكن آخرين يرون هذه الحياة أسهل ما يكون نظراً لعدم اكتراث الدولة ... ونظراً لأنه ليس لديهم من

يحميهم، وليس لديهم من يسمعهم وإذا حدث وسمعهم أحد فسوف يشي بهم [إلى المجموعات الإجرامية].“

ومما يزيد الطين بلةً بالإضافة إلى تخلي الدولة حقيقة أنَّ جمعيات الأحياء المحلية غالباً ما تدفع الناس للامتثال لطلبات الابتزاز التي تطلبها منهم الجماعات الإجرامية بل قد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى أن يجمعوا المال لهم.

لكنّ الخوف والفقر ليسا العاملين الوحيدين. فإلى حد ما، تعمل الجماعات الإجرامية على حفظ النظام في كثير من هذه المجتمعات المحلية المهمَّشة إذ تؤدي دور الحكومة المحلية في ظل غياب الشرطة وممثلي والحكومة وتفرض عقوبات على من ينتهك قواعد المجتمع العامة. تضيف سوزانا:

”لقد اعتاد الناس على وجود [الجماعات الإجرامية] بل أكسبوها طابعاً شرعياً ومنحوها شرعية معينة بطريقة معينة، فعندما يحدث لهم أمر ما كانوا يبحثون عن [أفراد الجماعة] لكي يحلون لهم المشكلات، ويعني ذلك تولي العصابات لدور القضاة.“

ونظراً لأنَّ عصابات المافيا والجماعات الإجرامية تسد فراغ الحكم، يرى النّازحون داخلياً أنَّ التعاون معهم أكثر شرعية مما قد يعتقد منهو خارج الصورة الكاملة.

وأخيراً، قد يختار النّازحون داخلياً التعاون مع الجماعات الإجرامية المعارضة أو حتى الانخراط معهم كرد فعل ضد العنف الذي تعرضوا له على أيدي جماعة مسلحة أخرى. وبهذه الطريقة، يشعرون أكثر بالأمان ويصبحون قادرين على الانتقام والثأر لأنفسهم. تضيف أنجيليكا بينيّا موسوسو:

”إذا طردتني الجماعات شبه العسكرية، سأصبح عـدواً لها وسأتودد إلى جماعات حرب العصابات. [أو] إذا كانت جماعات حرب العصابات هي التي طردتني وأنا على حالي هذه من النُّزوح والاستضعاف، فسينتهي بي الحال إلى الانضمام إلى الجماعات شبه العسكرية سعياً وراء تحقيق ما لم تستطع الدولة تحقيقه أو توفيره.“

الآثار المترتبة على العمل التنموي

كل ذلك إنما يؤكد على حقيقة أنَّ المنظمات التي تركز على التنمية الاقتصادية للنازحين داخلياً في كولومبيا بحاجة إلى تبني عقلية التحالف وتنسيق جهودها مع المنظمات التكميلية. ونظراً لأنَّ الدوافع الاقتصادية ليست سوى جزء صغير من أسباب انخراط النَّازحين داخلياً مع العصابات الإجرامية، فالجهود المبذولة لإبعاد النَّازحين عن التمادي في الانخراط مع هذه الجماعات ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى؛ ومن المرجح أن يتجاوز هذا العمل نطاق منظمات التنمية الاقتصادية النموذجية ومن ثم ستكون هناك حاجة إلى تضافر الجهود والتعاون مع المنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على العقيدة.

وبما أنَّ بعض العوامل التي نوقشت تتعلق بغياب دور الدولة وضعف قيادات المجتمعات المحلية فمن ثم ينبغي إيلاء الاهتمام إلى التنمية الاقتصادية التي ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع وجود حكومي أكثر قوة وحضور شُرَطِيُ في المجتمعات المحلية بالإضافة إلى مبادرات المساعدة لزيادة الوعي الـذاتي المدني والسياسي للمجتمعات المحلية. وبالمثل، بقدر ما ترتبط بعض العوامل بالمسائل الأخلاقية والنفسية، يمكن تناولها ومعالجتها أفضل بالتَّعاون مع المجتمعات الدينية المحلية والمنظمات القائمة على العقيدة بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية التي تقدم الرعاية النفسية.

وفي حين أنَّه لا شك أنَّ هذا التعاون سيكون معقداً، فتقدير العوامل غير الاقتصادية وإدراكها جيداً لأنَّها تحفز التعاون مع الجماعات الإجرامية وتعيق التنمية الاقتصادية المشروعة أمر بالغ الأهمية إذا ما أُريدَ العمل على تعزيز الانتعاش الاقتصادي للنازحين داخلياً.

كريستوفر م هايس *cmhays@gmail.com*
بروفيسور مشارك، المؤسسة الجامعية لمعهد دراسات الكتاب المقدس في كولومبيا، ميدلين، مدير مشروع ’الإرساليات التبشيرية المتكاملة والازدهار الإنساني للنازحين داخلياً في كولومبيا‘[٥]

١. Registro Único de Víctimas (2018) Informe General http://bit.ly/ColombiaRUV

٢. Carrillo A C (2009) ‘Internal displacement in Colombia: humanitarian, economic and social consequences in urban settings and current challenges,’ *International Review of the Red Cross* 91, no 875 (”النُّزوح الداخلي في كولومبيا: التبعات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في البيئات الحضرية والتحديات الثقافية‘ في المجلة الدولية للصليب الأحمر) https://www.icrc.org/ar/international-review/displacement

٣. جميع الأسماء الواردة في هذه المقالة مستعارة

٤. انظر

Thoumi F E (1999) ‘Relación entre corrupción y narcotráfico: un análisis general y algunas referencias a Colombia’, *Revista de economía de la Universidad del Rosario* 2, no 1: 24,28. (”العلاقة بين الفساد والإتجار بالمخدرات: تحليل عام وبعض الإشارات المرجعية لكولومبيا‘ في مجلة الاقتصاد في جامعة روزاريو) http://bit.ly/Thoumi-corrupcion-narcotrafico-1999

٥. ما كان من الممكن إنجاز هذا المشروع لولا المنحة التي قدمتها مؤسسة تمبلتون الخيرية العالمية إنك. جميع الآراء الواردة في هذه المقالة تعبر عن رأي الكاتب فقط ولا تعبّر بالضرورة عن آراء مؤسسة تمبلتون الخيرية العالمية ولا المؤسسة التي يتبع لها المؤلف.

الاقتصادات السورية: أهي طفرة اقتصادية مؤقتة؟

أحمد العجلان

استفاد بعض النازحين ومجتمعاتهم المضيفة اقتصادياً من تبعات النِّزاع في محافظة الرقة في سوريا في الوقت الذي يحتاج فيه نازحون آخرون إلى الدعم علماً أن نوع الدعم وطبيعته يختلفان باختلاف الظروف.

عندما اندلعت الحرب الأهلية في عام ٢٠١١، لم تكن الرقة في شمال شرق سوريا ضمن المناطق التي شاركت مباشرة بالنِّزاع، ولذلك لاذ إلى حماها كثير من السوريين من المحافظات الأخرى مثل دير الزور، وحمص، وحماة. واستقر هؤلاء النّازحون في محافظة الرقة التي كانت تؤوي قبل الحرب حوالي ٢٢٠ ألفاً ولكنَّ هذا العدد ازداد مرتين تقريباً في عام ٢٠١٢ مع تدفق النَّازحين داخلياً. وأدى ذلك إلى فرض ضغوط هائلة على البنية التحتية الهشَّة في الرقة ولكنَّه أيضاً ساهم في إيجاد فرص العمل لكثير من الناس. وعندما استولت ما يسمى بجماعة الدولة الإسلامية-داعش على محافظة الرقة في عام ٢٠١٤، شهدت المحافظة طفرة هائلة في النشاط التجاري لمدة قصيرة ويرجع ذلك إلى سببين اثنين أولاهما أنَّ الرقة أصبحت عاصمة منطقة كبيرة جداً من سوريا والعراق خضعت تحت سيطرة داعش، وثانيهما لأنَّ داعش لم تفرض أسعاراً محددة للبضائع ولم تفرض دفع أي ضرائب (باستثناء الزكاة).

لكنَّ هذا الانتعاش الاقتصادي لم يدم طويلاً لأنَّ الغارات الجوية المتزايدة أجبرت كثيراً من المدنيين على الفرار من الرقة إذ فرَّ بعضهم إلى لبنان أو تركيا في حين فرَّ كثيرٌ غيرهم إلى المدن والقرى المجاورة للاستقرار مع أقربائهم. وبدأت بعض المدن مثل المنصورة، والرشيد، والقحطانية، والجرينة تتولى الأدوار الاقتصادية ذاتها التي سبق أن تولتها مدينة الرقة. فزاد عدد سكان هذه المدن، وانتشرت الأسواق الشعبية (البازارات) وحققت المتاجر الصغيرة زيادة في المبيعات وبُنِيَت متاجر جديدة. وفُتِحَتْ أبواب جديدة للدخل لبعض الأسر من خلال تأجير الغرف لإيواء النازحين.

فإلى جانب الفرص الاقتصادية الجديدة التي تأتَّت من خلال وجود النازحين، استفاد الناس أيضاً من غياب السلطة في المنطقة. فطوال عقود عدة، كان بناء متجر صغير يستلزم الحصول على تصريح من الحكومة المركزية في دمشق ولم يكن الحصول على هذا التصريح أو الترخيص بالأمر الهين ولا الرخيص. وقد استفاد الناس، ومنهم أهالي أرياف الرقة على وجه الخصوص، من زوال تلك العوائق فبنوا بيوتهم ومتاجرهم.

وكما أنَّ هناك رابحين فهناك خاسرون في الجانب الآخر، إذ فقد كثير من الأشخاص مصدر دخلهم بسبب الحرب، ومنهم الأشخاص الذين اشتغلوا بالتجارة بين المناطق الريفية والمدينة، والأشخاص الذين كانوا يعتمدون على تأجير الأراضي والعقارات في الوقت الذي اضطر فيه ألاف الأشخاص إلى الفرار من الرقة تاركين خلفهم كل ما لديهم تقريباً باستثناء بعض الأشياء القليلة جداً عدا عن ملابسهم التي ارتدوها. ولم يتلقَ أمثال هؤلاء سوى نذر يسير من المساعدة. فلم تَتَلَقَّ أسر النَّازحين في الجرينة وفي مدن أخرى في محافظة الرقة إلا قليلاً من الدعم المالي مرتين فقط في السنة. ونتيجة لذلك، اضطر الأطفال في هذه الأسر إلى بيع الخضروات والخبز في الشوارع. أما النِّساء اللائي فقدن أزواجهن فهنَّ أكثر الفئات تأثراً لأنهنَّ فقدن معيل الأسرة، فاضطرت كثير من الأرامل إلى الزواج مرة ثانية.

ومنذ انسحاب داعش من الرقة في أواخر عام ٢٠١٧، انتهى الانتعاش الاقتصادي المؤقت الذي شهدته بعض المدن وتغيرت الأحوال وتبدلت للجميع. ولعل أكبر خطأ ارتكبه المجتمع الدولي إزاء الوضع الإنساني في الرقة يتمثل في أنَّ المساعدة المقدمة اقتصرت على الغذاء والمبالغ البسيطة من المال. وهذا النوع من المساعدات يُستَهلَك بسرعة. وكان الأَوْلَى أن يركز الدعم على إعادة بناء البنية التحتية كالطرق، وأنظمة الري، والمستشفيات، والمدارس (ثم إزالة الألغام التي زرعتها داعش في مدينة الرقة) فعندها سيتمكن الأشخاص من إنتاج ما يحتاجون إليه وسيرسخون سبل كسب أرزاقهم بدلاً من الاعتماد كلياً على المساعدات الخارجية.

أحمد العجلان *ahmad.ajlan@uni-bielefeld.de*
من محافظة الرقة سابقاً، وهو حالياً باحث في معهد البحوث متعدد التخصصات حول النزاع والعنف، جامعة بيلفيلد
www.uni-bielefeld.de/ikg

مُعوِّقات اعتماد اللاجئين على أنفسهم في ألمانيا

إليزابيث إكرين

يعتمد أغلب اللاجئين وطالبي اللجوء في ألمانيا على الرعاية الحكومية ويواجهون عقبات كبيرة أمام تحقيق الاعتماد على الذات، وينبغي لسياسات الدمج إزالة جميع هذه العقبات من أجل تعزيز المنافع المتبادلة طويلة الأجل للاجئين ومجتمعاتهم الجديدة.

منذ بلوغ ما يسمى أزمة اللاجئين ذروتها في عام ٢٠١٥، قبلت ألمانيا ما يقارب ٨٣٠ ألفاً من طلبات اللجوء.[١] ونظراً لشيخوخة سكان هذا البلد، وانخفاض معدل المواليد، وتناقص توافر العمالة الماهرة، يمكن القول إنَّ الاستفادة الكاملة من قدرات اللاجئين في سوق العمل قد تؤدي إلى تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق.

وتشير الأبحاث إلى أنَّ ١٠-١٥ عاماً قد تمر قبل أن يُحدث اللاجئون أي تأثير إيجابي في الموازنات الوطنية، لكنهم في الوقت نفسه لديهم إمكانية المساعدة في تعزيز الاستدامة المالية بعيدة الأجل شريطة دمجهم جيداً في المجتمع.[٢] ومما يُؤسَف له أنَّ الاتجاهات الحالية تشير إلى تباطؤ عمليات الدمج في ألمانيا إذ يعمل ما يزيد قليلاً عن مائة ألف لاجئ في دوام كلي أو جزئي في الوقت الذي تعتمد فيه الغالبية العظمى على منافع الرفاه الاجتماعي. ففي عام ٢٠١٦، ارتفعت تكاليف توفير هذه المنافع (التي تُقدَّمُ في صورة سكن، ورعاية صحية، وغذاء، ومؤن أساسية يومية، وتدريب على اكتساب اللغة وإنفاق الأموال) لمستويات أعلى مما خُطِّطَ لها إذ وصلت إلى ما يزيد عن ٢٠ مليار يورو. وإذا لم تتغير هذه الاتجاهات، سوف تستمر التكاليف في الزيادة وقد يؤدي الاعتماد على الرعاية الحكومية على المدى البعيد في مجتمعات اللاجئين إلى ظهور حلقات مفرغة من الفقر بعيد الأمد والسخط الاجتماعي.[٣]

ميزات الاعتماد على الذات

بقبول ألمانيا أكبر عدد من طلبات اللجوء مما قبلته أي دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي، احتلت مركز الصدارة في القيادة الإنسانية داخل المجموعة. ومع ذلك، من المهم ألا تقع ألمانيا في شرك النظر إلى اللاجئين على أنَّهم مجموعة متجانسة من الضحايا ممن ليس لديهم أي قدرة (أو حتى رغبة) في مساعدة أنفسهم. ففي الواقع، يتمتع اللاجئون بخلفيات تعليمية متنوعة وخبرات مهنية ومهارات فنية وشبكات اجتماعية وإبداع تمثل كلها أصولاً يمكنهم الاعتماد عليها في بناء حياتهم الجديدة. وعندما تشجع السياسات القائمة اللاجئين على الاستفادة من هذه القدرات المتنوعة، سوف يُظهِرُ اللاجئون قدرات كامنة أكبر تساعدهم على الاستقلال والاعتماد على الذات ما يؤدي إلى تحقيقهم لنتائج اجتماعية واقتصادية خاصة بهم.[٤]

لكنَّ الحقيقة أنَّ أعداداً كبيرة من اللاجئين سوف تبقى في ألمانيا على المدى البعيد. ومن ثم ينبغي لألمانيا التركيز على السياسات التي تعزز الاعتماد المستدام للاجئين على الذات. ومع أنَّ كثيراً من المحاولات بُذِلَتْ في هذا الصدد، ما زال وصول اللاجئين إلى فرص العمل وإمكانات الاعتماد على الذات محفوفة بالمخاطر، إذ يعيق هذه المحاولات البِنيَاتُ المُؤَسَّسِيَّةُ والقيود العملية وحالة عدم اليقين الشديدة التي ما زالت السمة الأساسية الملازمة لحياتهم اليومية.

معوقات العمل على أرض الواقع

في يوليو/تموز ٢٠١٦، عمل قانون الدمج في ألمانيا على تحسين معايير سبل الوصول إلى سوق العمل - على الأقل من الناحية النظرية - لكل طالبي اللجوء وللذين قُبِلَتْ طلباتهم. ومن التعديلات التي أدخلها القانون أن قَصَّر فترات الحظر على العمل وقلل من مدى التحقق من أولوية المواطنين بالتقدم لفرص العمل كما كفل حق البقاء طوال فترة برنامج التدريب على الوظائف من أجل الحصول على فرصة عمل. ورغم هذه الإصلاحات، ما زال العثور على فرصة عمل وتلبية الحاجات المادية المستقلة أمراً تعيقه بعض التعقيدات القانونية والعملية.

وقد يستغرق الحصول على الموافقة على طلب اللجوء ستة أشهر فأكثر وتختلف القيود المفروضة على العمل والفوائد وفقاً لنوع صفة اللاجئ الممنوحة. فبالنسبة لطالبي اللجوء الذين ما زالوا ينتظرون البت في أمرهم، فإنَّ بلدانهم الأصلية واحتمالية الموافقة على طلباتهم أمران يحددان حصولهم على الدورات التدريبية الخاصة باللغة التي تقدمها الحكومة وبرامج التوظيف وعروض العمل. وما زالت بعض المناطق المحلية - بسبب ارتفاع معدلات البطالة أو بسبب تركيز سوق العمل على بعض الوظائف والمهن الفنية الخاصة - تشترط أولوية حصول المواطنين على العمل عند تقدم اللاجئين له ما يعني أنَّ صاحب العمل سوف يتحقق أولاً ما إذا كان ثمة شخص ألماني مؤهل لهذا العمل أو حتى أي شخص آخر من دول الاتحاد الأوروبي. وتتمتع السلطات المحلية التي تجري عمليات التحقق هذه بدرجة عالية من الاستقلالية وليس عليها التزام كبير بأن تسوِّغ القرارات التي تتخذها. وتحظر شروط الإقامة التي تفرضها الدولة والسلطات البلدية على اللاجئين

الانتقال أو التحرك من المناطق التي يصعب عليهم فيها العثور على فرصة عمل ما لم يتسنَّ لهم العثور على عمل قبل الانتقال شريطة أن يستوفي هذا العمل شروط ومتطلبات الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه قانوناً.

وحتى الأعـمال التي تتطلب مهارة أقل يبدو أنَّها تميل هي الأخرى إلى اشتراط معرفة عملية باللغة الألمانية. ونظراً لتفاوت فترات الانتظار للحصول على الدورات التدريبية الخاصة باللغة التي تشرف عليها الحكومة والتي تتراوح بين ١٢ و٢٤ شهراً، حتى الحصول على فرص العمل الأساسية محدود. وبالإضافة إلى ذلك، لا تقدم دورات الدمج الرسمية الخاصة باللغة التي توفرها الحكومة التدريب اللغوي المتخصص المطلوب للحصول على وظائف تتطلب مهارات أعلى. وبسبب قلة الدخل المتاح، من المستحيل للاجئين من الناحية المادية الانخراط في دراسة خاصة للتغلب على هذه العوائق.

أضف إلى ذلك البنية الصارمة لنظام التعليم في ألمانيا ونظام التدريب المهني وما تفرضه من تعقيدات أمام اللاجئين ذوي المؤهلات الأجنبية. وكجزء من إجراءات الاستعداد للعمل، تتولى مراكز العمل والنقابات العمالية المحلية تقييم ما إذا كانت أوراق اعتماد اللاجئين تلبي المعايير الألمانية لكل من الوظائف الفنية وغير الفنية. وحتى عندما تكون مهارات اللاجئين واضحة، تتضاءل احتمالية تفادي هذه العمليات الطويلة للمراجعة البيروقراطية أو الخضوع لاختبارات المهارات العملية للوصول مباشرة إلى فرص العمل. فعندم تكون البدائل متاحة، فهي تُعرَض وفقاً لما تراه السلطات الحكومية المحلية والشركات مناسباً. ونظراً للصعوبات الكامنة بشأن الاعتراف بالمؤهلات، غالباً ما يكون الدخول إلى سوق العمل عن طريق دورات التدريب الميداني الرسمية ودورات التدريب التي يعقدها أصحاب العمل أحد المسارات اليسيرة للوصول إلى الكثير من المهن. ومع ذلك، ليست مراكز العمل ملزمة بإيجاد طرق تمكن اللاجئين من سد الثغرات في المهارات حتى يستطيعوا ممارسة مهنهم السابقة أو إعادة التدرب فيها. وحتى تجاوز هذه العقبات للوصول إلى دورات التدريب الميداني هذه أو استكمال برامج التدريب لا يضمن إجراء أي متابعة لتوفير فرص العمل بل لا يضمن الحق القانوني للبقاء في ألمانيا.

وبسبب قلة المساكن وصعوبة الحصول على المساكن المؤجرة الخاصة، لا يجد اللاجئون أمامهم سبيلاً سوى العيش في دور الإيواء لفترة أطول بكثير مما تنص عليه السياسات إذ قد تؤدي الظروف المعيشة المزدحمة إلى استمرار الضجيج ونشوب النزاعات السكانية التي تعيق روتين الحياة اليومية وتمنع ممارسة نشاطات الاستحمام والدراسة وتناول الطعام والنوم وفقاً لجدول زمني يتوافق مع ساعات العمل. وغالباً ما لا تكون دور الإيواء في المدن الصغيرة حسنة الاتصال بوسائل النقل العام ما يوجد صعوبة في الذهاب يومياً إلى أماكن العمل في المناطق الحضرية. ومن أهم الأسباب التي تثبط اللاجئين وتثنيهم عن البحث عن عمل أنَّه بمجرد حصولهم على عمل والتبليغ بتوفر مصدر للدخل لديهم، سرعان ما تحملهم الحكومة الألمانية دفع تكاليف إقامتهم في دور الإيواء التي غالباً لا يطيقون تحملها.

موارد لا يمكن الاعتماد عليها وحاجات لا يمكن التنبؤ بها

إلى أن يُبَتّ في قرارات طلبات اللجوء، يتلقى اللاجئون الذين يعيشون في دور الإيواء إعانة شهرية رمزية (٨١-١٤٥ يورو حسب عمر اللاجئ). وقد توفر دور الإيواء أيضاً مساعدات عينية إضافية مثل بعض الأطعمة وأدوات النظافة الشخصية والملابس. وبعد مرور ١٥ شهراً، أو بمجرد قبول طلبات اللجوء الخاصة باللاجئين، يتلقى اللاجئون إعانة شهرية أعلى بقليل (٢٣٧-٤٠٩ يورو). ومع استنزاف معظم أو جميع مواردهم المادية التي صرفوها في تغطية تكاليف السفر إلى ألمانيا، لم يعد اللاجئون يملكون سوى النذر اليسير من المال ليعتمدوا عليه حتى يتمكنوا من الكسب ما يجعل تجاوز مرحلة الكفاف أمراً بالغ الصعوبة.

وفي الوقت نفسه، تتسم خطط المنافع المعقدة بسرعة تغيرها على المستوى المحلي ومستوى الولايات في ألمانيا ما يؤدي إلى تأخير في التنفيذ، وعدم اتساق المدفوعات، وإنفاق المال في غير محله. وغالباً ما تعني حركات الانتقال القسرية (غالباً ما تكون غير معلنة) إلى دور الإيواء الجديدة أنَّه على اللاجئين العثور على الأدوات المنزلية الجديدة أو الأثاث الجديد عندما لا توفر دور الإيواء الجديدة هذه اللوازم أو أنَّهم سوف يتركون ما يملكونه بالفعل لأنه ليس بمقدورهم اصطحابه معهم إما بسبب اختلاف القواعد من مأوى إلى آخر أو بسبب عدم مقدرتهم على تحمل نفقات النقل.

ومع عدم إتاحة وسائل الاتصال الموثوق بها الأخرى، يضطر اللاجئون إلى إنفاق مبالغ كبيرة من الإعانات الشهرية التي يحصلون عليها على الهواتف والبيانات (الضرورية لهم من أجل الاتصال بالأسرة والأصدقاء والحصول على الخدمات). كما يضطرون أيضاً إلى تحمل نفقات أخرى تخص التقدم بطلبات اللجوء مثل أتعاب المترجمين والمستشارين القانونيين.

التحول نحو المعاملة بالمثل

يجب على ألمانيا الالتزام برؤية أكثر تماسكاً واتساقاً للطريقة التي ترى بها مكان اللاجئين في المجتمع الألماني مستقبلاً. فهل تنظر إليهم على أنَّهم مجرد ضيوف مؤقتون ينبغي تلبية حاجاتهم الأساسية إلى حين ترحيلهم إلى مكان آخر؟ أم تنظر إليهم على أنَّهم

مجموعة جديدة من السكان الدائمين يُتوَقعُ منهم الاندماج لترسيخ جذورهم وبناء حياة مستقلة واستعادة حياتهم؟

وإذا افترضنا أنَّ الهدف هو الاندماج والترسيخ، ينبغي للسياسات توفير سبل أكثر إنتاجية للاستفادة من إمكانات اللاجئين الاقتصادية والاجتماعية الهائلة. وبالحد الأدنى، ينبغي إجراء مزيد من التبسيط والتيسير للقوانين والعمليات المتعلقة بطلبات اللجوء والنقل بين دور الإيواء وتجديد الإقامات والطعونات المرفوعة والترحيلات لأنَّه من شأن ذلك الحد من حالة عدم اليقين التي طال أمدها والتي تثبط اللاجئين وتثنيهم عن التغلب على العقبات التي يواجهونها بشأن الحصول على فرصة عمل أو الأمن المالي أو الحياة المستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للسياسات الاستمرار في مد نطاق الحقوق القانونية للعمل مع بذل الجهد في الوقت نفسه على إزالة العوائق القائمة بما في ذلك توفير قدر أكبر من المرونة في مراجعات معادلة الوظائف واختبار المهارات، وتيسير الوصول إلى الوظائف التي تتطلب مهارات أقل أو الوظائف المطلوبة في سوق العمل وتوفير المزيد من الفرص لتعلم المهارات واللغة على حد سواء في أثناء العمل. والأمر الأكثر أهمية من ذلك أن تنطلق السياسات من فرضية أنَّ اللاجئين لديهم القدرة بل الرغبة في الاعتماد على الذات وهذا ما يفرض على الهياكل المؤسسية واجب تمكين اللاجئين من تحقيق ذلك.

إليزابيث إكرين *elizabeth.ekren@uni-bonn.de*
مرشحة لنيل درجة الدكتوراه، مركز الدراسات الإثنائية، جامعة بون *www.zef.de/staff/Elizabeth_Ekren*

بنيت هذه المقالة على بحث أطروحتها الذي ما زال قيد الإعداد وعلى العمل الميداني في مآوي اللاجئين في كولونيا.

١. إضافة إلى الذين حصلوا على اعتراف بصفة لجوئهم، يضم هذا الرقم أيضاً الأشخاص الذين مُنحوا صفات إقامة أخرى معترف بها مثل 'حظر الترحيل' أو 'الحماية الثانوية' التي لا تعادل صفة اللاجئ المعترف بها قانوناً.

٢. European Commission (2016)'An Economic Take on the Refugee Crisis: A Macroeconomic Assessment for the EU' Institutional Paper 033 ('نظرة اقتصادية لأزمة اللجوء: تقييم اقتصادي كلي للاتحاد الأوروبي') http://bit.ly/EC-Economy-Refugees-033-2016

3. مصادر الأرقام المذكورة في هذه الفقرة يمكن الحصول عليها (باللغة الألمانية) من المؤلف.

٤. انظر على سبيل المثال
UNHCR (2006) *Refugee Livelihoods: A Review of the Evidence* (سبل اللاجئين في كسب رزقهم: مراجعة للأدلة الإثباتية) www.unhcr.org/4423fe5d2.pdf

عالم العمل الجديد وضرورة التمكين الرقمي

ميغيل بيرومينغو وويلوهم بيتيرسون

يكثر الحديث في معظم الأحيان حول محو أمية المُهجَّرين الرقمية بما في ذلك استخدام الهواتف الذكية لتنظيم رحلاتهم وللتواصل فور وصولهم إلى وجهاتهم. ومع ذلك، هناك مهارات رقمية أخرى بما فيها المهارات المرتبطة بمكان العمل ولها علاقة وثيقة بدعم إدماج هؤلاء المُهجَّرين.

تشير عبارة الفجوة الرقمية على العموم إلى الثغرات التي يعاني منها المجتمع لأسباب تتعلق بالوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها.[١] وتوصف في العادة على أنها مفهوم ثنائي الجوانب يرتبط بعدم الوصول إلى التكنولوجيا من جهة وبضعف المهارات اللازمة لها وعدم استخدامها على الوجه الأمثل من جهة أخرى. وفي الاقتصادات الأكثر تقدماً في العالم، بـدأت الفجوة القائمة على الوصول للتكنولوجيا تضمحل وتتلاشى نتيجة النمو العام في الوصول إلى الإنترنت. ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، تصل نسبة وصول الأسر إلى الإنترنت حوالي ٨٥٪. لكنَّ الباحثين يقولون إنَّ فجوة المهارات وعدم القدرة على استخدام التكنولوجيا أكثر بروزاً من الفجوة الناشئة عن عدم الوصول لها.

وتنقسم المهارات إلى خمسة أنماط: التشغيلي (القدرة على تشغيل الحاسوب) والهاتف النقال (القدرة على استخدام الهاتف المحمول) والإبحار في المعلومات (القدرة على العثور على المعلومات المهمة وتفسيرها) والاجتماعي (التشارك بالمعلومات وبناء الصداقات) والإبداعي (إنشاء المحتوى على الإنترنت).[٢]

وأول شيء يشار إليه في العادة أنَّ هناك ارتباطاً بين التكنولوجيا والمهارات التشغيلية، لكنَّ إنجاح المشاركة في المجتمع يعتمد على ما هو أهم من ذلك وهو مهارات الإبحار في المعلومات وتصفحها إضافة إلى المهارات الاجتماعية والمهارات الإبداعية. ومثال ذلك الخدمات المالية لأنَّ القدرة على إيجاد الأنسب منها يعتمد اعتماداً كبيراً على قدرة المرء في صياغة الاستفسارات المناسبة والحصول

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ أفورد دراغاج

لاجئة كونغولية أصبحت مدربة في مجال تقنية المعلومات تُعلّم مهارات الحاسوب في مركز النساء للاجئات الحضريات، نواكشوط، موريتانيا.

على المعلومات الدقيقة على الإنترنت والمفاضلة فيما بينها. ولذلك، حتى لو كان الواصلون إلى بلدان الوجهة يحملون معهم مهارات وأدوات تشغيلية لا بأس بها، فقد يفتقرون إلى المهارات الرقمية الأكثر ضرورة لتحقيق الاندماج في المجتمع.

وعلى العموم، هناك ارتباط متزايد بين المهارات الرقمية والمستوى التعليمي للأشخاص (بدلاً من العوامل الأخرى مثل العمر والجندر) ما يشير إلى أنَّ الفجوة الرقمية سوف تستمر. وفي الممارسة العملية، يعني ذلك أنَّ هناك عدداً كبيراً من الشرائح السكانية ممن تفتقر إلى المهارات اللازمة لإنجاح استخدامها للإنترنت حتى لو تكمنت من دخوله. وهكذا نجد أنَّ المهجَّرين الذين يدخلون البلاد من ذوي الأوضاع المتدنية اجتماعياً واقتصادياً يفتقرون إلى المستوى المطلوب من المهارات الرقمية وهذا ما يُدخلهُم في النهاية إلى حلقة مفرغة من ضعف المهارات الرقمية والإقصاء.

ومع التطور السريع في مكان العمل، تصبح المهارات الرقمية أكثر اندماجاً في كل قطاع من الصناعة. ومع ذلك التطور، تزداد الشروط التي تطلب من العمال مواكبة التطورات التكنولوجية المرتبطة بعملهم. وهناك التعليم أيضاً الذي يزداد اعتماده على التكنولوجيا، ويفرض على العمال أن يستخدموا التكنولوجيا لتعلم آخر المستجدات في عملهم. أما المستخدمون فهم بحاجة إلى رفع مستوى المهارات الرقمية لديهم للاستفادة من مختلف العروض التي تقدمها الخدمة الرقمية وللتواصل مع القطاع الخاص بما يخص، على سبيل المثال، خدمات الاتصال والخدمات القانونية. وكما أنَّ الخدمات الرقمية يحتاج إليها المواطن، فهي أيضاً حاجة أساسية للمهجَّرين إذا ما أرادوا نأن يكونوا مساهمين فاعلين في المجتمع.

واللاجئون بالتعريف أكثر من المقيمين إقبالاً على المخاطرة وأكثر تحركاً منهم وهذا ما يجعلهم أكثر تكيفاً مع هذه التغيرات في سوق العمل.لكنَّ الواصلين إلى بلد المقصد لا بد لهم من أن يتمكنوا من إظهار مهاراتهم والحصول على اعتراف بها وتجنب الوقوع في النهاية في نسخة رقمية من التوازن الحاصل بين تدني الأجور المرتبط بضعف المهارات ما يؤثر في كثير من الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء.

ما وراء الضغط على الأزرار

هناك احتمالية جيدة وقائمة بأنَّ توفير المساعدات الإنسانية للمُهجَّرين وتنظيم منظومة حمايتهم ستستمر في الرقمنة. وسوف يحتاج المهجرون لهذه الخدمات الرقمية دون شك، لكنَّهم سيكونون أكثر حاجة إلى التمكين الرقمي. فللأدوات الرقمية القدرة على تحسين حياة المهجرين، أما التغيرات التي تطرأ على أسواق العمل فتُولِّد فرصاً للأفراد ذوي الحماس والمهارات والرغبة في الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة. لكنَّ المهارات الرقمية تتجاوز مجرد الضغط على أزرار جهاز تقني أو معرفة طريقة تشغيل الهاتف المحمول، لأنَّ الأمر الأكثر أهمية هو الحصول على المهارات الضرورية اللازمة للعثور على المعلومات المتاحة على الإنترنت واستيعابها وفهمها. وتلك المهارات غالباً ما تلقى الإهمال. وهنا يظهر الخطر الحقيقي وهو أن يفوت الركب ذوو المهارات الضعيفة من المهجَّرين أو من الذين طالت رحلاتهم لدرجة أثَّرت في عملية حصولهم على التعليم. ولذلك، لا بد لبرامج إدماج المهاجرين من أن تركيز على تدريب المهارات الرقمية على جميع المستويات.

ميغيل بيرومينغو *Miguel.peromingo@gmail.com*
مستشار وكاتب

ويلوهم بيترسون *willem@pieterson.com*
مؤسس مشارك، مركز دراسات الحكومة الإلكترونية
https://cfes.bms.utwente.nl/

١. Van Dijk J A G M (2005) *The Deepening Divide: Inequality in the information society*, SAGE
(فجوة تزداد عمقاً: عدم المساواة في مجتمع المعلومات)
٢. Van Deursen A J A M, Helsper E J and Eynon R (2016) 'Development and validation of the internet Skills Scale (ISS)' *Information, Communication and Society* 19(6) pp 804-823
('تطور نطاق مهارات استخدام الإنترنت والتحقق منها' في المعلومات والاتصال والمجتمع)
http://eprints.lse.ac.uk/64485/

الاستثمار في اللاجئين: بناء رأس المالي البشري

ليلي متقي

الاستثمار في رفاه اللاجئين ينصب في المصلحة العامة العالمية، وينبغي للمجتمع الدولي العمل على خفض سوء التغذية ورفع قدرة اللاجئين على الوصول إلى التعليم ليصبحوا أعضاء مساهمين في بناء رأس المال البشري وتحقيق النتائج الاقتصادية الأفضل للجميع.

كان للطبيعة المطولة للتهجير القسري في العالم أثر كبير في إبـراز حاجات اللاجئين الإنسانية بالإضافة إلى التحديات الإنمائية التي يواجهونها. وتنشأ هذه التحديات المقلقة في أربع مجالات حرجة ومترابطة.[١] ويواجه اللاجئون وعلى الأخص منهم الأطفال مصاعب جمة في تلبية حاجتهم في التغذية، والتعليم، والصحة، وسبل كسب الرزق. وفي دراسة أجرتها مؤخراً المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تبين أن هناك حالةً من سوء التغذية الحادة في كثير من مخيمات اللاجئين في كينيا، والسودان، وسيراليون، والتشاد حيث هجر اللاجئون لفترات مطولة من الزمن. وتشير دراسة أخرى إلى أنَّ سوء التغذية الحاد وإن كان منخفضاً نسبياً في الفئات السكنية من اللاجئين السوريين الذين يعيشون في الأردن، والعراق، ولبنان يتلازم مع حالة منتشرة من فقر الدم التي تشير إلى وجود مشكلة صحية عامة خطيرة يعاني منها النساء والأطفال.[٢] والتكاليف الاقتصادية لسوء التغذية مرتفعةٌ جداً لأنَّ سوء التغذية يطيل من أمد حلقة الفقر ويعيق النمو بطريقتين رئيسيتين.

أولاً، يؤدي ضعف الصحة البدنية إلى انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات انتشار الأمراض.ويقع في دائرة الخطر في هذا المجال على وجه الخصوص كل من النساء، وكبار السن، والأطفال دون سن الخامسة، إذ يواجهون مخاطر التعرض للأمراض التنفسية والسارية نظراً لاكتظاظ المأوى، وعدم توفر الغذاء المغذي، وضعف مياه الشرب الآمنة، والنظافة الصحية. وقد يعانون أيضاً من الضغوطات الذهنية بعد التهجير، ويؤثر ذلك في رفاههم العام. وثانياً، هناك أدلةٌ تشير إلى أنَّ لسوء التغذية دوراً في ظهور مشكلة تنموية على المدى البعيد خاصة في مجال التعليم، فقد أظهرت الدراسات أنَّ سوء التغذية من العوامل المسببة للتقزم والهزال لدى الأطفال، ويرتبط بنطاق واسع من حالات العوز الإدراكي. وبانخفاض التطور الإدراكي، يفقد الطفل سنوات من التعليم المـدرسي، وسنوات من التوظيف عندما يصل رحلة البلوغ.

وتزداد التحديات التنموية لأطفال اللاجئين الذين يدخلون المنظومة التعليمية في البلد المضيف حيث تختلف لغة التدريس عن لغتهم الأم. ولذلك، يتبين أنَّ كثيراً من الطلاب المتميزين في بلدانهم الأصلية غير قادرين على متابعة المقررات الدراسية في البلدان المضيفة بسبب العوائق اللغوية. ويمكن لبيئة التحدي الماثلة أمام التعلم أن تعوق من نجاحهم الأكاديمي، وتزيد من حالة الإحباط لديهم. وهذه الخبرات السلبية إضافة إلى الصدمة التي تلقوها سابقاً تضر بالعنصر الوظيفي الإدراكي والمعرفي لدى الأطفال وتؤثر في أدائهم التعليمي خلال مرحلة المراهقة وصولاً إلى مرحلة البلوغ. وتبين الأدلة أنَّ انخفاض مستويات التعليم يُضعف الإنتاجية والدخل المالي ويجعل حلقة الفقر أكثر صعوبةً. أما الأضرار المعرفية والإدراكية الواقعة على الطلاب من وراء تلقيهم لتعليم ضعيف النوعية، أو لعدم تلقيهم التعليم أصلاً في البيئات المتأثرة بالنزاع، فلا يقتصر أثرها على رفاههم فحسب بل يقوض من إمكانات حصولهم على الدخل في المستقبل.

وبما أنَّ اللاجئين المقيمين خارج أقطارهم غير قادرين على الحصول على فرص العمل مباشرة، لا يُرجَّح كثيراً حصولهم على الوظيفة، ومع طول فترة بطالتهم، تتضاءل فرص عثورهم على العمل لأنَّهم يبدؤون بنسيان مهاراتهم وهكذا ينتهي بهم المطاف إلى الاعتماد كلياً على دعم الدولة. ولذلك نرى كثيراً من هؤلاء اللاجئين يعملون في القطاع غير الرسمي، إما بسبب انخفاض مستويات تعليمهم، أو عدم حصولهم على تصريحات للعمل. ويميل اللاجئون إلى قبول أعمال بأجور أدنى من الأجور التي يتقاضاها العمال المحليون، والمضيفون غير الماهرين، ولا تنحصر آثار ذلك في ضعف تغذيتهم بل تزيد من ضعف الأفراد وعدم قدرتهم على مواجهة الصدمات المستقبلية. ويساهم غياب الوظائف الكريمة وانخفاض المكاسب المالية في عمالة الأطفال وزواج الأطفال بعد أن تصبح العائلات غارقة في الديون تعاني بالانتقال من خيار إلى أخر في سبل كسب الرزق. وبمعنى أخر فقد أصبحوا عالقين في حلقة مفرغة.

وينعكس سوء المخرجات التعليمية والتعليمية وضعف الخدمات الصحية على التكاليف الاجتماعية التي لا تقتصر آثارها على البلد المضيف بل تتعدى ذلك إلى المجتمع العالمي. وهكذا، ترتفع التكاليف المترتبة على عدم الوصول إلى التعليم

الجيد[٣] وعدم توافر الوظائف الكريمة وتفشي سوء التغذية وتخييم المجهول على المستقبل. وسينتج عن ذلك خسارة في تشكيل رأس المال البشري من ناحية المعارف والمهارات الضرورية والمطلوبة لتعزيز إنتاجية العمل. ولذلك كله تباعات كبيرة على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الإقليمية وعمليات السلام والاستقرار، وإعادة الإعمار على المدى البعيد.

إنَّ الاستثمار في اللاجئين ينصب أولاً وآخراً في المصلحة العامة العالمية، ويتجاوز مجرد مسؤولية البلدان المضيفة. ولذلك لابد من بذل الجهود المتكاتفة الجماعية للتعامل مع هذه التحديات. ولابد من الاستثمار في النواحي التعليمية والصحية للاجئين وعلى الأخص منهم النساء، والأطفال لأنَّ فائدة ذلك لن تنعكس فحسب على الدولة المضيفة والدول المجاورة لها بل سوف تستمر إلى ما هو أبعد من ذلك. وسوف يساعد في إعداد اللاجئين للعودة بترسيخ الأسس المطلوبة من أجل التنمية الاقتصادية والنمو الدامج في بلدانهم الأصلية.

وعلى المجتمع الدولي وصانعي السياسات أن يبذلوا جهوداً أكبر لتوفير الفرصة للاجئين للبقاء على قيد الحياة والنمو. ولا يقل أهمية عن كل ذلك ضرورة رفع مستوى الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتغذية والماء الآمن، وتيسير مشاركة اللاجئين في سوق العمل (عن طريق الاستثمار بالمهارات من خلال تعزيز التعليم في الطفولة، وتعليم البالغين، والتدريب المهني). وقد أثبتت الدراسات السابقة في علم الاقتصاد وجود روابط قوية تجمع ما بين التعليم ورأس المال البشري وبين رأس المال البشري والنمو والإنتاجية على المدى البعيد. وعلى هذه الروابط أن تشجع المجتمع الدولي وصانعي السياسات على توسيع نطاق التعليم ذي الجودة العالية والتدريب مهارات العمل لتشتمل على الأطفال والبالغين اللاجئين المسجلين وغير المسجلين بعض النظر عن الجندر أو الجنسية.

ليلي متقي *lmottaghi@worldbank.org*
اقتصادية رئيسية، مكتب رئيس الاقتصاديين، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي *www.worldbank.org*

١. انظر ديفاراجان ش. ومتقي ل. (2017) أزمة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مواجهة تحديات التنمية، البنك الدولي
https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28395

٢. Moazzem Hossain S M, Leidman E, Kingori J, Al Harun A and Bilukha O O (2016) 'Nutritional situation among Syrian refugees hosted in Iraq, Jordan, and Lebanon: cross sectional surveys', *Conflict and Health* 10:26 ('الوضع التغذوي بين اللاجئين السورين في العراق والأردن ولبنان/ دراسات استقصائية عابرة للقطاعات' في النزاع والصحة)
www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5111203/

٣. سوف يتضمن العدد الجديد من نشرة الهجرة القسرية- المقرر نشره في فبراير/شباط 2019 موضوعاً رئيسياً حول التَّعليم. دعوة للمشاركة بالمقالات:
www.fmreview.org/ar/education-displacement

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين/ جورجينا غودوين

فتيان في مدرسة بايسانات ل. في مخيم ماهاما للاجئين، شرقي رواندا. ثمانون بالمائة من الطلاب هم من اللاجئين البوروندين وعشرون بالمائة من المجتمع الرواندي المضيف.

نحو تعزيز ظهور اللاجئين الماهرين وتوظيفهم

لي نيكلز وساير نايس

يمكن من خلال تسليط الضوء على مهارات اللاجئين ربطهم بفرص العمل العامة، كما أن من شأن ذلك تحويل التركيز العام من الحديث عن اللاجئين على أنهم أعباء على الدول المستضيفة إلى الحديث عن اللاجئين على أنهم عمال يتمتعون بمهارات معترف بها وينبغي للدول أن تتنافس عليهم.

يواجه اللاجئون عدداً كبيراً من العوائق التي تمنعهم من الحصول على فرص العمل، فبالإضافة إلى الافتقار المتكرر للوصول إلى حق العمل في البلدان المضيفة، وفقدان المسارات التي يمكن انتهاجها في سبيل الهجرة القانونية والاقتصادية الآمنة، هناك أيضاً عوائق إضافية تتمثل في تغييب مهارات اللاجئين وصعوبة تصديق مؤهلاتهم العلمية. ومن هنا، جاءت منظمة مواهب بلا حدود لتنفذ مشروعاً ريادياً في الأردن ولبنان لتحدد كيفية افتتاح مسارات الحركة العمالية التي تهدف لتوفير الحماية والتصدي لتلك العوائق.

لكي يتخذ صاحب العمل قراراً صحيحاً بشأن توظيف فرد ما، يحتاج إلى معرفة التفاصيل المرتبطة بتاريخ عمل المرشح للوظيفة والمهارات التي يتمتع بها. ومن هنا تتمثل أولى خطوات فتح فرص العمل الدولي أمام اللاجئين في وضع خارطة توضح ما يمكن للاجئين أن يقدموه من عمل على المستويين الأفقي والعمودي. وأقامت منظمة مواهب بلا حدود منصة إلكترونية يمكن الوصول إليها أسمتها دليل المواهب وهي الأولى من نوعها وتمكن اللاجئين في دول اللجوء من توثيق مؤهلاتهم العلمية ومهاراتهم وخبراتهم ليقدموها لأصحاب العمل الدوليين الذين يبحثون عمَّن يسد ثغرات المهارات لديهم. ولتشجيع اللاجئين على التسجيل في الدليل وإنشاء ملف تعريفي لهم، أقامت منظمة مواهب بلا حدود جلسات تعريفية مع اللاجئين في كل من لبنان والأردن وشرحت لهم مسارات تنقل العمل نحو الحماية. ومنذ يوليو/تموز ٢٠١٦ تسجل أكثر من عشرة آلاف لاجئ في الأردن ولبنان وأنشأوا ملفاتهم التعريفية في دليل المواهب. ويمثل المتسجلون منهم قرابة ١٨٠ مهنة، وكان أكثر من ثلثهم يمتلك مؤهلاً ما بعد الثانوية العامة، في حين كان هناك أكثر من الثلث ممن يتحدثون لغة أخرى غير العربية.[1]

وهناك عنصر آخر في هذه المعادلة وهو إيجاد أصحاب العمل الراغبين باستقطاب اللاجئين المهرة وتعيينهم لسد ثغرات المهارات التي لديهم. وهكذا تحدد منظمة مواهب بلا حدود أصحاب العمل المحتملين، وتظهر الحالة الاقتصادية والإنسانية لديهم من أجل تعلاين هؤلاء اللاجئين. وإلى هذا التاريخ، قدمت خمس شركاتٍ فرص العمل في أستراليا وكندا إضافة إلى ثلاث عشرة مرشحاً حالياً في لبنان والأردن، بينما هناك ستون مرشحاً في مختلف مراحل عملية التوظيف مع عشرين من أصحاب العمل الأستراليين والكنديين. وفي أثناء ذلك، هناك أصحاب عمل آخرون في كل من أمريكا الجنوبية، وأوروبا، ومنقطة البحر الكاريبي، وشمال أفريقيا ممن بدأت في الاطلاع على دليل المواهب، أو أبدت التزامها عندما تتوافر لديها الشواغر.

وتعمل منظمة المواهب بلا حدود من كثب مع كل من اللاجئين وأصحاب العمل لتستوضح من أصحاب العمل المهارات الخاصة والمؤهلات التي يسعون إليها، وتحدد المرشحين المؤهلين من دليل المواهب من أجل تعبئة الشواغر التي يصعب تعبئتها، وتسهيل عمليات التعيين عن بعد. وضمن تلك الجهود، تساعد منظمة مواهب بلا حدود اللاجئين على إظهار مهارتهم وخبراتهم وذلك على سبيل المثال من خلال مساعدتهم في إعداد سيرتهم الذاتية أو تحديثها وتوفير الإرشادات حول تسجيل المقدمات التعريفية في مقاطع الفيديو لأصحاب العمل، وتوفير القدرة على الوصول إلى مهارات المقابلات والتدريب عليها، وتيسير الوصول إلى دروس اللغة الأجنبية تمهيداً لحصولهم على تقييم رسمي للمهارات اللغوية. وبمقدور أصحاب العمل تنظيم اختباراتهم، وعادة ما تكون ضمن عملية اعتراف غير رسمية للمؤهلات لكي يتأكدوا من أن المرشحين يستوفون المعايير الموضوعة لديهم حتى لو كانت هذه العمليات غير كافية من أجل تلبية متطلبات التأشيرات لبعض المهن التي ينظمها قانون تلك البلاد. وينظر اللاجئون إلى الفرص التي تقدمها منظمة مواهب بلا حدود على أنها ذات منفعة طويلة الأمد لهم. فقد قال أحد المرشحين في لبنان "سوف تحصل على كثير من المنافع حتى لو لم تحصل على الوظيفة. وهذه الثقة ستزداد، وستزداد مهارتك وتتحسن، وسوف تكون جاهزاً لمواجهة أي تحدٍ في عالم الأعمال."

تقترح المسودة الثانية من العقد العالمي حول اللاجئين مجموعة من البيانات السكانية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها ما يتعلق بأسواق العمل والاستثمار، والمهارات التي سوف تنضم إلى غيرها من المنافع في المساعدة في ترسيخ النمو الاقتصادي الدامج لكل من المجتمعات المضيفة واللاجئين. وليس دليل المواهب إلا واحداً من أمثلة التقاط البيانات، وإظهار مدى، وعمق مهارات اللاجئين تلك

المهارات التي يمكن أن تلبي حاجات أصحاب العمل وتساهم في النمو الاقتصادي في أي مكان في العالم.

إشراك الدول

تتولى الحكومات دوراً حساساً في إنشاء الفرص اقتصادية للاجئين الماهرين وفي الاعتراف بمؤهلاتهم، لكنَّ مسارات الهجرة الاقتصادية حتى هذا التاريخ لم تُصمَّم آخذة بالاعتبار ظروف اللاجئين. فقد لا يحظى الفارون من مناطق النزاع بفرصة الحصول على أدلة تثبت مؤهلاتهم العلمية، أو حتى وثائقهم التعريفية القانونية، بل قد لا يكونون قادرين أصلاً على توفير إثباتات حول تاريخ عملهم، وخبرتهم التقليدية، والمرجعيات التعريفية لهم، ولا أدلة على رواتبهم السنوية السابقة. وأدركت الحكومة الكندية ذلك فمولت مشروعاً رياديا في كندا من أجل تحديد العوائق الماثلة أمام وصول اللاجئين تجاه خطط الهجرة المبينة على المهارات. وفي كندا وأستراليا، ما زال العمل قائماً حول زيادة أعداد أصحاب العمل الراغبين في توظيف مهارة اللاجئين، وفي أثناء ذلك تسعى منظمة مواهب بلا حدود إلى تقديم الاستشارات واستهداف الحكومتين لمناصرة طرق إدخال اعتبارات الظروف الخاصة للاجئين الماهرين في منظومات التأشيرات. وما زالت المنظمة تخوض نقاشات مشابهة مع ثلاث دول أخرى.

وتساعد منظمة مواهب بلا حدود في تطوير إطار عام فعال بحيث يمكنَ للآخرين تكراره من أجل اللاجئين، ومن أجل إعادة بناء حياتهم، واعتمادهم الذاتي على أنفسهم، وتقديم الحماية والكرامة لهم، وتمكينهم من المساهمة في الاقتصاد العالمي.

«استقطاب المواهب العالمية، والحفاظ عليها من الأمور الحساسة لمستقبل كندا الرقمي. وينبغي أن يكون اللاجئون جزءاً لا يتجزأ من إمدادات المواهب»

(ساندرا ساريك، نائبة رئيس مجلس إبداع المواهب والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، كندا).

لي نيكلز *lnichles@talentbeyondboundaries.org*
مديرة المناصرة الدولية

ساير نايس *snyce@talentbeyondboundaries.org*
المديرة التنفيذية

منظمة مواهب بلا حدود
www.talentbeyondboundaries.org

١. انظر
Talent Beyond Boundaries (Sept 2017) *Mapping Refugee Skills and Employability: Data and Analysis from the Talent Catalog*
(رسم خارطة بمهارات اللاجئين وقابلية التوظيف: البيانات والتحليل من دليل المواهب)
http://bit.ly/TBB-Sept2017

المصادقة على مؤهلات اللاجئين الجامعية

كاتارينا موزيتيتش

تمثل شهادات المؤهلات العلمية دوراً محورياً في سوق العمل فهي تساعد في إدماج اللاجئين ذوي الدرجات الجامعية. لكنَّ المصادقة على تلك المؤهلات ما زالت تواجه تحديات كبيرة. إلا أنَّ السويد والنرويج أدخلتا تحسينات إيجابية للتصدي لهذه الصعوبات.

سواء أكانوا أطباء أم معلمين أو مهندسين أو متخصصين في تقنية المعلومات كان اللاجئون من حملة المؤهلات الجامعية ممن قابلتهم في النرويج والسويد وألمانيا بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ قد اشتركوا في التعبير عن طموحاتهم في الاستمرار في العمل ضمن تخصصاتهم المهنية. ولكي يفعلوا، ذلك كان عليهم تصديق مؤهلاتهم التي حصلوا عليها من خارج البلاد المستضيفة. لكن عملية المصادقة لبعض المهن المحددة مُطَوَّلَة للغاية وتمنع بعض هؤلاء اللاجئين من ممارسة مهنهم لسنوات.

وتختلف آليات الاعتراف بالمؤهلات والمصادقة عليها من مجموعة مهنية إلى أخرى، لكنَّ الفرق الأساسي يحدده القانون بين المهن (مثال ذلك الأطباء والمعلمون) إضافة إلى المهن الأخرى التي لا ينظمها القانون من هذه الناحية (مثل مهندسي تقنية المعلومات). فبالنسبة للأفراد الذين يعملون في مهن لا ينظمها القانون غالباً ما تكون عملية المصادقة على مؤهلاتهم قصيرة الأمد وسهلة.

لكنَّ الأمر يختلف كلياً عند الحديث عن تصديق الدرجات العلمية للمهن المنظمة بالقانون. فلكي يتمكن الأجانب من الاستمرار في مزاولة عملهم على سبيل المثال كأطباء أو معلمين يجب عليهم أن يحصلوا على تراخيص وطنية، وغالباً ما يتطلب ذلك أن يقدموا إثباتاً باكتسابهم للمهارات اللغوية للبلد المستضيف، واجتياز

الاختبارات، وحضور الدورات المكملة وغالباً ما يطلب إليهم أن يدخلوا في تدريب عملي لمدة من الزمن.

وأفاد جميع الأطباء والمعلمين الذين شاركوا في مشروعي البحثي ممن تقدموا بطلبات الترخيص للعمل في النرويج والسويد وألمانيا بأنَّهم واجهوا مصاعب متعددة. فقد أشار بعضهم إلى أنَّ الاختبارات المعرفية المطلوبة والتدريب التكميلي كانت قد أهملت معرفتهم السابقة وخبراتهم التي اكتسبوها من قبل، وقد أبدى بعض المتخصصين الطبيين تشككهم من أنَّ رخصة البلد المستضيف توازي المستوى المهني الذي حققوه في بلدهم الأصلي قبل اللجوء. ووجه كثير من الذين شاركوا في البحث انتقادهم على طول الفترة التي تستغرقها عملية الترخيص.

ففي السويد على سبيل المثال يحتاج المعلمون الأجانب ما يقارب خمس إلى ثماني سنوات للحصول على رخصة مزاولة مهنة التعليم. ولكي يتمكن المهاجرون من الدخول إلى مسار أسرع للوصول إلى سوق العمل أسست مديرية خدمات التوظيف الحكومية السويدية بإيعاز من الحكومة السويدية وبالتعاون مع الشركاء في الصناعة برامج المسار السريع.[1]

وقد صمم هذا المسار للمهن التي يعاني فيها سوق العمل من شح في العمالة والخبرة. فأنشئت البرامج الأولى في عام ٢٠١٥ أما البرامج الموجودة حالياً فهي متاحة للمهاجرين الطباخين والباحثين الاجتماعيين وغيرهم ممن يعملون في المهن المرخصة والمنظمة مثل المعلمين. ويخضع المشاركون في البرنامج إلى عملية المصادقة لمؤهلاتهم ويدخلون في دورات اللغة السويدية المتخصصة في مجالات عملهم، ويُلحَقونَ في التدريبات الميدانية، والدورات النظرية التكميلية. ويشارك المشاركون في هذه النشاطات في آن واحد، وذلك ما يخفض من الوقت الذي يستغرقونه من أجل الحصول على الرخصة الوطنية. وإضافة إلى ذلك، تقدم البرامج للمشاركين الإطار العام المؤسسي الذي يذكر الخطوات التي يحتاجون إليها من أجل أن يصلوا إلى مبتغاهم وهدفهم، ويعرض عليهم الإرشاد والتوجيه في ذلك الطريق.

وكان أحد برامج المسار السريع تلك يمتد على ٢٦ أسبوعاً ويستهدف المعلمين الأجانب في مدينة مالمو السويدية. ويتألف البرنامج من عدة دورات في علم التربية ويتعلق بالمنظومة المدرسية السويدية التي تعلم باللغتين السويدية والعربية (على افتراض أنَّ معظم المشاركين يتحدثون اللغة العربية) ثم يتبعه تدريب ميداني في واحدة من المدارس الحكومية ودورة في اللغة السويدية المخصصة للمعلمين. وتمكن خبرة العمل العملية الفرد من تعزيز مهاراته اللغوية السويدية وتؤسس اتصالاته المهنية الضرورية للسعي وراء الوظيفة المستقبلية. إضافة إلى ذلك، تتولى الهيئة الوطنية السويدية للتعليم مهمة اتخاذ القرار المناسب حول مدى وجوب إخضاع معلم أجنبي ما لأحد برامج التدريب التكميلية لكي يحصل على رخصة مزاولة المهنة، وهذا القرار خضع لإعادة المراجعة حسب أداء ذلك القرد في برنامج المسار السريع.

حيازة الشهادات

لكي يتمكن اللاجئون من حملة الدرجات الجامعية من المصادقة على مؤهلاتهم ينبغي أن يحوزوا على شهادات مؤهلاتهم الأصلية. لكن كثيراً من المستجيبين للدراسة ذكروا أنهم فقدوا بعض شهادتهم أو كلها تحت أنقاض بيوتهم المدمرة، أو في أثناء رحلتهم. والحصول على شهادات جديدة من المؤسسات التعليمية التي كانوا يدرسون منها غالباً ما كانت من أكبر المصاعب التي تواجههم، فقد كانت المؤسسات الحكومية غالباً ما ترفض ذلك، أو لا ترغب بإعطائهم هذه الشهادات، بل ربما كان هنالك معوقات قانونية تجاه إصدار شهادات تعليمية للأفراد في الخارج.

وللتصدي لهذه المشكلة، ولتلبية متطلبات وشروط اتفاقية الاعتراف بالمؤهلات المرتبطة بالتعليم العالي في المنطقة الأوروبية، طورت الهيئة النرويجية لضمان الجودة في التعليم إجراء خاصاً بالاعتراف بالأشخاص غير الحاملين للوثائق المصادق عليها (المعروفة أيضاً بإجراءات UVD).[2] ويوجه هذا الإجراء نحو الأفراد من حملة الدرجات الجامعية الذين لا يناسبهم الإجراء الاعتيادي الخاص بالاعتراف إما بسبب ضياع شهاداتهم أو ثبوتياتهم الشخصية أو لعدم كفايتها أو لعدم القدرة على تصديقها أصلاً. وبذلك لا يوجه هذا الإجراء أساساً إلا على اللاجئين والأشخاص الذين هم في وضع شبيه باللجوء. ويتضمن هذا الإجراء رأياً يقدمه واحد أو أكثر من موظفي الهيئة النرويجية لضمان جودة التعليم ممن لديهم الدراية والمعرفة حول المنظومة التعليمية لبلد المتقدم للطلب الأصلي إضافة إلى رأي خبيرين خارجيين لهما الخبرة في الموضوع المحدد ثم يُتَحَقَّقُ من الخلفية التعليمية

للمتقدمين من خلال استبيان ومقابلة شفوية وامتحانات كتابية ترتبط بمجال الخبرة لمقدم الطلب.

ومع أنَّ النرويج هي البلد الأوروبي الوحيد الذي لديه هذا الإجراء، هناك دول أخرى أيضاً غيرها مثل السويد التي توظف إجراءات شبيهة بذلك.

فنظراً لارتفاع أعداد اللاجئين ولاستهلاك الوقت الكثير والمصادر في إجراء UVD ونظراً للتوسع الكبير والمستمر في فئة اللاجئين التي لا تستوفي متطلبات التقييم وفقاً لإجراء UVD، طورت الهيئة إضافة إلى مركز معلومات الاعتراف الأكاديمي الوطني في المملكة المتحدة نموذجاً جديداً لإجراء تقييم أسرع وأرخص للأشخاص الذين ليس لديهم أي وثائق قابلة للتصديق. وتضم عملية تقييم المؤهلات للاجئين[٣] تقييماً للوثائق المتاحة ومقابلة هيكلية ينفذها موظف الحالات الخبير في الهيئة مع المتقدم بالطلب.

وما هذه المحاولات المذكورة في هذه المقالة إلا أمثلة عن التطورات الإيجابية التي تهدف إلى التصدي للصعوبات التي تواجه الاعتراف بالمؤهلات. ويبقى أن نرى كيف يمكن لهذه البرامج أن تستمر في التطور وكيف يمكن تنفيذها في أماكن أخرى من العالم.

كاتارينا موزيتيتش *katarina.mozetic@sosgeo.uio.no*
زميلة باحثة في مرحلة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع والجغرافيا البشرية، جامعة أوسلو
www.sv.uio.no/iss/english/people/aca/katarmo/index.html

١. http://bit.ly/SwedishGovt-fasttrack
٢. http://bit.ly/NOKUT-UVD-procedure
٣. http://bit.ly/NOKUT-QualPassport-2016

سبل اللاجئين في كسب الرزق: فاعلون جدد ونماذج جديدة

زياد أيوبي وريجينا سافيدرا

يرفع المجتمع الدولي تركيزه على ضرورة تجسير الفجوة القائمة بين العملين الإنساني والإنمائي، لكنَّ السؤال المطروح ما الذي يعنيه ذلك من ناحية سبل كسب رزق اللاجئين وإدماجهم الاقتصادي؟

إضافة إلى المأوى والماء والغذاء والتعليم، يحتاج اللاجئون (شأنهم في ذلك شأن أي شخص آخر) إلى الحصول على وظيفة منتجة. فلتوليد الدخل أولوية لتمكين المرء من تلبية حاجاته الأساسية وإعالة أسرته بل إنَّ ذلك ضرورة أساسية للحفاظ على الكرامة الإنسانية وهو حق يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعدا عن ذلك، هناك قدر متنام من الأدلة التي تثبت أنَّ اللاجئين قادرون على المساهمة في التنميةً الاقتصادية في البلدان المستضيفة فيما لو مُنحوا الفرصة لذلك. فاللاجئون يتمتعون برأس المال البشري (من مهارات وخبرات) يمكنها أن تولد منتجات وخدمات جديدة في السوق المحلي إضافة إلى رأس المال الذي يحصلون عليه من عدة موارد مثل الحوالات من الخارج والمساعدات الدولية والذي يُمكِّنهم من تحفيز الاقتصادات. ومع ذلك، نلاحظ أنَّ اللاجئين في معظم البلدان ما زالوا محرومين من الحق في العمل.

فمن وجهة نظر البلد المستضيف، ينبغي **للحكومات** أن تدرك أولاً وقبل أي شيء آخر أنَّ هناك إطاراً قانونياً يسمح بإدماج اللاجئين اقتصادياً بحيث يُمكِّن من توليد المنافع للبلدان المستضيفة، كما يجب أن تدرك أهمية منح حقوق العمل في أبكر مرحلة ممكنة للحيلولة دون منع المساهمة المحتملة للاجئين في الاقتصاد أو تأخيرها. فالقيود المفروضة على حقوق العمل تشجع النشاطات الاقتصادية في القطاع غير الرسمي وتمنع البلدان المستضيفة ذات الفئات السكانية النشطة اقتصادياً من دفع الضرائب واستهلاك السلع والخدمات وإنتاجها وبيعها. وليس من المحبذ ولا من المنطقي أصلاً تأجيل منح حقوق العمل إلى حين إدماج اللاجئين قانونياً (من خلال التجنيس على سبيل المثال) لأنَّ ذلك يستغرق وقتاً طويلاً ولأنَّه لن يمنع الناس من الاستمرار من العمل لكنَّه سيقصيهم من فرصة الحصول على فرص العمل الرسمية الكريمة. وتشير الممارسات الجيدة (كما في النرويج والسويد والدانمارك وألمانيا وغيرها) إلى أنَّ دعم الإدخال المبكر للاجئين في سوق العمل، من خلال المصادقة على المهارات على سبيل المثال والتدريب الميداني في مكان العمل وخطط تسكين الأشخاص في الأعمال الملائمة لهم، يساهم في تمكين أفراد المجتمعات المستضيفة وجعلهم

عناصر مساهمة في الاقتصاد. وبطبيعة الحال، يمكن تحقيق ذلك بسهولة أكثر في البلدان التي تتمتع اقتصاداتها المحلية بالقدرة على استيعاب تدفقات العمالة وبالموارد والبنى التحتية الأساسية اللازمة لربط اللاجئين بالفرص الملائمة لهم.

ومع ذلك، ٨٤٪ من اللاجئين في العالم تستضيفهم بلدان نامية تعاني كثير منها من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وفي مثل هذه السياقات، ينبغي لجهود تطوير السياسات وتصميم البرامج المروجة لسبل كسب اللاجئين لرزقهم أن تضع في الاعتبار التخوفات التي تبديها البلدان المستضيفة. وهنا في هذا المجال، يمكن للفاعلين الإنسانيين أن يقدموا المساعدة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك مرفق التمويل العالمي الميسر التابع للبنك الدولي الذي يقدم قروضاً ميسرة إلى البلدان متوسطة الدخل والمستضيفة للاجئين بغية توسيع قاعدة فرص العمل وتحسين البنى التحتية المحلية بالاستفادة من السكان المضيفين واللاجئين. وفي أثناء ذلك، هناك 'المبادئ التوجيهية لتمكين وصول اللاجئين وغيرهم من المهجَّرين قسراً إلى سوق العمل' التي أطلقتها منظمة العمل الدولية[1] إذ تستجيب تلك المبادئ لضرورة توفير الأطر العامة للحوكمة بالإضافة إلى التركيز على أهمية دور القطاع الخاص في توليد فرص العمل الكريمة المنتجة.

ومما لا شك فيه أنَّ الإدماج الاقتصادي سيكون مستحيلاً في غياب إشراك أصحاب العمل والمستثمرين ومقدمي الخدمات وغيرهم من الفاعلين في القطاع الخاص. لكنَّ تحديد الفرص المساعدة في تحقيق أثر حقيقي للاجئين والمجتمعات المضيفة قد يكون عملية صعبة وطويلة خاصة عندما يقتصر عقد النقاشات بين القطاعين الإنمائي والخاص على المستوى العالمي البعيد كل البعد عن الواقع المحلي.

تحسين طرق العمل

لقد أصبح المجتمع الإنساني أكثر إدراكاً من ذي قبل بضرورة تغيير طرقه التقليدية في العمل. ومثال ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي أحدثت عدة تغيرات استراتيجية مؤخراً مثل التدخلات القائمة على النقد وتحديد الهُويَّة البيومترية في إقامة البرامج متعددة السنوات والاستراتيجيات متعددة الشركاء ووضع برامج سبل كسب الرزق. فقد درجت العادة في الماضي على تركيز كثير من تدخلات سبل كسب الرزق على بناء المهارات وتقديم الدعم المالي، وكانت تُنفَّذ في غياب التحليل الحقيقي لحاجات اللاجئين وقدراتهم. وذلك ما جعلها عاجزة عن توليد الأثر الحقيقي المستدام في اللاجئين وفي المجتمعات المضيفة على حد سواء. وتسير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ مارك هيلي

لاجئان أريتيريان ملتحقان في برنامج تدريبي عملي لدى مؤسسة إيكيا في سويسرا. يستمر البرنامج ستة أشهر وبعد إتمامه، يمكن للاجئين التقدم بطلب الحصول على وظيفة دائمة. ومع حلول سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، حصل ١٣ من أصل ٣٦ متدرباً أنهوا تدريبهم على وظيفة دائمة في إيكيا.

كثير من شركائها وغيرهم من المنظمات الإنسانية قدماً نحو طريق وضع البرامج الأكثر استهدافاً المبنية على السوق والموجهة بالنتائج.

وتتبلور أبرز معالم تلك الجهود في التركيز الذي وضعته المفوضية على فهم متغيرات السوق لغايات وضع برامج سبل كسب الرزق. ولدعم ذلك، أصدرت المفوضية دليل المعايير الدنيا لوضع برامج سبل كسب الرزق،[٢] إضافة إلى دليل إرشادي آخر (بالتشارك مع منظمة العمل الدولية) حول ضرورة تحديد بعض القطاعات المعينة وترتيبها على سلم الأولويات ثم تحليل الفرص المتاحة أمام إدماج اللاجئين ضمن 'سلسلات القيمة' لكل قطاع[٣] وذلك على ضوء قدرة القطاع على النمو ومدى علاقته بقدرات اللاجئين وجدوى التدخل. وعند اختيار القطاعات، ينبغي دراسة النزعات الاقتصادية والسياق السياسي والقانوني والاجتماعي-الثقافي بما في ذلك القواعد واللوائح التنظيمية والمعايير وخدمات الدعم المتاحة، وينبغي النظر أيضاً في مجموع الخصائص الأساسية لكل من مجتمعي المضيفين واللاجئين. فهذا التحليل سيفسح المجال أمام المزاولين لكي يحددوا الفرص والتدخلات التي قد ترفع من مشاركة اللاجئين دون أن تؤدي إلى تفاقم التوترات بين اللاجئين والمجتمع المضيف. ومن أمثلة هذه القطاعات الخدمات الغذائية في مصر، والذرة والكاسافا والفول السوداني في زامبيا وقطاع الغذاء والشراب في كوستاريكا. ففي مصر، تبين لمنظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تحليل مشترك لهما أنَّ للتدريب الريادي ومنَح المشروعات الناشئة القدرة على مساعدة اللاجئين السوريين في الاستفادة من شعبية المطبخ السوري فصُمِّمَت البرامج على هذا الأساس.

وعلى الصعيد العالمي، تربط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الحرفيين من اللاجئين بالأسواق العالمية من خلال مبادرة MADE51 (السوق والوصول والتصميم والتمكين)[٤] سعياً منها لبناء القدرات الفنية للمشروعات الاجتماعية المحلية الاجتماعية الأخلاقية في إدارة منتوجات اللاجئين ودعمهم في ابتكار علاماتهم التجارية وتسويق منتجاتهم دولياً.

والهدف العام من طريقة التفكير هذه العمل ضمن متغيرات السوق الحالية للترويج للاندماج الاقتصادي المستدام للاجئين. وفي ذلك الإطار، يتعين على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئات الإنسانية أن تنأى بأنفسها عن الأسواق وتتحاشى الانخراط فيه بصفة فاعلة. لكنَّ ذلك كان من الأمور الصعبة التي فرضت تحدياتها في الماضي كما تبينه كثير من الأمثلة من واقع التدريبات التي نفذتها الجهات الإنسانية في سبل كسب الرزق التي أنتجت منتجات بيعت بعدها مباشرة إلى الهيئات الإنسانية. وما إن استنفدت تلك الجهات تمويلها ونضبت مصادرها، حتى توقف النشاط وتوقفت معه أي مشاركة اقتصادية حقيقية للاجئين وتوقفت فرصة تحقيق المنفعة بعيدة الأمد للمجتمع المضيف. إذن، لا بد من أن يكون دور الهيئات الإنسانية مقتصراً على تيسير العملية التي تتضمن ضمان وصول اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف المستضعفين إلى فرص العمل دون أن تصبح الهيئات الإنسانية طرفاً رئيسياً في الإنتاج أو البيع أو الشراء. ومع ذلك، بمقدور الهيئات أن تقدم قيمة مضافة بتطوير نماذج قادرة على إثبات قدرات اللاجئين في المساهمة الإيجابية في الاقتصاد المحلي، إلا أنَّه يجب تسليم هذه النماذج بعد تطويرها للجهات الإنمائية والقطاع الخاص والحكومات أو أي منها لتتولى قيادتها بأنفسها.

مقاربة التخريج

من أمثلة تلك النماذج مقاربة التخريج التي أطلقتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها كتجربة ريادية منذ عام ٢٠١٣ في عدة بلدان منها بوركينا فاسو وكوستاريكا والإكوادور ومصر. والتخريج مقاربة تستخدم لانتشال الأسر من الفقر من خلال توفير المساعدات الإنسانية قصيرة الأمد (وفق أطر زمنية محددة) والتدريب على سبل كسب الرزق والتوظيف أو العمل للحساب الخاص والدعم، كما تتضمن المقاربة مكوِّناً قوياً خاصاً بالتوجيه والإرشاد. ويحدد المرشدون حاجات أسرة ما للحماية وغيرها من حاجات ثم يربطون المشاركين بالخدمات الوطنية والمحلية القائمة. ويتبين من خلال التقييم متوسط الأمد لمشروع التخريج الريادي في سانتو ديومينغو والإكوادور أنَّ المقاربة واعدة. فبعد أقل من سنة منذ بدء التنفيذ (وخلال سنة من الأزمة المالية والكارثة الطبيعية التي ضربت الإكوادور) أصبح لدى ٥٧٪ من الأسر مصدر مستمر للدخل (مقارنة بنسبة ٤٩٪ قبل بدء البرنامج) وكذلك ارتفع معدل الدخل الشهري الأسري من ٢٦٩ دولاراً أمريكياً إلى ٢٨٢ دولاراً أمريكياً كما كسبت ٣٤,٦٪ من الأسر دخلاً يتجاوز خط الفقر الوطني (سابقاً ٢٨,٣٪) وأصبحت ٧٨٪ من الأسر قادرة على تناول ثلاث وجبات غذائية في اليوم (سابقاً ٦٠,٤٪).

وتشهد مقاربة التخريج تزايداً في الاستخدام لدى الحكومات والجهات الفاعلة الإنمائية في مختلف السياقات غير المرتبطة باللاجئين كأداة للحماية الاجتماعية، وتعمل هذه الجهات الفاعلة الآن على المشاركة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئات الإنسانية في مجال شمل المهجرين في خططها. فالوكالة الأمريكية للإنماء الدولي تستثمر ٣٧ مليون دولار أمريكي في مشروع تخريج ريادي في أوغندا يستهدف المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين، وفي الإكوادور تبدي وزارة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي أيضاً اهتماماً في التعاون للعمل على مقاربة التخريج

لتوسيع برنامجها الخاص بالحماية الاجتماعية. وهناك العائدون والنَّازحون داخلياً في أفغانستان وباكستان ممن شملتهم برامج مقاربة التخريج التي تديرها مؤسسات التمويل الأصغر.

الاشتمال المالي

يمثل الوصول إلى الخدمات المالية ناحية أخرى تتطلب الإبداع خاصة أنَّ المقاربات التقليدية لمبادرات الهيئات الإنسانية في التمويل الأصغر ثبت عدم استدامتها. فبدلاً من إدارة صناديق التمويل المتجددة مباشرة، تبدأ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها في انتهاج مقاربة تسهيلية لضمان وصول اللاجئين للخدمات المالية. وتعمل المفوضية مع الهيئة السويدية للتنمية على تأسيس مرفق لضمان القروض التي تمنحها الجهات الخدمية المالية للاجئين وأبناء المجتمع المضيف. وسوف تساعد خطة الضمان تلك في تمويل ثلاثة إلى أربعة من مقدمي الخدمات المالية من أصحاب التوجهات الاجتماعية والقادرين على تحقيق النمو المالي. وتهدف إلى تشجيع الإقراض وجمع الأدلة التي تثبت قابلية نمو التمويل الأصغر لهذه الشريحة من السكان. كذلك، أبدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التزامه في دعم وصول اللاجئين للخدمات المالية في عدة دول أفريقية وذلك بتوفير الدعم المالي والفني للجهات التي تقدم الخدمات للاجئين.

ما التالي؟

لا بد من إخضاع نماذج أخرى للاختبار ولا بد من الاستثمار في مزيد من التمويل الإنمائي لأنَّ بعض النماذج سوف تنجح أكثر من غيرها وبعض التدخلات التي تنجح مع فئة معينة من السكان قد لا تنجح مع فئات أخرى. ويجب توقع حدوث حالات من الإخفاق لأنَّ المجتمع الدولي ما زال يتعلم كيفية تلبية حاجات هذه الفئة السكانية المستضعفة في أثناء تحقيق النتائج الإيجابية للمجتمعات المضيفة. ولذلك، لا بد من الرصد المستمر والاستثمار في التقييم لتحديد الدروس التي يمكن الاستفادة منها ولتمكين الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها.

زياد أيوبي *ayoubi@unhcr.org*
مسؤول رئيسي لسبل كسب الرزق، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف

ريجينا ماريا سافيدرا *saavedra@unhcr.org*
مسؤولة مشاركة للحلول المستدامة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المكسيك

www.unhcr.org

١. باللغة الإنجليزية http://bit.ly/ILO-guiding-principles-refugees
٢. www.unhcr.org/54fd6cbe9.pdf
٣. منظمة العمل الدولية/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2017)، دليل تدخلات كسب الرزق القائمة على السوق للاجئين http://bit.ly/ILO-HCR-2017-ar
٤. http://made51.org

آثار مساعدة اللاجئين السوريين في الاقتصاد الكلي

توبياس شيلينغز

تبين في دراسة جديدة حول آثار المساعدات الإنسانية استجابةً للأزمة السورية وجود آثارِ إيجابية هائلة في النمو الاقتصادي الإقليمي وإيجاد الوظائف.

مع وجود حوالي ٥,٦ ميلون لاجئ سوري مسجل في الدول المضيفة المجاورة وأكثر من ستة ملايين نازح داخلي ضمن سوريا، أصبح إنشاء فرص العمل الاقتصادية مكوناً محورياً في مقاربة مقاومة الظروف استجابة للأزمة. واعترافاً بالأثر المدمر للنزاع في سبل كسب الرزق والمصادر الاقتصادية، ألزم المجتمع الدولي نفسه بإنشاء ١,١ مليون وظيفة للاجئين والمجتمعات المضيفة مع نهاية عام ٢٠١٨. وأعلِنَ عن هذا الهدف الطموح في مؤتمر لندن لدعم سوريا والمنطقة في فبراير/شباط ٢٠١٦، ثم استكمل بالتزامات من الحكومات الوطنية المتأثرة المجاورة لسوريا (لفتح أسواق عملاتها وتحسين بيئتها التشريعية) والمجتمع الدولي (تعزيز عملية إنشاء الوظائف من خلال الوصول إلى التمويل الامتيازي وسوق العمل الخارجي) والقطاع الخاص (لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال جذب استثمارات جديدة).

وجاءت الاستجابة الأساسية للمجتمع الدولي ضمن الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمة[١] التي بنيت على الخطط التي طورت تحت قيادة السلطات الوطنية المعنية، وهي على وجه الخصوص مصر وإيران والأردن ولبنان وتركيا. وتجمع هذه الخطة الإقليمية العنصرين الإنساني والإنمائي ضمن ثمانية قطاعات مختلفة بما فيها سبل كسب

لاجئون سوريون يبيعون الصابون والمنظفات في متجرهم في الاسكندرية، مصر. وقد دعمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مثل هذه المشروعات المُنشِئَة للوظائف في مصر.

الـرزق، وتحصل على دعم مالي بتمويل سنوي إجمالي يبلغ ٥,٦ مليار دولار أمريكي لعام ٢٠١٨. وفي دراسة حديثة حول الآثار الاقتصادية الكلية للخطط الإقليمية (أجريت بالتعاون مع مرفق الاستجابة دون الإقليمي للأزمة السورية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)[٢] تبين تأثير هذه الخطة الملحوظ في النمو الاقتصادي وإرساء الوظائف في المنطقة، وهو إسهام أغفل في السابق في الحوار العام لكنه يقدم خطاباً قوياً لصانعي السياسات في تعزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع المضيف.

أدلةٌ نوعية

في كثير من المجتمعات المضيفة، كان للأثر الاقتصادي للاجئين السوريين والمساعدات الإنسانية مكانة كبيرة في الحوار. فلا شك أنّ للأزمة السورية أثراً سلبياً عاماً في كثير من اقتصادات الدول المجاورة إذ أثرت في تدفقات التجارة والناتج المحلي الإجمالي والنمو بل ربما تمثل تهديداً للاستقرار الإقليمي. لكنّ ٩٨٪ من اللاجئين يعيشون خارج المخيمات وأصبحوا بذلك زبائن مهمين يشترون السلع والخدمات المحلية التي يدفعون أجورها من مدخراتهم، ودخلهم من العمل والحوالات التي تصلهم من الخارج إضافة إلى المساعدات الإنسانية. وكذلك تحقق المشروعات التجارية المحلية منافع من برامج المساعدات الإنسانية، بتعاقدها كجهات موردة للمنظمات غير الحكومية والهيئات الإنسانية. وإضافةً إلى ذلك، كان لوصول رأس المال الخاص للاجئين السوريين وخبراتهم أثرٌ في تسريع نمو الأعمال في بلدان مثل مصر والأردن وتركيا.[٣]وقد أصبحت المشروعات السورية محركاً مهماً لإنشاء وظائف اللاجئين بل تمثل أنموذجاً لمقاربة 'تكبير الكعكة' في المجتمعات المضيفة.

الأدلة الكمية

دعماً لهذه البيانات النوعية، تستخدم الدراسة الجديدة إطاراً عاماً اقتصادياً لتقدير الحافز المالي وأثار التوظيف للخطة الإقليمية. وكانت الخطوة الأولى أن قيمنا الأثر المحتمل على أساس الناتج المحلي الإجمالي بناءً على 'المُضاعِفات المالية' فالاستثمارات العامة تولد آثاراً اقتصاديةً أعلى من قيمتها الأولية لأنَّ الاقتصاد يستفيد من الآثار التبعية. ومثال ذلك أنَّ بناء مخيم للاجئين ينشئ مصدراً للدخل ليس لقطاع شركة

الإنشاء التي تنشئ المخيم فحسب بل للموردين الذين يقدمون المواد الإنشائية والعمالة. ثم يصرف هذا الدخل على البضائع والخدمات التي تنشئ بدورها آثاراً اقتصادية إضافية. وتعكس المضاعفات المالية كل هذه الآثار التبعية. وفي دراسة أجريت عام ٢٠١٥ حول لبنان، تبين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنَّ كل دولار صرف من منحة المساعدة التي قدمت للاجئين بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي ولدت بالمقابل ٠,٦ دولاراً أمريكياً من العوائد بمعنى أن قيمة معامل المضاعفة كان ١,٦.[٤]

ثم تأتي الخطوة الثانية للتحليل وهي تحديد العامل الكمي لإنشاء الوظائف المحتملة. فباستخدام البيانات التاريخية (بما فيها البيانات التي تعكس المستجدات الوطنية الحديثة) للتحديد الكمي للعلاقة ما بين التغيرات في البطالة والمخرجات على المستوى الاقتصادي الكلي لكل بلد على حدة، من الممكن ترجمة الأثر الوطني للناتج المحلي المالي إلى إنشاء وظائف متوقعة.[٥]

ومن المهم أن نلاحظ أنَّ الدراسة تتوقع وجود احتمالية عامة لإنشاء الوظائف في كل بلد على حدة. ولا تميز بين اللاجئين والمواطنين في الدولة المضيفة كما أنها لا تدعي إنشاء أنواع مختلفة من الوظائف. وسوف يعتمد أثر الاقتصاد الجزئي على تنفيذ برنامج الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات والجهات التي يستهدفها البرنامج كما يعتمد على السياسات الاقتصادية الوطنية. وفيما يتعلق باللاجئين على وجه الخصوص، لابد من عدم إغفال العوائق في سوق العمل لأنَّ اللاجئين يواجهون قيوداً أكثر شدةً على المستويات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية إزاء العمل أكثر مما يواجهه مواطنو الدول المضيفة. وما دامت هذه العوائق موجودة لن يتمكن اللاجئون من تحقيق الاستفادة الكاملة من التوسع المتوقع للفرص الاقتصادية. ومن هنا يتبين أن الأمر مرهون بالمجتمع الدولي والحكومات المضيفة لتوجيه برامجهم وسياساتهم بالطريقة التي تروج للنمو الدامج.

وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى الأثر الكبير المحتمل لبرامج الخطة الإقليمية حول الدول المضيفة. فمع تجاوز المصروفات المنفقة في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ عن تسعة مليارات دولار أمريكي، تنشئ خطة الاستجابة حافزاً مالياً كبيراً. وتُعزَى الآثار على المدى القريب إلى الأثر المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي بما يتراوح بين ١٧ إلى ٢٥ مليار دولار أمريكي، في حين يضيف أثر إنشاء الوظائف المرتبطة بذلك النمو ما بين ٧٥ ألف و١١٠ آلاف وظيفة.[٦]

ويعتمد الأثر النسبي في كل بلد على حجم اقتصاده وعلى كمية التمويل الذي يتلقاه مع العلم أن لبنان والأردن هما أكثر هذه الدول استقبالاً. وبالنظر إلى الأسواق الصغيرة نسبياً في تلك الدول، نتوقع أنَّها ستواجه زخماً أكثر قوةً في النمو الاقتصادي نتيجة التدفق الكبير من المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، حتى في الاقتصادات الكبيرة مثل تركيا ومصر، فيتوقع أن تساهم بما يتراوح بين ١٢ ألف إلى ٢٣ ألف وظيفة وفقاً للرقم المستهدف في مؤتمر لندن. وبالتركيز على الأثار الاقتصادية الإيجابية لمساعدات اللاجئين، يناصر هذا البحث ويؤيد الخطة الإقليمية الممولة بالكامل. ومع أنَّ هدف إنشاء الوظائف يبدو بأنه غير محتمل تحقيقه بموجب الخطة وحدها تمثل الخطة الإقليمية مساهمة كبيرة في توسيع الفرص الاقتصادية للاجئين، وتقديم الدعم للنمو بعيد الأمد، وذلك عن طريقة تعزيز اللدونة ومواجهة الظروف في المجتمعات المضيفة.

توبياس شيلينغز *tobiasschillings@gmail.com*
مرشح للحصول على درجة ماجستير الفلسفة في الاقتصاد، جامعة أكسفورد، ومستشار اقتصادي في مرفق الاستجابة دون الإقليمية للأزمة السورية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
www.economics.ox.ac.uk/graduate-students/tobias-schillings

١. الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٨-٢٠١٩ استجابة للأزمة السورية: الاستعراض الاستراتيجي الإقليمي
http://bit.ly/3RPStrategicOverview2018-19-ar

٢. Schillings T (2018) 'Jobs Make the Difference – Estimating job creation potential of the 3RP Regional Refugee & Resilience Plan', Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs Working Paper No. 44, American University of Beirut
('الوظائف تُحدث الفرق-تقدير إمكانيات إنشاء الوظائف ضمن الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات')
http://bit.ly/Schillings-3RP-2018

٣. انظر مثلاً
Ucak S, Holt J and Raman K (2017) 'Another Side to the Story: A Market Assessment of Syrian Businesses in Turkey', *Building Markets*
('جانب آخر للقصة: تقييم سوقي للمشروعات السورية في تركيا' في بناء الأسواق)
http://anothersidetothestory.org/

٤. UNDP/UNHCR (2015) *Impact of humanitarian aid on the Lebanese economy* (أثر المساعدات الإنسانية في الاقتصاد اللبناني)
http://bit.ly/UNDP-UNHCR-Aid-Impact-Lebanon-2015

٥. الشرح الكامل للإطار العام والنتائج متاح على الإنترنت على الرابط التالي
http://bit.ly/Schillings-3RP-2018

٦. يفترض هذا التوقع أنَّ الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات ممولة بالكامل. ونظراً لوجود فجوة كبيرة في السنوات الأخيرة خاصة في قطاع سبل كسب الرزق، سيتطلب إنجاز هذه النتائج توفير دعم مالي إضافي من المانحين.

جودة العمل للاجئين السوريين في الأردن

مها قطاع وميريدث بيرن

تحتل تصريحات العمل وضعاً مركزياً في حوار السياسات المرتبط باستضافة اللاجئين السوريين في الأردن. وينبغي لهذه المقاربة أيضاً أن تعنى بضمان ظروف العمل الكريمة للجميع.

لقد كان إنجازاً بحد ذاته إصدار أكثر من مائة ألف تصريح عمل للاجئين السوريين في الأردن ابتداء بشهر مايو/أيار ٢٠١٨ عقب التزام مشترك بين الحكومة الأردنية والمجتمع الدولي. لكنَّ تصريحات العمل يمكن أن تكون مؤشراً خادعاً لأنها تقيس شرعنة التوظيف وتنظيمه، لكنَّها لا تشير بالضرورة إلى إنشاء الوظائف الحقيقة ولا تعني بالضرورة توفير جودة العمل. وهناك أدلة من تقييم الأثر السريع لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٧ تشير[١] إلى أنَّ الحصول على تصريح العمل ليس إلا خطوة أولى تجاه تنظيم عمل العمال السوريين، ويجب على السياسات أن تحسن ظروف العمل أيضاً.

الحماية الاجتماعية والعمل الكريم

مع وجود بعض الاستثناءات، يطلب إلى أصحاب العمل في الأردن إشراك موظفيهم في الضمان الاجتماعي بغض النظر عن جنسياتهم، ويفرض عليهم القانون فعل ذلك بمجرد إصدار تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين. لكن الأمر يختلف في قطاع الزراعة إذ يسمح للعمال السوريين بالحصول على تصاريح العمل من خلال الجمعيات التعاونية. وذلك من شأنه أن يفصلهم عن الكفيل ويغنيهم عن ضرورة الامتثال لشروط إدراج صاحب العمل للسوريين وتسجيلهم في منظومة النظام الاجتماعي. وكذلك الأمر في قطاع الإنشاءات إذ يسمح للسوريين الحصول على تصريح للعمل من خلال الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن. ووفقاً لخطة الاتحاد، ليس على العمال أن يتسجلوا في منظومة الضمان الاجتماعي الوطنية، بل يجب عليهم بدلاً من ذلك أن يحصلوا على وثيقة تأمين تكلف ما يقارب خمسة وأربعين ديناراً أردنياً (٦٥ دولاراً أمريكياً سنوياً).

ولم تتضح بعد مضمونات حماية الأعداد الكبيرة من العمال السوريين من خلال برامج التأمين ضد إصابة العمل، مع أنَّ هذه البرامج لا تقدم الحد الأدنى من تغطية الحماية الاجتماعية وفقاً لتعريف اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ المتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي.[٢] إضافةً إلى ذلك، في حين تقتطع منظومات الضمان الاجتماعي مساهمات من أجور العمال للمساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي الوطني، لا يجب ذلك الأمر في برامج التأمين. وتكتسب قضية حماية العمال السوريين من خلال الضمان الاجتماعي أهمية كبرى ليس لمجرد توفير المساواة في المعاملات، بل يتجاوز الأمر ذلك لأهمية توسعة الحماية الاجتماعية ضد البطالة لتغطي الأردنيين المتعطلين عن العمل والمتقاعدين ذلك أن العمال غير المسجلين يزيدون من عرض العمالة غير المحمية في حين يخفضون من حصة العمال المساهمين في الضمان الاجتماعي.

ولم يذكر أكثر من ٢٠٪ من العمال السوريين الخاضعين للمقابلات ممن حصلوا على تصريحات العمل أنهم حصلوا على التغطية بالضمان الاجتماعي، في حين لم يعرف ١٣٪ منهم ما إذا كانوا ضمن هذه التغطية أم لا، ولم يعرفوا ما هي الفوائد التي تقدمها خطط الضمان الاجتماعي. أما من ناحية أصحاب العمل الأردنيين فكثيراً ممن خضعوا للمقابلة خلال تقييم الأثر السريع لم يعتقدوا بأنه يطلب إليهم أن يسجلوا العمال السوريين بالضمان الاجتماعي حتى في القطاعات التي كان القانون بالفعل يفرض عليهم ذلك.

ومنذ اتباع نظام تصاريح العمل الخاصة التي لا ترتبط بصاحب عمل ولا بمهنة محددة، انتقلت مسؤولية التأمين ضد الإصابة في العمل إلى أصحاب التصاريح أنفسهم. وتشير نقاشات مجموعات التركيز التي أقيمت مع العمال السوريين في قطاع الإنشاءات ممن حصلوا على الوظيفة من خلال مراكز خدمة التوظيف التابعة لمنظمة العمل الدولية في الأردن إلى تفاعلٍ إيجابي على العموم تجاه التأمين (ولم يكونوا ينظرون إلى الكلفة على أنها تمنعهم من ذلك) لكنهم كانوا يفتقرن إلى المعرفة والدراية بأحكام التأمين ومزاياه. ومن غير الواضح أيضاً إذا ما كان العمال السوريون الشباب الذين يتمتعون بصحة جيدة سيرغبون في الاستثمار في وثائق التأمين، فلعلهم لا يتصورون أنَّ مخاطر المرض أو الإصابة أو الموت تمثل أي تهديد لهم.

التفتيش العمالي

يشير بحثنا إلى أنَّ مفتشي العمل يبدو بأنهم يضعون الأولويات على التحقق من أن جميع العمال الأجانب بمن فيهم العمال السوريون لديهم تصاريح العمل المطلوبة لكنَّ المفتشين لم يبذلوا الاهتمام ذاته للتحقق مما إذا كانت ظروف العمل كريمة أم لا. ومن بين العمال السوريين الخاضعين للمقابلات ممن كانت لديهم تصريحات العمل لم يُبلِغْ أكثر من ٨٪ عن أي تفقدات حدثت على ظروف العمل التي يعيشونها ولا على تصريحات العمل

خلال التفتيشات العمالية. ولذلك يبدو أنه لا يوجد أي مؤشرات على تحسن ظروف العمل بعد تنظيمها بالقانون. وعلى العموم، يذكر السوريون الحاصلون على تصاريح العمل أنَّ احتمالية توثيق عملهم من خلال العقود أصبحت أفضل، لكنَّ الأجور المدفوعة بالساعة، وأحكام السلامة العامة، والعلاقات مع أصحاب العمل لم تتحسن بالضرورة. وتشير الأدلة التي جمعناها في هذا البحث إلى أن السوريين الحاصلين على تصاريح العمل يعملون حالياً لفترات تتجاوز الحد الأعلى المسموح به للعمل الأسبوعي وهو أربعون ساعة، مع أن أحدا منهم لم يذكر أنه حصل على تعويض إزاء ذلك العمل الإضافي. أمَّا نقاشات مجموعات التركيز، فأظهرت صورة أكثر تعقيداً. فقد أراد بعض العمال السوريين العمل لساعات أكثر لكي يتمكنوا من زيادة دخلهم حتى لو أنهم عرفوا أنهم قد لا يدفع لهم أصلاً إزاء ذلك العمل الإضافي. وهناك آخرون مع أنهم حصلوا على إحاطة بإجراءات السلامة والصحة المهنية فضلوا عدم ارتداء معدات الوقاية الشخصية لأنهم وجدوها تعيقهم في أثناء عملهم. وذكر أصحاب العمل أيضاً أنَّ الغرامات الحاصلة لعدم الامتثال لم تكن قوية، أو لم تطبق على الدوام، وأنَّ أحكام الصحة والسلامة المهنية لم تخضع للتفتيش خلال الجولات التفتيشية، وتحدثوا أيضاً عن وجود حالة من غياب التناغم في إنفاذ قوانين العمل.

العثور على التوازن الصحيح

لقد سعت الحكومة الأردنية إلى تسهيل توظيف العمال السوريين ولأجل ذلك الغرض اتخذت خطوات استباقية بتحويل توافد اللاجئين السوريين إلى فرصة إنمائية. ويجب على سياسات الحكومة أن تستمر في الترويج لظروف العمل الكريمة التي يجب أن تضمن أيضاً آليات تسعى تدريجياً إلى إدخال العمال ضمن منظمات الحماية الاجتماعية الوطنية. وفي بعض القطاعات، قد يستفاد من وضوح المعلومات المتعلقة بالنواحي المتأتية من تغطية الضمان الاجتماعي أو التأمين على العمل بالإضافة إلى مستحقات العمال. ولابد أيضاً من توفير الاتصالات الواضحة حول ما يتعلق بمنظومة الكفالة الاجتماعية ككل وحول اعتمادها على مساهمات العمال. وينبغي للتفتيش العملي أن يمثل دوراً أكثر بروزاً في الترويج للعمل الكريم إذا ما وُجِّه المفتشون إلى الطريقة التي تمكنهم من تقديم التوصيات المهمة لأصحاب العمل والعمال لمساعدتهم في الامتثال بالنواحي التنظيمية والمعايير بدلاً من أن يقتصر دور المفتشين على دور الإنفاذ. ولا شك أنَّ العقوبات المعقولة، والخاضعة للتنظيم القانوني عند الضرورة قد تمثل دوراً طيباً في تشجيع الامتثال.

ويمكن الاستفادة أيضا من تطبيق مراجعة شاملة لتصاريح العمل على ضوء معايير العمل الدولية واجبة التطبيق[٣] لأنَّ ذلك سيأتي بالفائدة على العمال وأصحاب العمل وممثلي الحكومة أيضاً. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لتحديد التحديات التي يواجهها السوريون في الحصول على التصاريح العمل، ولا يقل أهمية عن ذلك تقديم الدعم للحكومة الأردنية لإيجاد التوازن الصحيح بين الحوافز والعقوبات التي سوف تخدم مصالح أصحاب العمل والمواطنين الأردنيين والعمال السوريين على حد سواء.

مها قطاع *kattaa@ilo.org*
منسقة مشروع الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في عمَّان

ميريدث بيرن *byrne@ilo.org*
مسؤول فني في مجال الهجرة العمالية

منظمة العمل الدولية *www.ilo.org*

١. منظمة العمل الدولية (2017)، تصاريح عمل اللاجئين السوريين وتشغيلهم في الأردن: نحو تنظيم عمل اللاجئين السوريين
http://bit.ly/ILO-permits-Syria-Jordan-2017-ar
بني هذا التقييم على أساس استبيان أجاب عليه 450 عاملاً سورياً (نصفهم ممن يحملون تصريحات العمل ونصفهم لا يحمل هذه التصريحات) في قطاعات الخدمات والزراعة والأعمال الإنشائية إضافة إلى مجموعتي تركيز.
٢. http://bit.ly/ILO-Convention-102
٣. ILO (2016) Guiding principles on the access of refugees and other forcibly displaced persons to the labour market. Principle 14 (d) (المبادئ التوجيهية لتمكين وصول اللاجئين وغيرهم من المهجَّرين قسراً إلى سوق العمل، المبدأ 14 (د)) http://bit.ly/ILO-guiding-principles-refugees

العدد 57 من نشرة الهجرة القسرية: السوريون في التَّهجير

يشتمل على 27 مقالة مكتوبة من مختلف المنظورات وتستكشف أفكاراً مستنيرة جديدة وتنظر في التحديات الماثلة أمام تهجير ملايين السوريين في الداخل السوري وفي البلدان المجاورة. متاح على الإنترنت www.fmreview.org/ar/syria2018

خيارات الوصول إلى نشرة الهجرة القسرية

- يمكنك قراءة أي عدد من أعداد نشرتنا بصيغة html أو pdf على موقعنا: www.fmreview.org/ar
- لطلب نسخة مطبوعة من عدد كامل أو لملخصها المصاحب لها، زر الرابط التالي: www.fmreview.org/request/print
- ويمكنك أيضاً متابعتنا على تويتر أو فيسبوك أو الاشتراك في قائمة التنبيهات من خلال الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/request/alerts

اقتصاد العربة في أوضاع اللجوء المُعقَّدة

أبيجيل هانت وإيما سمان ودينا منصور-إيلا وهانيريكا ماكس

تشير الأبحاث التي أُجريَت مع اللاجئات السوريات في الأردن إلى أنَّه رغم التحديات الكبيرة، يمكن لاقتصاد العربة أن يساعد اللاجئين على الاندماج في المجتمعات المضيفة ومن ثم تعزيز مشاركتهن الاقتصادية.

كما الحال في بقية بلدان العالم، أخذ اقتصاد العربة (gig economy) الذي تعمد فيه الشركات إلى تطوير منصات متحركة تجمع بين الباحثين عن عمل أو من يعرضون خدماتهم ومن يشتري هذه الخدمات يضرب بجذوره بسرعة في الأردن. وتُمكّن هذه المنصات الشركات التجارية من طلب أداء مهام محددة بوقت ومدفوعة الأجر من العامل المتاح مع تحميل العامل أو صاحب العمل دفع رسوم أو عمولة للمنصة. يوافق الباحثون عن عمل على تولي هذه المهام 'القصيرة' دون أي ضمانات لأي عمل مستقبلي وغالباً ما يُصنَّفُ هؤلاء على أنَّهم يعملون لحسابهم أو على أنَّهم متعاقدون مستقلون لدى شركات اقتصاد العربة. ويمكن تقسيم النموذج التشغيلي لمنصات اقتصاد العربة إلى 'عمل الجماهير' و'العمل تحت الطلب'. يشير مصطلح 'عمل الجماهير' إلى المهام والأعمال التي تُطلَب وتُنفَّذُ عبر الإنترنت من خلال 'عمال الجماهير' الموجودين في أي مكان في العالم. أما مهام العمل تحت الطلب فتُنفَّذُ على المستوى المحلي على افتراض قرب مشتري الخدمة ومقدمها.

وفي عام ٢٠١٧، كشفت دراسة أجريت بتكليف من لجنة الإنقاذ الدولية ونفذها معهد التنمية ما وراء البحار قدرة اقتصاد العربة على توفير فرص اقتصادية للاجئات السوريات اللواتي يعشن حالياً في الأردن.[١] ومع أنَّ هذا القطاع ما زال في طور النشوء، بدأت بالفعل بعض الشركات العالمية (مثل أوبر وكريم) وبعض الشركات المحلية (مثل بيلفورون ومرياتي) نشاطاتها في الأردن. ولفهم الآثار المترتبة على ممارسة هذا النوع من العمل سريع التطور ومدفوع الأجر في أوضاع اللاجئين المعقدة، درسنا الإمكانات والتَّحديات الكامنة في تضمين اقتصاد العربة في برامج سبل كسب الرزق.[٢]

التحديات

ما زال اقتصاد العربة صغير الحجم بلا جدال. ففي جميع أنحاء العالم، يضم هذا النوع من الاقتصاد نسبة متواضعة جداً من القوى العاملة النشطة، وتشير أحدث التقديرات إلى أنَّ هذه النسبة لا تتجاوز في أحسن الأحوال ١,٥٪.[٣] وتشير الأبحاث التي أجريناها في الأردن إلى أنَّ عدد اللاجئات السوريات اللائي يعملن في اقتصاد العربة لا يتعدى بضع مئات على الأكثر. وعلى هذا الأساس وحده، يمكن القول إنَّ الانخراط في اقتصاد العربة ليس استخداماً أمثل للموارد التنموية والإنسانية الشحيحة.

ولا يوفر اقتصاد العربة بصيغته الحالية العمل اللائق كما تنص عليه لوائح منظمة العمل الدولية. ولذلك، قد يكون من الأنسب التركيز أكثر على تحسين الوصول إلى سبل كسب الرزق في القطاعات التي توفر فرص عمل ذات دخل أكثر استقراراً بالاقتران مع تحسين ظروف العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، تمثل القيود البنيوية، العملية منها والسياسية، حجر عثرة أمام وصول المجتمعات المهمَّشة إلى اقتصاد العربة. فعلى سبيل المثال، ما زال الاتصال بالإنترنت لكثير من اللاجئين في الأردن محدوداً أو غير موجود أصلاً. وتواجه النِّساء على وجه الخصوص قيوداً أخرى في الاتصال الرقمي إما لأنَّ ذلك يتطلب في بعض الأحيان إذناً لاستخدام الإنترنت أو بسبب بعض القيود الأخرى التي تفرضها عليهن أميتهن في استخدام التكنولوجيا.

وربما يهتم المزاولون لأنشطة اقتصاد العربة بمعرفة الآثار القانونية المترتبة على هذه الممارسة. فالصورة لم تتضح بعد بشأن ما إذا كان للعمال غير الأردنيين العاملين في أنشطة اقتصاد العربة الحق في الحصول على تصاريح للعمل. ولذلك، قد يبدو أنَّ توسيع نطاق أنشطة اقتصاد العربة من شأنه أن يدعم العمال للوصول إلى العمل غير الرسمي، وتحمل كل من أصحاب العمل والعمال أنفسهم لمخاطره المحتملة. والأمر أكثر تعقيداً في منصات عمل الجماهير بسبب ما تتميز به هذه المنصات من طابعها العابر للحدود، إذ يمكن أن يكون العمال في بلد ويؤدون مهاماً لعملاء في بلد آخر من خلال منصات تقع في بلد ثالث ما يجعل الأمر غير واضح بشأن أي بلد من الثلاثة سيتحمل المسؤولية القضائية فيه.

وأخيراً، يواجه عمال هذا النوع من الاقتصاد بصفة عامة كثيراً من ظروف العمل الصعبة التي لا تخلو من التحديات بما في ذلك الافتقار إلى الحماية الاجتماعية والقدرة على التفاوض. وإذا كان هذا هو الحال عموماً في هذا النوع من العمل بالنسبة للجميع فما بالنا باللاجئين على وجه الخصوص الذين يواجهون

تحديات أكبر تتمثل في ازدياد هواجسهم بشأن تقديم البيانات الخاصة بهم عبر الإنترنت ما قد يعرضهم للخطر.

الفرص

مع أنَّ اقتصاد العربة يفرض تحدياته الخاصة، فهو يقدم بالفعل بعض الفرص لبرامج سبل كسب الرزق. فالانخراط المبكر في توسع نطاق اقتصاد العربة يمنحنا الفرصة لفهم آثاره الإيجابية والسلبية (بالنسبة لكل من عمال اقتصاد العربة وسوق العمل على نطاق أوسع) ما يسمح بمعالجة الآثار السلبية بصورة استباقية كعلاج وقائي ما دام الوقت يسمح بتشكيل هذه التكنولوجيات وآثارها.

ومع أنَّ اقتصاد العربة قد يختلف في بعض النواحي عن أشكال العمل الأخرى الرسمية وغير الرسمية منها المتاحة أمام اللاجئين، يبدو أنَّ العاملين في اقتصاد العربة يفهمون قيمة بعض خصائص تطبيقات المنصات مثل السجل المستقل لعدد ساعات العمل المنجزة الذي يحد من مخاطر سرقة الأجور ويسهل الدفع الفوري عند إتمام العمل.[٤] كما يسهل اقتصاد العربة على اللاجئين المشاركة في عمل الجماهير لأنه غير مرتبط بموقع معين. ويمكن أن يوفر ذلك فرصاً اقتصادية جديدة للعمال ذوي المهارات والمؤهلات المناسبة رغم أنه يفرض تحديات بشأن الحوكمة وبشأن عدم استقرار أنشطة هذا النوع من العمل.

ويمكن أيضاً أن يساهم اقتصاد العربة في التغلب على العوائق التي تحد من حركة اللاجئات السوريات في المشاركة في القوى العاملة. وقد أشار بعض أفراد مجموعات التَّركيز إلى أنَّ الأعمال السريعة المبنية على اقتصاد العربة يمكن أن يفتح فرص كسب الرزق أمام النِّساء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تزيد الأعمال تحت الطلب من احتمالات المشاركة في القطاعات التي تزداد مهارة هؤلاء النِّساء فيها مثل إعداد الطعام أو الخياطة.

سبل وضع برامج كسب الرزق القائم على اقتصاد العربة

نعتقد أنَّ هناك ما يثبت أهمية بناء برامج سبل كسب الرزق في الأردن بحيث تتضمن الفرص المتاحة في اقتصاد العربة وذلك إذا ما أُدمجَت مع تدابير حماية قوية وخيارات توظيف أخرى. وتشتمل الطرق المحتملة لدعم سبل كسب الرزق هذه على ما يلي:

المشاركة في حوار مع الحكومة: نظراً لانعدام الوضوح بشأن إمكانية تطبيق وإنفاذ لائحة العمل الحالية التي تتعلق باقتصاد العربة، على المزاولين لأنشطة هذا النوع من الاقتصاد التعامل مع الآثار القانونية المترتبة للعمل في اقتصاد العربة والمخاطر المحتملة الناتجة عن دعم أعمال اقتصاد العربة. وإحدى المقاربات التي يمكن أن تجدي نفعاً في هذا الأمر تتمثل في إجراء حوار مع الحكومة الأردنية لتوضيح نوع المشاركة التي تبدي الحكومة استعداداً للسماح بها. وفي الوقت نفسه، سيكون من المفيد المبادرة بمجموعة من الأنشطة الدعائية المؤازرة مثل الدعوة إلى إجراء حوار اجتماعي بقيادة الحكومة حول الفرص التي يقدمها اقتصاد العربة وظروفه والسياسات اللازمة لتعزيز الدمج الإلكتروني والسماح بحرية التنظيم.

ويسترن يونيون

لاجئات سوريات ومواطنات أردنيات يشاركن في عمل الحشود الذي تستقطبه ويسترن يونيون.

دعم مشاركة اللاجئين في الانتقال إلى أنشطة اقتصاد العربة: ينبغي للمزاولين رصد بيئة السياسات المتعلقة بمشاركة اللاجئين في اقتصاد العربة، إذ ينبغي لهم توفير المعلومات في الوقت المناسب وباستمرار للاجئين الباحثين عن عمل في اقتصاد العربة أو ممن يشاركون في هذا العمل حالياً بالإضافة إلى توضيح الفرص والمخاطر المرتبطة بها وتقديم الدعم الخاص مثل تدريب محو الأمية الرقمية

والمشورة القانونية. وبالنظر إلى التحديات التي تفرضها أنشطة اقتصاد العربة، ينبغي أن يتضمن هذا الدعم بناء مهارات قابلة للنقل تساعد في تمكين اللاجئين في البحث عن فرص اقتصادية بديلة إذا رغبوا في ذلك.

تشجيع مشاركة الشركات المسؤولة: ربما يملك المزاولون القدرة على تشجيع الشركات لإيلاء اهتمام جاد لمخاوف العمال بما في ذلك مخاوفهم بشأن الخصوصية. وبالإضافة إلى ذلك، ربما يشرع المزاولون في إجراء اتصالات مع شركات عمل الجماهير التي تعمل ضمن إطار نموذج أخلاقي وأكثر شمولية من أجل معرفة مدى اهتمامهم بالعمل مع المجتمعات المستضعفة مثل اللاجئات السوريات. وتتمثل النقطة الجوهرية هنا في ضمان مراعاة هذه الشركات للحاجات الخاصة لهذه الفئات (على سبيل المثال التدريب النشط على فِي محو الأمية الرقمية) وأن يكون العمل المعروض لائقاً ومرغوباً به.

تيسير تكوين اللاجئين لجمعياتهم: حتى في السياقات التي يُحظَرُ فيها إنشا جمعيات للاجئين، عادةً ما يُسمَحُ لهم بالذهاب معاً إلى التدريب الذي تقوده المنظمات غير الحكومية. وقد تكون هذه الاجتماعات فرصة جيدة من أجل التواصل مع مجموعات النِّساء (المسجلات) لتدريب النِّساء ودعمهن، ومن أجل تمكينهن من أجل المضي قدماً باتخاذ الإجراءات الجماعية في مختلف مجالات حياتهن بوسائل من بينها تطوير وفورات الحجم في المشروعات التجارية الصغيرة.[٥] ويمقدور المزاولين أيضاً أن ييسروا الروابط بين اللاجئين الممارسين لأنشطة اقتصاد العربة ونقابات العمال. وسيعود ذلك بالنفع على النقابات في رفع مستوى الوعي لديهم بخبرات العمال خاصةً في ظل ظهور اقتصاد العربة حتى يتمكنوا من رفع أصواتهم وإسماعها والمناصرة نيابة عنهم.

استكشاف نماذج تعاونية: منذ عهد قريب، سمحت الحكومة الأردنية للجمعيات التعاونية الزراعية بالتقدم بطلبات للحصول على تصاريح عمل للاجئين السوريين بصفتهم 'أصحاب عمل' والتعامل مع أوراق العمل الخاصة بهم. كما دعمت هذه الجمعيات أيضاً وزارة العمل من خلال توفير المعلومات للاجئين بشأن عملية منح تراخيص العمل وتبصيرهم بحقوقهم واستحقاقاتهم بموجب قوانين العمل. ويمكن أن يتيح تطوير نماذج المنصات التعاونية مع الجمعيات التعاونية التي تتضمن نساءً في الأردن وقادة شركات التكنولوجيا فرصة للاستفادة من التكنولوجية الرقمية لزيادة وصول العمال إلى العمل مدفوع الأجر وسوق العمل مع التخفيف في الوقت نفسه من التحديات التي يواجهها بعض العمال من التعامل مع نماذج اقتصاد العربة.

وأخيراً، نوصي بأن يدعم المزاولون جمع الأدلة حول خبرات عمال اقتصاد العربة من أجل إعداد برامج مستنيرة (لدعم تمكين المرأة اقتصادياً) ومن أجل تأييدهم ومناصرتهم (لرفع الوعي بشأن خبرات العمال وحاجاتهم). ويمكن أن تساهم هذه الخطوات مجتمعة في زيادة قدرة العمال الفردية على الانخراط في اقتصاد العربة بل يمكنها أيضاً أن تحسن من ظروف العمل نفسه إلى درجة كبيرة.

أبيجيل هانت *a.hunt@odi.org.uk*
زميلة باحثة

إيما سمان *e.samman@odi.org.uk*
مشاركة باحثة

دينا منصور-إيلا *d.mansour-ille@odi.org.uk*
زميلة باحثة رئيسية

معهد الإنماء وراء البحار *www.odi.org*

هانيريكا ماكس *Henrieke.Max@rescue-uk.org*
زميلة كارلو شميدت، مسؤولة السياسات- قسم البرامج الاقتصادية في لجنة الإنقاذ الدولية *www.rescue-uk.org*

١. Hunt A, Samman E and Mansour-Ille D (2017) 'Syrian women refugees: opportunity in the gig economy?', Overseas Development Institute ('اللاجئات السوريات: هل من فرصة لهن في اقتصاد العربة؟') www.odi.org/syrian-refugees-jordan-gig-economy

2. تتقدم المؤلفات بجزيل الشكر لكل من كيمبرلي بيرمان وسوسن عيسى ودافني جاياسينغ وغدير المجالي وباري شوري وإليزابيث ستيوارت على إسهاماتهم في هذه المقالة.

3. اعتماداً على حسابات المؤلفات لبيانات منظمة العمل الدولية وأيضاً بناء على Codagnone C, Abadie F and Biagi F (2016) 'The Future of Work in the Sharing Economy: Market Efficiency and Equitable Opportunities or Unfair Precarisation?', *JRC Science for Policy Report EUR 27913*, Institute for Prospective Technological Studies ('مستقبل العمل في اقتصاد التشارك: كفاءة السوق وتكافؤ الفرص أم مراوغة غير مشروعة؟' في علوم من أجل تقرير مركز الأبحاث المشترك حول السياسات أورو 27913) http://bit.ly/Codagnone-Abadie-Biagi-2016

٤. Hunt A and Machingura F (2016) 'A good gig? The rise of on-demand domestic work', ODI ('اقتصاد عربة جيد؟ نهوض العمل المحلي حسب الطلب') http://bit.ly/ODI-GoodGig-Domestic-2016

٥. Ritchie H A (2017) 'Towards inclusion and integration? Syrian refugee women's fragile new livelihoods in Jordan', *SLRC Briefing Paper* ('نحو الشمول والإدماج؟ سبل اللاجئات السوريات في كسب الرزق الهشة الجديدة في الأردن' في إحاطة لاتحاد سبل كسب الرزق المؤمنة) http://bit.ly/SLRC-Jordan-livelihoods-2017

قوة الأسواق ونفوذها: دروس من أوغندا

أليسون هيمبيرغير وساشا مينتش وتشيلسا بورفيس

تُوَضِّحُ المقاربات القائمة على السوق في شمالي أوغندا المنافع التي يمكن الحصول عليها من دعم الأسواق المحلية والتي تفوق المنافع المرجوة من تقديم المساعدات العينية.

تساعد الأسواق السكان المتأثرين بالنِّزاع في الوصول إلى البضائع والخدمات والفرص الاقتصادية الحرجة لتلبية حاجاتهم الأساسية ودعم سبل كسب أرزاقهم. ومع ذلك، ما زالت كثير من منظمات المساعدات مستمرة في توفير المساعدات العينية في المناطق التي تنشط فيها الأسواق. وربما يكون ذلك النوع من المساعدات مفيداً على المدى القصير، لكنَّه يتجاهل أدوار الأسواق على المدى القصير والبعيد في المسايرة والانتعاش وغالباً ما يقوِّضها. ويكتسب ذلك الأمر أهمية خاصة في أزمات اللجوء المُطوَّلة.

ومثال ذلك شمالي أوغندا حيث يعيش حوالي مليون لاجئ ممن فرَّوا من النِّزاع الدائر في جنوب السودان. فقد شهدت المنطقة في الماضي إقامة تجمعات للاجئين ويُتَوَقَّعُ من اللاجئين الواصلين إليها مؤخراً البقاء في منطقة غربي النيل لعدة سنوات قادمة. وإدراكاً لهذا الواقع، دعت حكومة أوغندا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجهات الفاعلة في مجال المساعدات للترويج لسبل كسب الرزق المستدامة للاجئين.

وتستند الغالبية العظمى من المجتمعات المضيفة تاريخياً إلى زراعة الكفاف، وهذا ما يفسر ضعف مستوى الأسواق الداعمة الضرورية لإنتاج الزراعة التجارية وتوسيعها (مثل توريدات الحبوب والأسمدة والمشورة الفنية وقنوات المبيعات). لكنَّ إنفاق لاجئي جنوب السودان واستثمارهم يساعد في إذكاء نمو جديد في هذا الاقتصاد المتأخر. والاحتمالية قائمة أيضاً بأن يستمر اللاجئون في استثماراتهم عندما يبدؤون في ترسيخ أنفسهم في التجمعات. ومن هنا، تتبين الإمكانات التي يحملها استمرار النمو الاقتصادي بطرق توفر فرصاً لكسب الرزق على المدى البعيد لمجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف.

ومع ذلك، في حين أبدت منظمات المساعدات والمانحون التزاماتها للانتقال نحو أسلوب استجابة قائم على النقد، نجد أنَّ معظم الأسر في تَجَمُّعَي بيدي بيدي وبالورينيا غرب النيل ما زالت تتلقى المساعدات الغذائية العينية (مثل الحبوب والفول وزيت الطهي). وتعمد الأسر إلى بيع ما يفيض عن حاجتها من الطعام لتشتري السلع التي تحتاج إليها أكثر من الأسواق المحلية، وذلك ما يُضعف من قدرة السوق على توفير الطعام للسكان المحليين ويحد من حافزية المزارعين نحو زراعة المحاصيل لبيعها. يقول أحد التجار في يومبي (البلدة الأقرب إلى تجمع بيدي بيدي) إنَّه قبل الاستجابة للاجئين، كان عشرة من كبار التجار معتادين على إحضار الحبوب إلى السوق المحلي. لكنَّ الحال تغير بعد بدء توزيع المساعدات إذ لم يبقَ بعدها سوى واحد فقط من هؤلاء التجار في حين تحوَّل الباقون إلى مشروعات أخرى.

والسبب في ذلك التأثير أنَّ منظمات المساعدات عندما توفر الحبوب والأدوات فإنها بذلك تقلل من توافر المدخلات الزراعية في الأسواق المحلية. ولذلك لم يعد هناك حتى هذا التاريخ إلا قليل جداً من بائعي المدخلات السوقية في تجمعات غرب النيل. ويقول تجار المواد الزراعية في البلدات المجاورة إنَّ التوزيع المجاني للمدخلات العينية يمنعهم من توسيع نطاق مبيعاتهم في تجمعات اللاجئين.

الترويج للنشاطات المدفوعة بقوى السوق

تعزز إقامة البرامج النقدية من الإنفاق والاستثمار في غرب النيل دون تخفيض الأسعار في الأسواق الحرجة لكن تزايد النقد وحده لا يمكن أن يكون استراتيجية طويلة الأمد لدعم اللاجئين. وعلى منظمات المساعدات أن تدعم النشاطات المدفوعة بقوى السوق التي يمكنها مساعدة الأسر على تحصيل دخل لها على الأمد البعيد. وتعمل فيالق الرحمة (Mercy Corps) وبالاديوم (Palladium) ودان تشيرتش إيد (DanCurchAid) معاً في غرب النيل لتعزيز الأسواق الزراعية وتحسين مشاركة اللاجئين فيها.[1]

ويتألف مشروعهم الذي أطلقوا عليه اسم 'إعادة الأمل' (ReHope)[2] من عدة مكونات، يتضمن أولها التشارك مع قادة القطاع الزراعي لمساعدتهم في الوصول إلى البذور المُحسَّنة وتوسيع شبكات مبيعاتها في التجمعات وتقديم الدعم إلى تجار المنتوجات الزراعية لموسم الزراعة الأول. وبدلاً من التعامل مع المدخلات الزراعية المجانية المقدمة للمزارعين مباشرة، موَّل المشروع حملة ترويجية باستخدام القسائم (الكوبونات) لشراء مدخلات تجار المنتوجات الزراعية. أمَّا المُكوِّن الثاني فيتضمن العمل مباشرة مع جموع اللاجئين لتوفير المشورة حول الإنتاج ودعم التشارك في الأراضي مع المجتمعات المستضيفة. وأخيراً، يعمل المشروع على جذب مشتري المخرجات وتعزيز شبكاتهم بهدف مساعدة اللاجئين في زيادة دخلهم من المحاصيل التي يحصدونها.

ويمكن للمانحين والشركاء المنفِّذين أن يستخلصوا عدة دروس من النتائج المبكرة والمشجعة من مشروع إعادة الأمل بما فيها ضرورة أداء ما هو آت:

- خفض توزيعات الأغذية العينية مقابل توزيع التحويلات النقدية متى كان ذلك ممكناً ورفع مستوى تلك التحويلات تدريجياً بحيث يرافقها استثمارات شفافة في تحليل السوق والتعلم منها
- خفض التوزيع العيني للمدخلات الزراعية مقابل تخفيض المعونات المالية تدريجياً
- الانتقال نحو التمويل المشترك عبر المحافظ الإنسانية والإنمائية ورفع الأطر الزمنية للمشروعات لغايات تمكين المنظمات من رفع مستوى فعالية الفرص السوقية للاجئين الذين يواجهون حالات التَّهجير المتعددة من سنة لأخرى.
- تشجيع الاستثمارات التي تعزز من قدرات الفاعلين في الأسواق المحلية التي تعتمد عليها مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة في تحصيل سبل كسب أرزاقها.
- اشتقاق الدروس التي يمكن الاستفادة منها حول منظومات السوق في توجيه الاستجابات الحالية والمستقبلية للاجئين في غرب النيل وتقديم التغذية الراجعة حول قصص النجاح التي حققتها المقاربات المدفوعة بقوى السوق والتحديات التي تواجهها وآثارها المترابطة في مجتمع اللاجئين والمجتمعات المستضيفة.

أليسون هيمبيرغر *ahemberger@mercycorps.org*
مستشارة رئيسية، الأسواق والتَّعلم

ساشا مينتش *smuench@mercycorps.org*
مديرة رئيسية للأسواق، الانتعاش الاقتصادي والنمو

تشيلسا بورفيس *cpurvis@mercycorps.org*
مستشارة السياسات والمناصرة

فيالق الرحمة *www.mercycorps.org*

١. انظر Mercy Corps (2017) *Refugee Markets Brief: The power of markets to support refugee economic opportunities in West Nile, Uganda* (إحاطة حول أسواق اللاجئين: قوة الأسواق في دعم فرص اللاجئين الاقتصادية غرب النيل، أوغندا) http://bit.ly/MercyCorps-RefugeeMarkets2017
٢. بتمويل من حكومة المملكة المتحدة

إقامة برامج سبل كسب الرزق وأثرها في الهجرة الثانوية

ريتشارد ماليت وجيسيكا هاغن-زانكر، وكلير كمنغز ونسيم مجيدي

لا بُدَّ من تحسين فرص الوصول إلى العمل بالإضافة إلى وضع برامج سبل كسب الرزق ذاتها إذا ما أريد تحسين حياة اللاجئين الإريتريين في إثيوبيا، وتحسين سبل كسب أرزاقهم.

سعياً وراء الحصول على قدر أكبر من الحرية والفرص، فرَّ آلاف الإريتريين من بلادهم في السنوات الأخيرة الماضية وعبر كثير منهم الحدود نحو إثيوبيا. ووفقاً لإحدى تقييمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠١٦ وصل عدد اللاجئين الإريتريين المسجلين المقيمين في إثيوبيا حوالي ٨٠٠ ألف. لكن غيرهم لم تتوقف رحلتهم هناك بل كانت الهجرة الثانوية لكثير من الإريتريين من إثيوبيا من المسارات المدروسة إذ هناك من الأدلة ما يشير إلى أن ثلثي الإريتريين المقيمين في إثيوبيا استمروا في رحلتهم في الهجرة في عام ٢٠١٥.[١]

وقد دأبت المنظمات الإنسانية منذ أمد بعيد على تقديم برامجها الخاصة بسبل كسب الرزق في مخيمات اللاجئين في إثيوبيا، إذ كانت تقدم رأس المال لمساعدة المشاركين في تأسيس مشروعاتهم الصغرى أو رفدهم بالمهارات المهنية في قطاع معين مثل الخياطة أو مهارات الحاسوب، أو المهارات التعليمية الأساسية مثل الحساب. ومع أنَّ مثل هذه التدخلات سعت إلى تحقيق النتائج الإنسانية والإنمائية (بتوليد التحسينات في رفاههم المشارك)، هناك مسوغات كبيرة تقدم باسم الرقابة على الهجرة، وعلى الأخص الرغبة في منع استمرار تنقل اللاجئين وهجرتهم الثانوية. ومن خلال المقابلات التي وصل عددها ٦٣ مقابلة عقدناها مع الإريتريين عبر مختلف المواقع في إثيوبيا، نظرنا في الدرجة التي تؤثر بها مثل هذه التدابير على الطريقة التي يخطط الناس لمستقبلهم.[٢]

الأسس المنطقية لبرامج سبل كسب الرزق وقيودها

تعد برامج سبل كسب الرزق مثالاً على إحدى تدابير السياسات المصممة من أجل توجيه اتخاذ القرار بالهجرة

على المستوى الفردي. ومن أهم أهداف برامج سبل كسب الرزق منع الحركة من الحدود بناء على الافتراض بأن توفير مزيد من الفرص الاقتصادية والأمن للأشخاص الذين يعيشون في البلدان المرسلة للاجئين سوف يُمَكِّن من إيجاد بديل عن الهجرة (التي إن حدثت غالباً ما تكون غير نظامية) على أمل أن تصبح الهجرة أقل جاذبية نسبياً.

ولا بد من الإشارة أولاً إلى أن بحثنا اقتصر في دراسته على عينة واحدة من أنواع محددة من البرامج (تركزت أساساً على مبادرات الإقراض والتدريب المهني) وعلى ضوء ذلك تشير الأدلة التي جمعناها بالدراسة إلى أن هذه التدخلات وإن كانت قادرة على مساعدة الناس في تلبية حاجاتهم يبدو أنها أقل أثراً في التغيير التحويلي في سبل كسب أرزاق الناس أو خطط هجرتهم.

وقد تحدث بعض المستجيبين في هذه الدراسة في مخيم عدي هروش الواقع شمال البلاد عن الدعم المالي الذي تسلموه من المنظمات غير الحكومية، وقد استخدموا ذلك الدعم لإنشاء مشروعاتهم الصغرى مثل المتاجر الصغيرة ضمن المخيم، أو شراء الماشية ورعيها. وأبدى كثير منهم ترحيباً لهذا الدعم، إذ قال أحد الرجال على سبيل المثال إنه أصبح الآن لديه عربة يقودها حصان ويقدم من خلالها خدمة التنقل بعد أن حصل على قرض أولي لتمويلها، فيما قالت أمٌّ عزباء إنها تمكنت من خلال الدعم المقدم من المنظمة غير الحكومية تمويل مزرعة للدجاج وأن أمورها على ما يرام فيها.

لكنَّ غيرهم من الذين خضعوا للمقابلة ذكروا أيضاً أنَّ هذه البرامج لا تخلوا من قيود. ومثال ذلك إحدى النساء التي استخدمت القرض الذي حصلت عليه لتأسيس متجرها الصغير ضمن المخيم فكانت مشكلتها الرئيسية الإشباع في السوق الذي جعل من الصعب تحقيق الأرباح أو التوسع في المتجر. والفكرة هنا أن المخيمات وإن كانت قادرة على إنشاء اقتصاداتها الخاصة، فمن الواضح تماماً أن الأسواق ضمنها غالباً ما كانت محدودة النطاق، وأن الفرص التي تقدمها ضئيلة جداً في تجميع المنافع المعقولة.

ولاحظنا نمطاً مشابهاً للتدريب المهارات والأعمال المهنية، فغالباً ما عبر المستجيبون عن امتنانهم ورضاهم بالخبرة التي حصلوا عليها، لكنهم في الوقت نفسه قالوا إن ذلك لم يكن له أثر قوي على المدى البعيد. ويشير بحثنا إلى عدم قدرة اللاجئين على ترجمة المهارات المكتسبة إلى واقع عملي بحيث يستخدمونها في البيئة الأوسع، وتُعزَى هذه العوائق أساساً إلى التشريعات القائمة. فقد وصف لنا أحد الرجال أنه قد خطط للحصول على رخصة للقيادة والبدء بالعمل كسائق لسيارة الأجرة قبل أن يسمع من إدارة شؤون اللاجئين والعاملين ورفاقه الإريتريين أنه كلاجئ لا يحق له المشاركة في الاقتصاد الرسمي، وأنه لا يسمح له قيادة سيارات الأجرة. أما غيره، فيقولون إن نطاق برامج التدريب المتاحة حالياً لا يفي باهتماماتهم وتطلعاتهم، وذلك ما يعيق الإقبال عليها.

وفي نهاية المطاف، نلاحظ أن هذه الأشكال من دعم سبل كسب الرزق لا تعالج إلا الأعراض بدلاً من أن تعالج المشكلات الهيكلية الضمنية للفقر والتهميش الاقتصادي اللذين يواجهان اللاجئين الإريتريين، وهناك احتمالية بأن يدفع ذلك كثيراً منهم للرغبة في المضي قدماً نحو هجرة ثانوية. وتتضمن هذه العوامل الضمنية على وجه الخصوص فقدان اللاجئين لحقهم في الحصول على وظيفة رسمية تمنح أجوراً أفضل وتطلب مهارات أكبر. فقد أخبرتنا إحدى النساء قائلة: "في هولندا تستطيع أن تحصل على الوظيفة بأجور أفضل فيخبرني زوجي إنَّ هناك فرصة أفضل للوصول إلى خدمات البنية التحتية الأساسية في هولندا أكثر مما عليه الحال في إثيوبيا [....] أنا أعرف أنه من الصعب أن أسافر إلى هولندا." وأوضح رجل آخر الأمور التي تمنعه من الاستمرار قدماً قائلاً: "عندما لا أعمل يستنفد ذلك صبري، وقد أسعى إلى المضي قدماً في تحركات خطرة نحو أوروبا لكنني آمل أن أحصل على وظيفة وألا أحتاج إلى المخاطرة تلك" فما لم تستحدث تحسينات ملموسة في وصول اللاجئين إلى العمل الكريم ذلك العمل الذي يمكن الاعتماد عليه، والذي يتحصلون منه على أجر كاف، ويستخدمون فيه مهاراتهم، لن يتمكن الدعم الذي تقدمه برامج سبل كسب الرزق من تخفيض الهجرة الثانوية بأي شكل من الأشكال.

تحسين برامج سبل كسب الرزق

لكي تصبح تدخلات سبل كسب الرزق أكثر مواءمة لحاجات المستفيدين المقصودين ولعوامل التغيير في البيئة المحلية، لا بد من بذل الجهود لتقييم (أو إعادة تقييم) ما إذا كان التدريب المقدم له صلة بالحاجات، وما إذا كان بالإمكان توسيع نطاق الأعمال التي يسمح للاجئين بالمشاركة فيها. إضافة إلى ذلك، لا بد من بذل مزيد من الجهود لتوفير التوجيه والإشراف للاجئين الذين تلقوا القروض والتدريب لمساعدتهم في تعظيم مكاسبهم المحتملة. لكننا في الوقت نفسه علمنا من أحد موظفي برامج المنظمات غير الحكومية أن إدارة وضع البرامج الفعالة على المدى البعيد من الأمور الصعبة وذلك تحديداً نتيجة طبيعة بيئة التنفيذ. ففي سياق الهجرة الثانوية المرتفعة، تصمم

تدخلات عن قصد بحيث تكون سريعة وبسيطة، وتهدف إلى تشجيع الالتحاق بهذه البرامج، وذلك ما يحد من مجال الإبداع ويشجع عدم المرونة، وذلك بدوره يفرض عوائق واضحة على المسؤولين عن التصميم والتنفيذ.

وإذا وضعنا مسائل هذه البرامج جانباً بقي أن نركز على أن قدرة اللاجئين على بناء حياة ناجحة وكريمة ما زالت تعتمد على قدرتهم على الوصول إلى العمل الكريم. وتلك مسألة مهمة لأنَّها تؤكد على التحدي الذي يواجهه الناس من أجل البقاء في إثيوبيا بالإضافة إلى وجود عزم في التحرك في هجرة ثانوية لدى كثير من اللاجئين. ومع أنه ما من ضمانة بأنَّ أمن سبل كسب الرزق سيتبعه مباشرة الانتقال إلى سوق العمالة الرسمية خاصة في البيئات الحضرية التي تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة، تشير النتائج التي توصلنا إليها أن الناس قد يصبحون أكثر رغبة في البقاء في بلد اللجوء نتيجة تحسن وصولهم إلى أنماط أفضل من العمل.

الخطوات التي اتخذتها الحكومة

تشير المستجدات الحديثة على السياسات إلى أنَّ أثيوبيا بدأت تغير اتجاهها وأصبحت أكثر ميلاً لمنح اللاجئين حق العمل. ففي سبتمبر/أيلول ٢٠١٦ أعلنت الحكومة عن تسع تعهدات بتحسين حقوق اللاجئين في البلاد وتحسين الخدمات المتاحة إليهم. ثم تطورت هذه التعهدات لتأخذ شكل خارطة 'طريق وطنية' تضم ستة موضوعات ذات أولوية، أحدها يركز على العمل وسبل كسب الرزق، وسيتضمن منح تصاريح العمل للاجئين، وزيادة في برامج سبل كسب الرزق، وإنشاء الحدائق الصناعية. وتعد هذه الحدائق عنصراً أساسياً في عقد الوظائف الأثيوبي الذي أُطلقَ رسمياً في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ بقيمة خمسمائةَ مليون دولار أمريكي، وفقاً لاتفاقية وقعتها الحكومة الإثيوبية مع المانحين الخارجيين بهدف إيجاد مئة ألف وظيفة جديدة (ثلثها تقريباً سيخصص للاجئين).[٣] وفي الواقع، نفذت مثل هذه المبادرات في دول أخرى من أكبر الدول المضيفة للاجئين مثل الأردن حيث صممت المبادرات لتحسين الوصول إلى العمل لكل من اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف.

وبناءً على بحثنا، يبدو أنَّ تلك خطوة إيجابية نحو الاتجاه الصحيح، لكنَّ قدراً كبيراً من نجاح خارطة الطريق والعقد سوف يعتمدان في نهاية الأمر على تفاصيل تصميمهم وتنفيذهم. ولهذه الغاية نقدم خمسة مقترحات لصانعي السياسات:

أولاً، يجب أن تكون المعلومات المقدمة عن أي مبادرة شفافة وواضحة ومتاحة الوصول للجميع لتمكين اللاجئين من اتخاذ قراراتهم المستنيرة حول خياراتهم. ولا ينبغي توعية المشاركين المحتملين وعياً كاملاً بمعايير الأهلية فحسب، بل ينبغي أيضاً تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بما يمكن توقعه إزاء شروط العمل المعروض، وطبيعته وعوائده المتوقعة.

وثانياً، قد يرفض بعض اللاجئين الوظائف في الحدائق الصناعية، إما لأن هذه الوظائف لا تتلاءم مع خلفياتهم واهتماماتهم، أو لأسباب تتعلق بالموقع، فالتحليلات الأخيرة حول العمل المقدم في بعض المناطق الاقتصادية الخاصة في الأردن على سبيل المثال تشير إلى أنَّ انخفاض قبول اللاجئين السوريين للوظائف غالباً ما تعلق بموقع المعمل والمصنع إذ أبدى الناس عدم رغبتهم في الالتحاق بعمل بعيد الموقع يتطلب منهم السفر في رحلات طويلة، أو الانفصال عن أسرهم لهذه الغاية.[٤] وسيتأثر قرار قبول الوظائف بالطريقة التي يتصور فيها المستهدفون طبيعة الوظائف، فهل ينظرون إليها على أنها تقدم لهم العمل الكريم، أم أنهم يرونها مُحطَّة بالكرامة الإنسانية ولا تخلو من الاستغلال؟

وثالثاً، ينبغي توقع سياسات تخصيص الوظائف ووضعها في الحسبان، فالبطالة في المناطق الحضرية في أثيوبيا تبقى مرتفعة معدلاتها عبر كل شرائح المجتمع، وكذلك الاقتصاد فيعاني من تباطؤ في النمو منذ عدة سنوات. وفي سياق تتأثر به أعداد لا يستهان بها من الأثيوبيين بالفقر والاستضعاف، من الأرجح أن تؤثر طريقة تأطير إجراءات تخصيص الوظائف وتنفيذها في طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين مجتمع 'اللاجئين' والمجتمع 'المضيف'.

ورابعاً، ينبغي أن يكون هناك تناسق وتناغم بين سياسات اللاجئين والحقائق المعاشة في أسواق العمل المحلية، فمع انتشار التوظيف في القطاع غير الرسمي في أثيوبيا، قد تظهر التحديات أمام أي محاولة من أجل تنظيم الوظائف للاجئين. وبذلك ينبغي الانتباه والحرص لجدوى الحدائق الصناعية واستدامتها المستقبلية وذلك على ضوء البيئات الاقتصادية الأوسع في البلاد.

وأخيراً، بدلاً من التركيز حصراً على الكوتا والحصص وعدد تصريحات العمل الصادرة لا بد للتعهدات وآليات الرصد المرتبطة بها من أن تنظر في الدرجة التي تعمل فيها السياسات وتدخلات مثل عقد الوظائف على تحسين حياة اللاجئين والمضيفين وسبل كسب أرزاقهم.

ريتشارد ماليت r.mallett@odi.org
باحث مشارك

جيسيكا هاغن-زانكر j.hagen-zanker@odi.org
زميلة باحثة رئيسية

كلير كمنغز c.cummings@odi.org
زميلة باحثة

معهد الإنماء وراء البحار www.odi.org

نسيم مجيدي nassim.majidi@samuelhall.org
مدير مشارك، صمويل هول www.samuelhall.org

جوانب القصور للتوظيف كحل دائم

نورا باردیللي

يبدو أنَّ نظام مساعدة اللاجئين السائد حالياً يصر على أنَّ الحل الأمثل أو ربما الأوحد لأوضاع اللاجئين المطوَّلة يتجذر في تحسين سبل الحصول على العمل. لكنَّ هذه المقاربة في النهايةٍ تفيد البعض وتقصي البعض الآخر وفي الوقت نفسه تتجاهل القضايا السياسية والاجتماعية الأكثر عمقاً وإلحاحا.

يحظى العمل واستثمار رأس المال منذ زمن باهتمام كبير على أنَّهما من الحلول الممكنة لأوضاع اللجوء المطوَّلة. ومن هذا المنطلق، تتوقع هيئات المساعدات من المُهجَّرين قسراً أن يكونوا رائدي أعمال جيدين وأن يعتمدوا على أنفسهم في العثور على العمل أو البدء بمشروعاتهم. لكنَّ ذلك التركيز يلقي بمسؤولية 'النجاح' كاملة على اللاجئين. ومع أنَّ ذلك الحل ليس من الحلول الدائمة المعترف بها حتى الآن، يزداد الإدراك بأنَّ الاندماج المحلي يعني القدرة على المشاركة في النشاط الاقتصادي.

ولست في موقف التشكيك في أنَّ اللاجئين يطمحون ويرغبون في الوصول إلى وضع الاكتفاء الذاتي ولا أُشَكِّكُ في ضرورة دعم اللاجئين للوصول إلى فرص العمل، لكنني أخشى ما أخشاه التداعيات بعيدة المدى لهذا التغيير في التفكير. ويعزز الاتِّجَاهَ الذي "يوجب على الأفراد مساعدة أنفسهم بدلاً من الاعتماد على الدولة"[1] عاملان رئيسيان في العمل الإنساني المعاصر، أولاهما من خلال زيادة تركيز المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعض المنظمات الأخرى على برامج سبل كسب الرزق الاقتصادية والاعتماد على الذات من الناحية الاقتصادية، وثانيهما من خلال زيادة نمو الشراكات بين القطاعين العام والخاص في برامج مساعدة اللاجئين.

ويضع هذا الاتجاه على عاتق اللاجئين مسؤولية إيجاد حل دائم لهم فيما يتعلق بفرص العمل. وضمن هذا الإطار، تصبح الحلول الدائمة الرسمية - التي تستند إلى فكرة تجديد العلاقة بين الأفراد والدولة وإمكانية حصول الأشخاص على حقوق المواطنة- حلولاً بالية قد عفا عليها الزمن. وهكذا، أعيد تعريف حل التهجير من منظور تنموي وأصبح يُنظَرُ إليه على أنه قضية اقتصادية وليس على أنَّه قضية سياسية أو اجتماعية.

وكذلك، تنتهي هذه المقاربة في مساعدة اللاجئين وحمايتهم بمحاولة تحقيق التجانس بين الناس واستبعاد الأشخاص الذين لا يستوفون 'شروط الدخول'. وبطبيعة الحال، تعد التدخلات القائمة على المساعدات النقدية ودعم اللاجئين من أجل دخول سوق الوظائف (بالرغم من أن معظم فرص العمل المتاحة في سوق العمل غير الرسمي لا تصنفها المنظمات الدولية أنَّها عمل رسمي) من أفضل طرق مساعدة اللاجئين لأنها تحفظ لهم ماء

١. منظمة العمل الدولية (2016) التصدي للأزمة العالمية للاجئين: من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمه
https://www.amnesty.org/download/Documents/POL4049052016ARABIC.PDF

٢. Mallett R, Hagen-Zanker J, Majidi N, Cummings C with Sturge G, Schaefer K and Vidal P (2017) *Journeys on hold: How policy influences the migration decisions of Eritreans in Ethiopia* ODI Working Paper 506
(رحلات مُعلَّقَة: كيف تؤثر السياسة في نقاشات هجرة الإريتريين في أثيوبيا)
http://bit.ly/ODI-Eritreans-Ethiopia-2017

٣. World Bank (2017) *Program-for-results information document* (*PID*) *concept stage*
(مرحلة المفهومات لوثيقة معلومات البرنامج مقابل النتائج)
http://bit.ly/WorldBank-JobsCompact-Ethiopia

٤. Barbelet V, Hagen-Zanker J and Mansour-Ille D (2018) *The Jordan Compact: lessons learnt and implications for future refugee compacts*
(العقد مع الأردن: دروس مستفادة ومضمونات لعقود اللاجئين المستقبلية)
http://bit.ly/ODI-JordanCompact-lessons-2018

وجههم بدلاً من تلقي مساعدات مادية بحتة ولأنها تمنحهم خياراً، لكنَّ هذه الطريقة لا تساعد إلا عدداً محدوداً منهم. فهناك عدد كبير من الأسباب، سواء أكانت مرتبطة بالأوضاع والخبرات الشخصية أم حالة البطالة الهيكلية قد تحول دون انخراط المرء في العمل.

نزع الطابع السياسي عن حماية اللاجئين

يتجلى تحول المسؤولية في 'النجاح' الذي يمكن أن يحققه المرء في وضع لجوئه في بوركينا فاسو التي تقدم لنا مثالاً ملموساً كما يوضحه البحث العرقي الذي أجريته هناك على اللاجئين الحضريين الماليين في بوبو-ديولاسو.

أميناتا لاجئة من مالي تبلغ من العمر ٨٠ عاماً وهي من ذوات الإعاقة الحركية وكانت تعاني من مشكلات صحية وتعيش في منزلها مع حفيدتها. وصنفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أميناتا على أنها لاجئة مستضعفة حالها في ذلك حال حفيدتها التي صُنِّفت كذلك أيضاً على أساس أنها قاصر تعيش مع جدتها المسنة المريضة. وكانت أميناتا وحفيدتها تتلقيان مساعدة نقدية كل شهر تقريباً واستمر هذا الوضع لمدة ثلاث سنوات ونصف، لكنَّ المساعدات توقفت في يناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٦. وعزت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي في بوركينا فاسو سبب توقف هذه المساعدات إلى عدم وجود التمويل وإلى أنَّه لا داعي لتقديم هذه المساعدات إلى اللاجئين الحضريين ولكن لا مانع من تقديمها في حالة وجود تمويل واستعداد كافيين. وعندما اتُّخِذَ قرار توقف المساعدات، وعد ممثلو المفوضية أنَّهم سيستمرون في تقديمها إلى اللاجئين المصنفين بأنَّهم مستضعفين. ورغم هذا الوعد، ما زالت أميناتا وحفيدتها لا تتلقيان أي مساعدات ولا أي دعم. وفي عمرها هذا وبالنظر لمسؤوليات رعاية حفيدتها المنوطة بها، كيف يمكنها أن تستفيد من "جميع الفرص المتاحة للاجئين في المدن" (وجهة نظر تكررت كثيراً على ألسنة الفاعلين الإنسانيين عندما تناقشت معهم بشأن المساعدة الإضافية التي تأتي بعد)؟ وهناك تصور عام بأنَّ اللاجئين الحضريين، حتى أولئك المصنفين على أنَّهم مستضعفون، محاطون بفرص العمل خاصةً في مكان مثل بوركينا فاسو حيث يحق للاجئين من مالي العمل، أو حيث يمكن لأحد الأفراد منهم الحصول على عمل في شبكته المغلقة ما يعني قدرته على دعمهم.

وثمة دراسات كثيرة تناولت السبب في عدم نجاح فكرة الإنماء كعامل من عوامل النُّمو الاقتصادي بجميع أشكاله وصوره وخاصة على المدى البعيد بدلاً من الوضع القائم من محاباة أشخاص واستبعاد آخرين وتهميشهم.[٢] وقد أصبحت 'مشكلة اللاجئين' تنحصر في الوصول إلى سوق العمل بدلاً من اقتصارها على طابع سياسي يتعلق بعدم المساواة، والإقصاء، والنِّزاع، والاستغلال، وعدم تكافؤ علاقات القوى وما إلى ذلك. ومن ثم فقد اُستبدِّلَت بالقضايا الإنسانية والاجتماعية والسياسية حلول سوق العمل. وتعزو الرؤية غير المُسيّسة هذه الصعاب التي يواجهها اللاجئون إلى عدم تمكنهم من الوصول إلى الوظائف ولكنَّها لم تتناول على الإطلاق كيف ولماذا أصبح هؤلاء الأشخاص لاجئين في المقام الأول.

وعلى مدى أكثر من عقدين، أثارت دراسات الهجرة القسرية واللاجئين التساؤلات حول فئة 'اللاجئين' وكيفية تمثيل وعرض صور الذين صُنِّفوا بالفعل على أنَّهم لاجئون من أجل تسليط الضوء على مدى تأثير هذا الوصف أو هذا التصنيف في حياتهم وتمثيلهم ولغتهم بالإضافة إلى تأثيره أيضاً في الممارسات والسياسات المستمدة من هذه الخطابات. واليوم، هناك ميل بين جموع الباحثين للتركيز على كيفية تمكين اللاجئين من أن يكون لهم القدرة الاقتصادية أو من توفير بيانات حول كيفية دعمهم في الوصول إلى سبل كسب رزق خاصة بهم أيضاً. وما يُنظَرُ إليه الآن بوصفه أقل أهمية رغم أنَّه ما زال بالتأكيد حيوياً للغاية لهو بيت القصيد فيما يتعلق بالحماية ومدى تأثير هذه الخطابات والممارسات الليبرالية الجديدة على حياة اللاجئين.

نورا باردِيللي *nora.bardelli@qeh.ox.ac.uk*
مرشحة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة،[٣] قسم التنمية الدولية في جامعة أكسفورد *www.qeh.ox.ac.uk*

١. Scott-Smith T (2016) 'Humanitarian neophilia: the 'innovation turn' and its implications', *Third World Quarterly* 37(12), p2238 http://tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01436597.2016.1176856
('التجديدية الأنسوية: 'نقلة الإبداع' ومضموناتها'، العالم الثالث)
٢. انظر مثلاً
Rist G (2014) *The History of Development: From Western Origins to Global Faith*
http://bit.ly/Rist-G-Development-2014
(تاريخ التنمية: من الأصول الغربية إلى العقيدة العالمية)
٣. زميلة، مؤسسة العلوم الوطنية السويسرية

الحماية المجتمعية بقيادة اللاجئين: إعادة رسم تصور مساعدة اللاجئين

إيڤان إيستون-كالابريا وكايت بينكوك

تمثل المساعدة التي يقدمها اللاجئ إلى اللاجئ دوراً محورياً في حياة كثير من المُهجَّرين، وسيساعد إدراك هذه الحقيقة إعادة رسم التصورات حول الطرق التي يمكن أن تكون أكثر استدامة وتمكيناً.

عادة ما يشير مصطلح 'الحماية الاجتماعية' إلى البرامج والسياسات التي تهدف إلى خفض الفقر والاستضعاف والمخاطر التي قد يواجهها السكان. وعادة ما تكون هذه البرامج عبارة عن مبادرات تقودها الحكومة. لكن استخدام المصطلح أصبح أكثر شيوعاً في التنمية الدولية، إذ يسعى الفاعلون الدوليون جاهدين لرفع الفقر بالتعاون مع الدول أو في غيابها.

وتضم الحماية الاجتماعية للاجئين أيضاً الجهود التي تبذلها مجتمعات اللاجئين أنفسهم في تحقيق الدعم الذاتي. ويكشف بحثنا في أوغندا وكينيا[1] عن الطرق التي يعمل بها اللاجئون في توفير الدعم والحماية والمناصرة وتغيير الآفاق المستقبلية لمجتمعاتهم. ويتضمن هذا النوع من المساعدات التي نطلق عليها اصطلاحاً عبارة 'الحماية الاجتماعية بقيادة اللاجئين' النشاطات التي تتصدى لمشكلات الضعف، وذلك عن طريق توفير عدة خدمات مثل الغذاء، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية، لكنها أيضاً تتضمن المناصرة، وما ينتج عن ذلك من تغيرات في البنى المحلية والدولية مثل القوانين والمنظومات الإنسانية التي قد تكون حجر عثرة أمام وصول اللاجئين إلى تلك الخدمات بدلاً من أن تساعدهم في ذلك.

الحماية الاجتماعية بقيادة اللاجئين

عادة مايفترض الفاعلون الإنسانيون أنَّ الحماية الاجتماعية في كل من كينيا وأوغندا تقع بالكامل ضمن سيطرة الحكومة ومبادراتها، وضمن المؤسسات الاجتماعية والفاعلين من منظمات المجتمع المدني. لكنَّ هذا الافتراض فيه إشكالية كبيرة جداً إذ يقوده تصور غير صحيح بأن اللاجئين عبارة عن متلقين سلبيين للمساعدة وخاملين. ورغم تزايد التركيز في البحوث، وصناعة السياسات الخاصة باللاجئين من أجل الاعتراف بقدرات اللاجئين والتأكيد عليها، ما زالت الحماية الاجتماعية بقيادة اللاجئين دون المستوى المطلوب في الاستقصاء والبحث في الدوائر الأكاديمية ولدى صانعي السياسات والمزاولين.

وبما أنَّ اللاجئين في المناطق الحضرية لا يحصلون على شيء من ضرورات الحياة الأساسية كالغذاء والمأوى، عليهم أن يبحثوا عن طرق تضمن لهم الاعتماد على أنفسهم. لكن المنافسة ضمن الاقتصادات المحلية والتمييز و عدم القدرة على الحصول على تصريحات العمل ومحدودية الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية أو عدم وجود هذا الاعتراف أصلا كل ذلك يمثل عائقاً أمام قدرة اللاجئ الفردي على تحقيق 'الاعتماد على الذات'. ولمواجهة هذا التحدي، ظهرت مجموعات رسمية وغير رسمية ومنظمات أخرى يقودها اللاجئون من أجل أن تقدم طرقاً أخرى بين اللاجئين لكي يعتمدوا على شبكات المساعدة ويساهموا بها فيما يتجاوز الطرق المحدودة التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها. وتبين من خلال بحثنا في كينيا وأوغندا أن منظومات المساعدة هذه يمكن تنظيمها على أسس قبلية وعرقية أو قومية لتحقيق التضامن، ومثال تلك المنظمات منظمة مجتمع بانيامولنجي في نيروبي، وجمعية الجالية الصومالية في كامبالا، وقد تكون أيضاً دينية في أصلها بمشاركة المساجد والكنائس في المدينتين في مساعدة عائلات اللاجئين.

وإضافةً إلى المنظمات غير المعتمدة على الدين أو الثقافة هناك أيضاً المنظمات الرسمية وغير الرسمية القائمة على المجتمعات المحلية التي أسسها اللاجئون أنفسهم. وتتخذ هذه المنظمات أشكالاً مختلفة، وبعضها يحقق الترابط فيما بينها مع الشبكات الدينية، والثقافية غير الرسمية للدعم التي وصفناها آنفاً. وفي نيروبي، تقدم الشركات الاجتماعية التي يقودها اللاجئون مثل لاأفريكانا التدريب لكل من اللاجئين والمواطنين المحلين في مجالات الفنون، والحياكة ثم تعيد استثمار ربع مبيعات منتجاتهم في مشروعات تهدف إلى دعم الأطفال المستضعفين من المجتمع المحلي ومجتمع اللاجئين، وتقدم لهم رسوم التحاقهم في المدرسة. أما منظمة يورايز (URISE) في كمبالا فتقدم أيضا التدريب للشباب بما في ذلك التصميم الغرافي والطباعة على القمصان والموسيقى، وتسجيل الفيديو، ومحو الأمية الحاسوبية بهدف رفدهم بالمهارات الضرورية لدعم أنفسهم وبناء مستقبل أفضل لهم. وهناك مجموعات أخرى مثل ريفيوجي كير (RefugeeCare) في نيروبي تركز على توزيع الغذاء، والملابس للاجئين المحتاجين. وهناك منظمات أخرى مثل كوبسيه (Kobciye) في نيروبي، وأمل من أجل اللاجئين في العمل (Hope for Refugees in Action) في كمبالا ممن تُشغِّل المدخرات وتقرض الجمعيات التعاونية والبرامج التدريبية على الأعمال لتمكن الأعضاء من بدء خططهم المولدة للدخل.

ومن المجموعات الأخرى مجموعة توكل (Tawakal)، وصندوق إنقاذ العالم (Save World Trust) في نيروبي إذ توفر تلك

المجموعات الخدمات الاستشارية وخدمات الصدمات النفسية للاجئين (وعلى الأخص منهم النساء اللاجئات) ممن يواجهون تحديات كبيرة في التغلب على الصدمات التي عانوا منها، والتغلب على المشكلات الصحية العقلية. وهناك من المنظمات من تركز على النشاط السياسي مثل: نشطاء جنوب السودان الذين يعملون في مختلف أنحاء كمبالا، ونيروبي للتنسيق من أجل نشاطات بناء السلام في بلادهم الأصلية، وهناك أيضاً اتحاد الكونغوليين في الخارج الذي يسعى إلى تغيير صورة بلاده ومناصرة إنهاء الحرب. وتمثل هذه النشاطات حماية اجتماعية تتجاوز المستوى الفردي؛ لأن تحسين أمن البلاد الأصلي يمكن اللاجئين من العودة إليها طوعاً، ويُمكّن من تعزيز جهود بناء السلام، وكذلك جهود المناصرة تركز في الغالب على بناء الخدمات الاجتماعية الوطنية أو إعادة بنائها.

وحتى ضمن المخيمات والتجمعات (حيث تقدم المساعدات الرسمية ويسهل الوصول إليها) يبحث اللاجئون عن طرقهم في دعم أنفسهم ودعم مجتمعاتهم. فهناك واحدة من المنظمات المجتمعية في تجمع ناكيفالي التي تعتمد على المهارات المهنية لطبيب ومحام، وكلاهما لاجئان، وذلك لمعالجة الأفراد من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغيري الجندر وثنائيي الجنس (إل جي بي تي آي) في بيوتهم في الليل من أجل مساعدتهم بتغلب وصمة العار التي قد تلحق بهم إذا ما ذهبوا إلى العيادات في المخيم. ونظراً لأن المثلية الجنسية من القضايا المحظورة قانوناً في أوغندا، وبما أن العيادة في المخيم تضم كوادر أوغنديين، يقع الخطر على الـ (إل جي بي تي آي) من ناحية التمييز ضدهم، وربما يتعرضون للاضطهاد إذا ما عرفوا بأنهم كذلك، وهنا تأتي هذه المنظمة المجتمعية لتسد فجوة مهمة جداً في تقديم المساعدة لإحدى المجموعات المهمشة من اللاجئين. وتدرب مؤسسة واكاتي (Wakati Foundation) الشباب غير الناشطين في مجال الإنشاءات للمساعدة في بناء البيوت للعائلات المستضعفة ممن كانوا ينامون تحت البطانيات البلاستيكية. وهناك أيضاً مجموعات نسوية صومالية غير رسمية ترحب بالواصلين الجدد وتعرض عليهم الطعام والمأوى والمحبة والود عندما تكون مكاتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مغلقة.

وقد أخبرنا كثير من اللاجئين أنَّ مقدمي المساعدات الرسمية عادة ما يكونون آخر ملاذ لهم عندما يحتاجون إلى شيء ما. ففي كل من كينيا وأوغندا تتراكم القضايا الكبيرة لدى الهيئات المتعلقة باللاجئين وذلك مما يجعل اللاجئين يحجمون عن السعي للحصول على الخدمات التي تقدمها الجهات الرسمية، كما أنَّ للاجئين مخاوفهم إزاء قضية الفساد. وهناك أيضاً الصفة الحيادية التي اتسم بها الاستثمار في مستقبل اللاجئين بل لم يكن هناك استثمار حقيقي في هذا المجال، وقد ربط المستجيبون للدراسة بين تلك الصفة وخدمات الجهات الرسمية ووصفوها بأنَّها عوامل رئيسية مؤثرة تدفعهم نحو تفضيل المجموعات الصغيرة والمحلية. فهؤلاء اللاجئون يتسلمون المساعدة من الأشخاص الذين يعرفونهم، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى تعزيز العلاقات فيما بينهم فتتجاوز حدود مقدم الأعمال الخيرية ومتسلمها.

تحسين الدعم للحماية الاجتماعية بقيادة اللاجئين

هناك جهودٌ تبذل في الحماية الاجتماعية بقيادة اللاجئين وتدعمها التمويلات من الجهات الدولية، فمنذ عام ٢٠٠٩، على سبيل المثال، استخدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين صندوقها الخاص بالحماية الاجتماعية لتقدم المنح الصغيرة للمشروعات التي ينظر اللاجئون إليها ويتصورونها وينفذونها بأنفسهم، وهي تسمى مشروعات المساعدة الذاتية للاجئين. وغالباً ما واجهت المنظمات غير الحكومية العاملة مع المجتمعات اللاجئين انتقادات على أساس أنَّ فهمها لهذه المجتمعات مُبسَّط زيادة عن اللزوم، وأنَّ ذلك ينفصل انفصالاً كبيراً عن السياقات الأوسع نطاقاً التاريخية

هؤلاء اللاجئين البوروندين الشباب في قرية كاشوجوا، أوغندا، هم أعضاء في جمعية اللاجئين الموهوبين الأيتام. "نحن نتحدث الإنجليزية ونصنع السلال والقبعات ونغني معاً ونمارس الرياضة معاً. نحن عائلة الآن. نبيع ما نصنع ونتشارك بما نكسب مع الجميع. في كيروندي، يقول المثل الشعبي 'إذا عملنا معاً نستطيع أن نحسّن من حياتنا جميعاً.'"

منها والإقليمية والوطنية. وبتحسين مستوى فهم السياقات التي تحدث بها نشاطات الحماية الاجتماعية بقيادة اللاجئين، تصبح الصورة أوضح من ناحية الشروط والظروف التي تُمكّن الجهات الفاعلة الخارجية من أن تقدم الدعم الأفضل والأكثر كفاءة أو المشاركة مع اللاجئين أنفسهم.

وأشار البعض من هذه المجموعات إلى بعض التحديات الأساسية التي واجهتهم، ووصفوا أنَّ أهم واحد منها هو عدم القدرة على عقد الشراكات مع الجهات الفاعلة الأكثر قوة ونفوذاً، تلك التي يمكنها أن تقدم التمويل والتدريب للمجموعات لإعطائها الفرص للنمو وزيادة الأثر والاستدامة. فتأسيس الشراكات بدلاً من دعوة اللاجئين للمشاركة في تنفيذ البرامج المُحدَّدة مُسبَّقاً أو الحشد لها يعني أن الفاعلين في مجال الحماية الاجتماعية بقيادة اللاجئين يمكنهم أن يحافظوا على الخصائص المطلوبة لتجعلهم في وضع أفضل للوصول إلى المجتمعات الفقيرة.

وبالإضافة إلى فهم متى وأين يمكن أن تقدم الشراكة التمكين المطلوب، من المهم أن نلاحظ أهمية تأسيس أجندة الحماية الاجتماعية التحويلية التي لا تتوقف عند حماية الناس أنفسهم من المخاطر المرتبطة بالفقر، بل تتعدى ذلك لتواجه الأسباب الهيكلية للفقر، وكل ذلك يتطلب عملاً متماسكاً. ويمكن تلمس هذه الحاجة للتضامن من خلال بناء اتحادات المنظمات بقيادة اللاجئين فضمن إطار الاتحاد، يمكن للمنظمات الأعضاء أن تتصدى لقضايا مشتركة فيما بينها. ومن حيث المبدأ يمكن للشبكات أن تكون طريقة لتبادل الخبرات والمعارف، وأن 'تشكل رافعة' لتقوية المنظمات الأقل رسوخاً. ثم لا بد من تعزيز الشبكات لأنَّ ذلك يجعل المنظمات التي يقودها اللاجئون أكثر ظهوراً ورسمية، كما أنَّها قادرة على فتح قنوات عدة للمناصرة. ومع أنَّ هذه الجهود الرامية إلى الترويج للتضامن في كامبالا ونيروبي ما زالت قيد التنفيذ، يصعب تحقيق التماسك الاستراتيجية لعدة أسباب أهمها انعدام الثقة إذ تنتاب اللاجئين شكوكٌ حول شركاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء التشغيليين وأنَّ هؤلاء الشركاء قد يستخدموا أفكار المنظمات بقيادة اللاجئين لأنفسهم ومصلحتهم، ولا شيء كثير يمكن لتلك المنظمات أن تفعله لإيقاف ذلك التفكير. وهذا ما يجعل المنظمات التي يقودها اللاجئون أقل ميلاً لمخاطبة المنظمات الوطنية والدولية حتى لو كانت هذه المنظمات من ناحية النظرية على الأقل مصدراً محتملاً للتمويل أو غير ذلك من المساعدات. وانعدام الثقة هذا لا يساهم فحسب في العزلة التي غالباً ما تعمل فيها المنظمات بقيادة اللاجئين، بل يمنع أيضاً حصولهم على الفرص من أجل رفع وعي الجهات الأخرى حول وجود هذا النوع من الحماية الاجتماعية، وأهميته.

وهناك أيضاً خطرٌ أخر يتمثل في أن المنظمات الدولية تنظر لنشاطات الحماية الاجتماعية بقيادة اللاجئين على أنها طريقةٌ للتوفير المالي، وذلك عن طريق تحويل العمل إلى المنظمات الأخرى (حتى لو كانت تلك المنظمات دون المستوى المطلوب من الموارد) وبالنتيجة يقع خطر انخفاض جودة المساعدات. وعلى المنظمات الدولية والشركاء المحليين أن يبقوا على علم بقضايا عدم المساواة الموجودة بين مختلف أشكال المساعدات التنظيمية، ويجب عليهم أن يتخذوا الإجراءات والخطوات اللازمة لضمان تقديم الدعم المناسب للعمل الحيوي للاجئين وتقديره.

وفي بحثنا هذا نتحدى الفكرة التي تقول إنّ المنظمات التي يقودها اللاجئون إنما هي جهات فاعلة هامشية، بل نقول إنَّها محورية في حياة كثير من المُهَجَّرين. ولا ينحصر دور اللاجئين في توفير شبكات الأمان القائمة على المجتمعات المحلية فحسب، بل تقدم أيضاً فرصاً حقيقية لإحداث التغيير في وضع مجتمعات اللاجئين إضافةً إلى وجودها كجهات فاعلة لتقديم المساعدات. لكنَّ كفاءة الحماية الاجتماعية بقيادة اللاجئين لا يمكن ضمانها إلا إذا استمر اللاجئون أنفسهم بقيادتها على اعتبار أنهم أفضل الجهات الموجودة في موقف يسمح لها بفهم هذه الحاجات أصلاً. أما الذين يفكرون في المشاركة مع المنظمات التي يقودها اللاجئون فلابد لهم أن يحافظوا على القرب الذي ينتهجه اللاجئون مع الأشخاص الذين يحتاجون للمساعدات، ويجب على تلك المنظمات أن تقدر هذا الوضع التقاربي، وإلا فإنها سوف تخاطر في فقدان ما يجعلها أصلاً جهات فاعلة مهمة ضمن منظومة المساعدات الإنسانية الدولية في المقام الأول.

إيڤان إيستون-كالابريا
evan.easton-calabria@qeh.ox.ac.uk
باحث

كايت بينكوك *kate.pincock@qeh.ox.ac.uk*
مسؤولة بحوث

مركز دراسات اللاجئين، قسم التنمية الدولية في جامعة أكسفورد
http://bit.ly/RSC-TheGlobalGoverned

١. 'The Global Governed? Refugees as Providers of Social Protection and Assistance'
(العالم المحوكم؟ اللاجئون بصفتهم مقدمون للحماية الاجتماعية والمساعدات) ضمن مشروع ممول من ESRC-AHRC يسعى إلى توثيق النشاطات وفهمها في أكثر من ستين مبادرة بقيادة اللاجئين عبر المناطق الحضرية (نيروبي وكامبالا) والتجمعات (ناكيڤالي) والمخيمات (كاكوما). المشروع بقيادة الباحث الرئيسي البروفيسور أليكساندر بيتس.

المساعدون القانونيون للاجئين

موسينغا تشيمانكيندا كريستيان

يواجه اللاجئون في كينيا عوائق كثيرة في الوصول إلى حقوقهم. وهنا يتبين الدور المهم الذي يمثله المساعدون القانونيون الذين هم أنفسهم لاجئون والذين يقدِّمون الدعم والتيسير لإنجاز العدالة للاجئين. فهؤلاء المساعدين القانونيين يقدمون خدمة حيوية تعجز عن تقديمها كثير من المنظمات غير الحكومية ذات النطاق والموازنات المحدودة وغير الكافية.

يواجه اللاجئون في كينيا تحديات كثيرة. فإضافة إلى طول المدة التي تستغرقها عملية الاعتراف بصفة اللاجئ أو رفضها، تشتمل هذه التحديات على عدم القدرة على الوصول إلى الوثائق والخدمات بما في ذلك عمليات تسجيل اللاجئين والأعمال وإصدار تراخيص العمل، ونجاح الطلاب، والحسابات المصرفية، وأرقام الضمان الاجتماعي، ووثائق السفر، والاتصالات من خلال الهاتف المحمول. كما يواجه اللاجئون أيضاً مشكلات تتعلق بمضايقات الشرطة وملاحقتها، وعدم الدراية الكافية بموضوعات اللاجئين وقضاياهم، وتفشي المواقف السلبية والتمييزية من السكان المحليين بالإضافة إلى وجود عوائق تحول دون الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية.

وللتصدي لهذه المشكلات، دربت منظمة غير حكومية اسمها كيتو تشا شيرا بعض اللاجئين في نيروبي بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ليكونوا مساعدين قانونيين يدعمون زملاءهم اللاجئين. والمساعد القانوني هو شخص تلقى تدريباً على المبادئ القانونية أو لديه خبرة قانونية عملية لا بأس بها ويقدم المساعدة القانونية لتيسير إحقاق الحقوق وإنجاز العدالة. وغالباً ما يشرف على عملهم أحد المحامين أو مكتب محاماة أو أي مؤسسة قانونية.

ويرتكز عمل المساعدين القانونيين إلى توعية مجموعات اللاجئين والسلطات العامة بحقوق اللاجئين من خلال منتديات النقاش وورشات العمل وجلسات التدريب والمؤتمرات، كما يساهمون في برامج بناء القدرات للسلطات حتى تتمكن من التعامل الملائم مع قضايا اللاجئين والمُهجَّرين وإيقافهم والقبض عليهم واحتجازهم وكيفية إصدار وثائق اللاجئين والتحقق منها. ويساهم المساعدون القانونيون في نشاطات رفع الوعي لممثلي الحكومة حول قضايا اللاجئين.

ويعمل المساعدون القانونيون على تمكين مجتمع اللاجئين من خلال تبصيرهم بحقوقهم والتزاماتهم وتوعيتهم بكيفية التصرف عند إيقافهم أو القبض عليهم أو احتجازهم وكيفية التواصل مع السلطات بشأن مسائل التوثيق. ويقدم المساعدون القانونيون للاجئين وطالبي اللجوء المعلومات المتعلقة بطلبات اللجوء الخاصة بهم ووضعهم كلاجئين بالإضافة إلى المشورة بشأن قضاياهم وإحالتها ومتابعتها. كما يناصرون إطلاق سراح المعتقلين من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهجرين المحتجزين في مراكز الشرطة، والسجون، وأماكن الاحتجاز، ويرافقون اللاجئين في زياراتهم للمنظمات والمؤسسات لطلب المساعدة في مختلف القضايا الاجتماعية (على سبيل المثال إلى مراكز الشرطة من أجل الإبلاغ عن الجرائم).

وبصفتي محامي، لدي خلفية قانونية ويعني ذلك أنَّه على واجب مساعدة مجتمعي لذلك أصبحت مساعداً قانونياً للاجئين. ويتمتع المساعدون القانونيون بالقدرة على الاضطلاع بما لا يمكن للمنظمات غير الحكومية الكبيرة الاضطلاع به نظراً لمحدودية موازنتها ومحدودية نطاق عملها. فعلى سبيل المثال، لدي القدرة على التدخل في قضايا اللاجئين (خاصةً فيما يخص اعتقال اللاجئين ومضايقتهم) في أي وقت من الليل أو النهار بما في ذلك العطلات الأسبوعية والإجازات، أما المنظمات الكبيرة فلا يمكنها التدخل سوى في ساعات العمل. ونقدم المشورة للاجئين بشأن قضاياهم ونحيلها ونتابعها ونقدم لهم التعليقات، ما يغنيهم عن دفع تكاليف الانتقال إلى المنظمات غير الحكومية التي تبعد جميع مقراتها ومكاتبها عن المكان الذي يعيش فيه اللاجئون. والأكثر أهمية في ذلك أنَّ المساعدين القانونيين يستقرون في المكان الذي يعيش فيه اللاجئون. فنحن نتعامل مع اللاجئين يومياً لأنَّ أغلبنا لاجئون أيضاً ونعيش معهم بصفتنا جزء من مجتمع اللاجئين. ولقد أنشأنا في المجتمع الذي أعيش وأعمل فيه منتدى يستطيع اللاجئون من خلاله تبادل أفكارهم بشأن الموضوعات القانونية وسبل كسب الرزق.

وفي أثناء عملي بصفتي مساعد قانوني لاجئ، قدمت المساعدة لكثير من اللاجئين. أذكر منهم أحد اللاجئين الكونغوليين الذي أقام مشروعاً دون استصدار ترخيص بذلك فقُبِضَ عليه بتهمة الإقامة في نيروبي بصورة غير شرعية. وكان قد سَبق له أن تقدم لاستصدار ترخيص عمل تجاري لكنَّ السلطات المحلية رفضت

لأنها شعرت أنَّ أوراقه الثبوتية الشخصية غير كاملة. ولكني دافعت عنه من أجل إطلاق سراحه من خلال إثبات أنَّ أوراق التسجيل الخاصة به (التي أصدرتها له الحكومة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) صدرت له في نيروبي ما يعطيه الحق في العيش فيها. ثم بعد إطلاق سراحه، عَملتُ على مساعدته من أجل استصدار الترخيص حتى يستطيع مواصلة عمله بصورة شرعية في نيروبي.

كما ساعدت أيضاً إحدى اللاجئات الصوماليات التي كانت تعيش في مخيم داداب للاجئين من خلال مناصرة قضيتها نيابة عنها أمام الأمانة العامة لشؤون اللاجئين في نيروبي عندما كانت هذه اللاجئة بصدد التعامل مع الطلبات المعقدة من الناحية اللوجستية من أجل استصدار أوراق الاستعداد للالتحاق بوالدتها التي أُعيدَ توطينها في الولايات المتحدة الأمريكية. وتضمن تدخلي لمساعدتها نيابةً عنها اصطحابها إلى مكتب الأمانة العامة لشؤون اللاجئين وجنبتها بذلك أي تأخير.

وما زالت هناك بعض التدابير والخطوات التي ينبغي اتخاذها لجعل حياة اللاجئين آمنة من الناحية القانونية في نيروبي. ما يفعله المساعدون القانونيون الآن هو محاولة الضغط على حكومة كينيا من أجل تطبيق جميع أحكام قانون اللاجئين الصادر في عام ٢٠٠٦ لضمان حصول اللاجئين على الحماية الكاملة في كينيا.وعلينا مطالبة الحكومة بتيسير الاندماج المحلي وفتح الأبواب أمام اللاجئين لجعلهم يشعرون بالترحاب والسلامة إذ لا يستطيع كثيرٌ منهم العودة إلى بلدانهم الأصلية وفي الوقت نفسه لديهم فرص ضعيفة في إعادة التوطين. ومن إحدى طرق المناصرة تلك وضع برنامج دائم لرفع الوعي لدى رجال الشرطة وغيرهم من موظفي الإدارة العامة من أجل بناء قدراتهم للتعامل مع قضايا اللاجئين إذ ينبغي لكل من اللاجئين والسلطات الحكومية معرفة حقوق اللاجئين كما يجب أن يمتلكوا القوة والمعرفة اللازمة لإحقاق هذه الحقوق. وهذا هو الشغل الشاغل للمساعدين القانونيين للاجئين الذين يعملون على تحقيقه.

موسينغا تشيمانكيندا كريستيان
laface.musenga07@gmail.com
مساعد قانوني للاجئين، نيروبي

كوبسيه: تمكين اللاجئين الصوماليين في نيروبي

أفراح حسن

أنشأ أحد اللاجئين الصوماليين مركز موارد كوبسيه الذي يديره الآن أولاده من بعده لتمكين اللاجئين الصوماليين في إيستلي ونيروبي.

في أوائل التسعينيات، كان أبي واحداً من ملايين اللاجئين الذين فروا من النِّزاع الأهلي الذي اجتاح الصومال. ومقارنةً بكثير من الناس، يعد أبي محظوظاً لأنَّه نال قسطاً من التعليم وتمكن من الحصول على منحة دراسية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعيد توطينه. ومن هناك، عمل أبي على إحضار أفراد أسرته الذين كانوا صغاراً ليستقر في نهاية الأمر في تورنتو في كندا. وكان الهروب من النِّزاع العنيف والاستقرار في مجتمع جديد سببي إثارة حماس أبي لمساعدة أبناء مجتمعه الأصلي. وبدأ ذلك كله في عام ١٩٩٣ عندما ساعد والدي الموجة الجديدة من اللاجئين الصوماليين الذين وفدوا إلى تورونتو فارين من الحرب، وما زال مركز كوبسيه الذي أسسه والدي مستمراً حتى يومنا هذا ليقدم الموارد للمجتمع المحلي في حي إيستلي في نيروبي، كينيا. وفي السنوات اللاحقة للتأسيس، لم تخل مسيرة المركز من تحديات لكنَّه مع ذلك تمكن من النمو والاستمرار. ويكمن سر نجاح مركز كوبسيه في تفاعله مع المجتمع المحلي وقدرته على اكتساب الشرعية والثقة داخل إيستلي.

تعني كلمة كوبسيه بالصومالية 'التمكين'، ومن هنا جاء مركز كوبسيه لتقديم الموارد لمساعدة المستضعفين (بمن فيهم اللاجئون غير المصطحبين لوثائق رسمية) داخل مجتمع إيستلي كما يوفر لهم التدريبات على المهارات مثل محو الأمية الحاسوبية، والتفصيل، والحياكة، وغيرها من البرامج الأخرى. ويهدف مركز كوبسيه إلى إعداد الأفراد وتزويدهم بالمهارات اللازمة التي سوف تمكنهم من بناء قدراتهم ومن ثم تؤدي بهم إلى الحصول على مزيد من الفرص. ويعمل المركز على تحديد حاجات المجتمع من خلال المشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع المحلي ويتضمن ذلك تنظيم الفعاليات الضرورية لإدامة مشاركة الشركاء الراسخين في المجتمع المحلي.

وبعد وفاة أبي في ٢٠١٢، رجعت أنا وأختي إلى نيروبي لنسير على خطاه. والحقيقة أنَّنا استوطنا في كندا كلاجئين في سن مبكرة جداً، وترعرعنا في بيئة تختلف كل الاختلاف عن بيئة بلدنا الأصلية

وثقافتها ومجتمعها، وهذا ما جعلنا نشعر بالدهشة في بادئ الأمر عندما لاحظنا وجود طلب كبير على مركز كوبسيه ولمسنا أثره في إيستلي. ورغم إدراكنا جيداً للتحديات التي يواجهها اللاجئون الصوماليون خاصة في كينيا، يبدو أنَّ فهمنا لظروف اللاجئين الحضريين لن يتحقق إلا بعد عملية تعلم مسهبة أهم ما فيها تعلم كيفية وضع برامج فعالة تراعي حاجات الفئات المتنوعة من اللاجئين الصوماليين وتستجيب لها في الوقت نفسه. فإيستلي مجتمع ديناميكي تتعدد خلفيات أفراده وخبراتهم وجميعهم نشؤوا وترعرعوا داخل منطقة حضرية عالية الكثافة السكانية. والتكيف مع حاجات المجتمع وبناء الثقة والشرعية في الوقت الذي نعمل فيه على تنفيذ وصية أبينا جزء من عملية التعلم التي بدأناها.

ولقد ساعدنا اندماجنا في المجتمع واطلاعنا على الموضوعات والمسائل التي تهم أفراده على الاستمرار في تطوير مركز كوبشيا. كما ساعدتنا خبرتنا باعتبارنا من أوائل أسر الجيل الأول من المهاجرين في تكوين رؤية فريدة حول الكيفية التي يمكننا بها استحداث برامج جديدة وإشراك المجتمع المحلي. وتشبه بعض تحديات المرحلة الانتقالية التي يواجهها اللاجئون في كندا التحديات التي واجهها اللاجئون في إيستلي سواء أكان ذلك يتعلق بالوصول إلى الموارد أم التعامل مع الأطر القانونية التي تحكم وجودهم. كما ساعدتنا أوجه التشابه هذه بين خبرات اللاجئين في كندا ولاجئي إيستلي في تركيز كل من برامجنا وموضعنا في المجتمع ككل.

وضع البرامج الملائمة

بالإضافة إلى اشتهار إيستلي بأنَّها مركز تجاري إقليمي، فهي أيضاً وجهة آلاف من اللاجئين الذين يبحثون عن مكان يقيمون فيه مدة طويلة أو الذين يرغبون في الانتقال إلى بلدٍ آخر (البلدان الغربية على وجه الخصوص). فأقام كثيرٌ من اللاجئين مشروعات تجارية مزدهرة واندمجوا اندماجاً تاماً في المجتمع المحلي في حين يكابد غيرهم الحياة خاصة خارج البنية التحتية لمخيم اللاجئين الرسمي. وساعدنا فهم هذه العوامل في إنشاء إطارٍ يمكننا من خلاله فهم أوجه الاستضعاف وإدراكها والاستجابة لها من خلال التركيز على استهداف الأفراد الذين يمكنهم تحقيق أقصى استفادة من برامجنا.

وبسبب انخفاض معدلات التَّعليم الرسمي في إيستلي عن المجتمعات المجاورة الأخرى، انصب جل تركيزنا على تزويد الأفراد بمهارات ملموسة قابلة للتطبيق مثل محو الأمية الحاسوبية والتفصيل والخياطة وأساسيات الثقافة المالية. فعلى سبيل المثال، يهدف برنامج محو الأمية الحاسوبية الذي وضعناه إلى تعريف الطلاب بأساسيات وظائف الحاسوب إذ يمكنهم بعد ذلك من التعرض لمستويات أعلى من التدريب. ونقدم أيضاً برامجاً للتدريب على الحياكة والخياطة التي تكمل بدورها النشاطات التجارية في مجال المنسوجات في إيستلي التي يمكن أن تكون نقطة انتقال إلى فرص عمل محتملة داخل المجتمع المحلي. وعلى مدار السنوات الثماني الماضية من العمل ضمن برامج موثوقة ومتسقة، وفر مركز كوبشيا تدريباً للمهارات المهنية لمئات من الصوماليين.

ومنذ أمد بعيد، ترسخت النظرة السلبية في الأذهان حول اللاجئين الصوماليين في إيستلي،[1] وبلغت حدة التوترات ذروتها بحملات القمع التي مارستها الشرطة ضدهم في عام ٢٠١٤ فيما عُرِفَ باسم 'أوسالاما ووتش' (المراقبة الأمنية). وكان ذلك تحدياً كَبيراً أمام منظمتنا. وتعاملنا مع هذا الوضع بالانتقال من التدريب على التمكين والمهارات إلى المناصرة ورفع الوعي من أجل إيجاد فرصة للحوار للرد على هذه التصورات السلبية والقوالب النمطية التي رسختها الشرطة بحملاتها الأمنية. ونظمنا منتديات للنقاش مع السلطات المحلية والمكاتب السياسية، وحشدنا المسيرات

حلقة دراسية أسبوعية ينظمها مركز كوبسيه.

التي تدين وحشية الشرطة، وعملنا على تعزيز التماسك، ونظمنا اللقاءات الثقافية التي تسلط الضوء على مساهمات كل مجتمع في منطقتنا القريبة. كما أصدرنا بعض المطبوعات الأدبية التي تهدف إلى الرد على بعض القصص السلبية والشائعات التي باتت تلاصق فئة اللاجئين الحضريين خاصة الصوماليين منهم. وعلى الرغم من هدوء الأوضاع إلى حد كبير، ما زال وصم الإرهاب ملتصقاً باللاجئين الحضريين وما زالت تلك المفهومات موضع نزاع وتفاوض داخل مجتمع إيستلي.

واستمر أثر مركز كوبشيا في تناميه بفضل رؤية أبي التي كانت خارطة طريق لنا في طريقنا نحو التقدم والتطور. وأنا فخورة للغاية ومحظوظة لأنني تمكنت من المضي قدماً بهذه المنظمة التي تقدم المساعدة والدعم الدائمين للمجتمع الذي انحدر منه.

أفراح حسن *afrah.abdullahih@gmail.com*
مديرة مركز كوبسيه *www.kobciye.org*

١. انظر
Carrier N (2017) 'What Can We Learn From the "Little Mogadishu" Migrant Hub?' *Refugees Deeply*
('ما الذي يمكننا تعلمه من مركز لاجئي «مقاديشو الصغيرة»؟' في نظرة عميقة للاجئين)
http://bit.ly/Carrier-RefDeeply-Eastleigh

المنظمات التي يقودها اللاجئون السوريون في برلين

جينيڤر وود وإيڤان إيستون-كالابريا ويحيى الأوس

ما زال كثير من اللاجئين السوريين المقيمين في برلين والبالغ عددهم قرابة ٥٠ ألفاً يعتمدون اعتماداً كبيراً على مساعدات الدولة، وقد أنشأ بعض اللاجئين أيضاً دعماً جديداً في المبادرات المجتمعية الحيوية والنشطة.

يتلقى اللاجئون في المانيا دعماً حكومياً لا بأس به فكل طالب لجوء يُقبَل طلبه تُحدَّد إقامته في مدينة أو بلدة، ويحصل على إقامة مؤقتة، ويبدأ بعملية الاندماج في المجتمع. ومع أنَّ الواصلين الجدد في عام ٢٠١٥ أُسكنوا مبدئياً في النوادي الصحية للمدارس وغيرها من المأوي الطارئة، هناك الآن مساكن للاجئين بعيدة الأمد، وهناك جهود مستمرة تُبذَل لمساعدة اللاجئين في الحصول على شقق بأنفسهم.

وعندما يُمنَح حق الإقامة أو يصبح ذلك من الأمور المحتملة، يحضر اللاجئون دورة تدريبية للاندماج ليتعلموا فيها اللغة والثقافة، ثم يحضرون اجتماعهم الأول في مركز الوظائف ليتعرفوا على آفاق التوظيف. أما العاطلون عن العمل من اللاجئين فيتلقون مبلغاً شهرياً يكفي تلبية مصروفاتهم المعيشية. ويتلقى اللاجئون الدعم من البلدية التي ستقدم لهم التوجيهات المحلية، وبعض الأمور اللوجستية مثل النقل والخدمات الطبية والوصول إلى المنظمات والنوادي. لكنَّ العثور على وظيفة لا تتطلب الاعتراف بمؤهلاتهم أو اتقانهم للغة الألمانية من الأمور الصعبة، ولا يقل صعوبةً العثور على سكن لائق، فالسكن في برلين أصلاً مشكلة مزمنة يعاني منها صغار الدخل حتى قبل أن ننظر بحاجات اللاجئين وعائلاتهم.

ورغم الدعم واسع النطاق الذي تقدمه الدولة، هناك ثغراتٌ في الخدمات، وفي كثير من الأحيان لا تلبى الحاجات إلا من خلال المبادرات الشعبية المُوجودة في مختلف أنحاء البلاد. فهناك المئات من المشروعات والشبكات والمنظمات ومعظمها تأسس منذ عام ٢٠١٥.

وبدايةً، اتخذ دعم القاعدة الشعبية السورية في برلين شكل مساعدة اللاجئين على الوصول إلى المساعدات الطارئة واستكشاف الإجراءات الإدارية المطلوبة لطلب اللجوء، والتسجيل. ففي الأيام الأولى لوصول الأعداد الكبيرة للوافدين اللاجئين على سبيل المثال، عمدت مجموعات من اللاجئين السوريين، ومعظمهم كانوا من الواصلين الجدد أصلاً، إلى المرابطة في محطات القطار الرئيسية في ألمانيا من أجل توفير الخرائط للقادمين الجدد وتقديم الإرشادات والتوجيهات والنصائح حول التسجيل وإيجاد المأوى.

لكنَّ السنوات الثلاثة الماضية شهدت تغيراً ونقلةً من توفير المساعدات اللوجستية اليومية إلى توفير الدعم الإبداعي الثقافي والمجتمعي لتلبية حاجات اللاجئين النفسية والوجدانية العاطفية والشخصية. وفي كثير من الحالات سُجِّلَت هذه الجهود التي يقودها اللاجئون كمنظمات ألمانية إذ بلغ عدد منظمات مساعدة

السوريين ٧٥ منظمة في ألمانيا،[١] وحدد بحثنا أيضاً[٢] عشرةً منها موجودةً في برلين وحدها.

ومثال ذلك نادي السلام للثقافة والرياضة الذي أسسه أربعة سوريين منهم أستاذ جامعي وقاضٍ وصحفي ومترجم فوري ممن أدركوا الحاجة الماسة لتوفير الترجمة الفورية للاجئين السوريين وغيرها من خدمات الدعم اللوجستي لتمكينهم من تسجيل أنفسهم كلاجئين، وللتقدم بطلبات الحصول على وظائف والتعرف إلى المنظومات المعقدة الإدارية والتعليمية في ألمانيا. وقدم النادي أيضاً خدمات الإقامة لمدة ليلة واحدة مجاناً وذلك في ذروة وصول اللاجئين في عام ٢٠١٥ لتمكين الناس من الانضمام إلى الطابور الطويل في مكتب التسجيل القريب في الصباح الباكر التالي.

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، أصبحت المساعدة التي يقدمها مركز السلام أكثر تنظيماً وأكثر اتساعاً في نطاقها، وها هو يقدم المشاورة ضمن العروض التقديمية الإسبوعية التي تتطرق إلى مختلف الموضوعات، مثل كيفية البحث عمل والتقدم بطلبات العمل، أو كيفية تسجيل الأطفال في المدارس. وهناك أيضاً عرضٌ تقديمي شهري يتعلق بقصة نجاح لأي لاجئ من اللاجئين الذين حققوا شيئاً وأنجزوه في برلين، سواءً أكان ذلك في تأمين وظيفة له أم تحقيق مستوى أفضل في اللغة الألمانية. ويقدم النادي الآن مقهى للترويج للتبادل بين الثقافات وعدد من خدمات الدعم بما في ذلك ممارسة اللغة والرياضة والنشاطات وقت الفراغ (بما في ذلك ما يفيد اللاجئين ذوي الإعاقة) والمشروعات العابرة للثقافات والإبداعية.

اختلاف الغايات

من أكثر المنظمات الثقافية السورية رسوخاً في برلين منظمة مدى،[٣] وهي موجودةٌ في مركز تقافي مجتمعي اسمه أوملي ٣٥ ويقع في حي هادئ في برلين الغربية. ويقدم المركز الثقافي مكتباً ومساحةً لإقامة الفعاليات وفرصةً للتعاون مع الفنانين والنشطاء الألمان. وأسس منظمة مدى شخص اسمه صافي وهو لاجئ سوري، ويركز على الحوار والفنون والثقافة والمجتمع من خلال عرض برنامج ثقافي يتضمن إلقاء المحاضرات وأداء االأعمال المسرحية وعرض الأفلام والقراءات ومعارض الفنون. ولا يكاد يمر يومٌ إلا وتقام فيه فعاليات بما في ذلك ورشات العمل التدريبية على اللغة الألمانية، أو فعاليات خاصة بالأطفال والعائلات، وغيرها من نشاطات كثيرة يقصد بها إشارك المشاركين السوريين وغير السوريين على حد سواء.

وتقوم الفكرة وراء تأسيس منظمة مدى على الرغبة في التفاعل مع المجموعات الثقافية السورية الأخرى في برلين من الذين أبدوا تحفظهم في البداية لأنَّ صافي شعر أنَّ الثقافة السورية التي كان يفهمها لم تَحْظَ بالتمثيل، ولا الخبرة الصحيحين من خلال هذه المجموعات. ويعكس ذلك انقسام واسع وواضح بين المنظمات السورية التي يقودها اللاجئون في برلين إذ يسعى بعضها إلى تعزيز الأنماط المحافظة للثقافة السورية والدين والقانون، بينما يسعى البعض الآخر منهم إلى استخدام الثقافة السورية في الترويج للاندماج السوري، وتعزيز اللحمة الاجتماعية بين السوريين والألمان.

ومن المبادرات المهمة الثقافية التي يقودها اللاجئون المكتبة العربية الأولى في برلين التي أطلق عليها أصحابها أسم 'بيناتنا'.[٤] ويقوم على المكتبة فريق من المتطوعين الملتزمين، وتقدم كتباً باللغة العربية للقراء المحلين، وتروج التعلم للألمان، والغربيين، وتعرفهم بالثقافة العربية وآدابها. وجاءت الفكرة لماهر وهو ناشر ولاجئ من سوريا ومؤسس مشارك في مكتبة بينتنا في عام ٢٠١٦ نظراً لافتقار برلين للكتب العربية. وتمكن من بدء مشروعه في غرف ضمن مرفق ألماني لإسكان اللاجئين كان يستخدم في البداية للتعلم ولاجتماعات الجاليات هناك، ثم سرعان ما جمع الكتب المتبرع بها. ويستضيف المشروع أيضاً فعاليات أدبية يشارك فيها مقدمو العروض السوريون، والألمان، وتسعى تلك الفعاليات لاستغلال هذه الفرص للتبادل بين الثقافات، والتعلم فيما بينهما. وبهذه الطريقة ليست بيناتنا «مجرد مكتبة، بل هي أيضاً صالونٌ أدبي»، وذلك بحسب ما قالته دانا وهي مؤسسة مشاركة أخرى للمكتبة.

وفي فبراير/شباط ٢٠١٨ قدمت المكتبة العامة لبرلين عرضاً لمكتبة بيناتنا بالتشارك في فضائها للمكتبة، والآن أصبحت المكتبة مفتوحة لعامة الناس أربعة أيام في الأسبوع. لكنَّ المشكلة في ذلك أنه على المكتبة أن تعيد تنظيم كتبها ورفوفها وأثاثها مرة في الأسبوع لأنَّ المكتبة الأساسية ما زالت تستخدم تلك المساحة في الأيام الأخرى، ولعل ذلك يعني أنَّ هذا المكان الممنوح للمكتبة قد يكون مؤقتاً لا دائماً. وماهر شأنه شأن أي لاجئ آخر يسعى إلى سد الفراغ في حياته، يأتي إلى المكتبة كل يوم لأنَّها تذكره بعمله في النشر السابق في سوريا. فهو يرى في الكتاب أداة قوية لتيسير اندماج السوريين في ألمانيا.

يعزى النجاح في المنظمات التي يقودها اللاجئون ومبادراتهم في برلين في التصدي لمختلف حاجات اللاجئين إلى مرونة هيكلية تلك المنظمات وقابليتها للتكيف. فقد عدلت كثير من المنظمات مع مرور الوقت نشاطاتها بناءً على مهارات المتطوعين وحسب تغير الحاجات والاهتمامات لدى المشاركين. ومع أنَّ برلين كان ينظر إليها في يوم من الأيام على أنها مكان مؤقت للجوء، أصبحت الآن تشهد بداية حياة جديدة لكثير من الناس يجدون فيها هويتهم

الجديدة. لكنَّ غالبية المنظمات التي يقودها اللاجئون السوريون في برلين لا تنظر إلى أنفسها على أنها مستدامة، ذلك أنَّ من يقوم عليها معظمهم من المتطوعين، وأنها تعتمد على التبرعات، وغير ذلك من المصادر الآنية المؤقتة للتمويل. ومع أن ذلك يكشف حاجة ماسة إلى توفير التمويل الموثوق به ليمكنهم من الاستمرار في عملهم على المدى البعيد، هناك أيضا كثير من هذه العوائق التي يبدو أنها محتومة. فهذه المنظمات التي يقودها اللاجئون ما زالت فتية حديثة العهد، وقصة السوريين في برلين ما زالت في بدايتها.

جينيفر وود *jenn.m.wood@gmail.com*
مستشارة تربوية ومدربة للأذهان، برلين

إيڤان إيستون-كالابريا
evan.easton-calabria@qeh.ox.ac.uk
باحث، مركز دراسات اللاجئين ومرشح للحصول على درجة الدكتوراه في قسم التنمية الدولية، جامعة أكسفورد.
www.rsc.ox.ac.uk/people/evan-easton-calabria-1

يحيى الأوس *yalous@gmail.com*
صحفي وكاتب أعمدة مستقل، صحيفة سود دويتشه تسايتونغ الألمانية.

١. www.citizensforsyria.org
٢. أجري هذا البحث بتمويل كريم لمدة سنتين من مؤسسة تويوتا فاونديشن.
٣. http://bit.ly/Ulme35
٤. www.baynetna.de

التعليم الذي يقوده اللاجئون في إندونيسيا

توماس براون

توضح مبادرات التعليم التي يقودها اللاجئون في جاڤا الغربية في إندونيسيا قدرة مجتمعات اللاجئين على العمل مع الداعمين للتغلب على ثغرات الخدمات التي يواجهونها في البلدان المستضيفة، وتوضح مقاربة تمكينية ومستدامة تقودها المجتمعات إزاء مساعدة اللاجئين.

تسمح إندونيسيا لطالبي اللجوء واللاجئين بالعيش فيها إلى أن يجدوا سبيلاً لإعادة توطينهم من خلال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكنها لا تقدم لهم أي سبل قانونية للتجنيس، وتحظر عليهم العمل خلال فترة إقامتهم. ونتيجة لذلك يعيش قرابة ١٤ ألفاً من طالبي اللجوء واللاجئين منذ سنوات في وضع النسيان في إندونيسيا منتظرين البت في قرار إعادة توطينهم دون أن يكون لديهم أي حقوق رسمية وبقدرة محدودة على الوصول إلى الخدمات كالتعليم. وعندما تبين لدى لاجئي هزارى الأفغان الذين يعيشون في إقليم جافا الغربية الإندونيسية أن الاحتمالية قائمة بأن يخسر أولادهم عدة سنوات من التمدرس في هذه المرحلة الحرجة من حياتهم وإنمائهم، توجهوا إلى إطلاق مبادرة مستقلة بتأسيس عدد من المراكز التعليمية لخدمة جماعتهم.

وليست هذه المبادرة وحيدةً من نوعها، بل هناك عدة مبادرات أخرى في مجتمعات اللاجئين في كل أنحاء العالم أكثر مما نتصور ونتخيل. ولا بد من توفير بناء القدرات والإرشاد التوجيهي للمبادرات التي يقودها اللاجئون بحيث يتصدون للتحديات التي يواجهونها بأنفسهم بدلاً من حل المشكلة لهم، فهذه مقاربة تخدم في تمكين اللاجئين إذ تستخدم مهاراتهم وخبراتهم وتقدم لهم في الوقت نفسه الحاجات التي هم بأمس الحاجة لها بطريقة تستجيب لهم بأقل تكلفة ممكنة. وعلى العموم، يبقى الأمر رهناً باللاجئين الأكثر اقتداراً على تحديد حاجات مجتمعاتهم، بل في بعض الأحيان قد تكون لديهم المهارات والخبرات الأفضل لتقديم الخدمات لهم.

سيساروا، مدينةٌ جبليةٌ صغيرة تقع في جاڤا الغربية على مبعدة لا تزيد على بضع ساعات بالسيارة عن جاكرتا العاصمة، وقد أصبحت خلال السنوات القليلة الماضية مأوى لأكثر من ٢٥٠٠ طالب لجوء ولاجئ، ومعظمهم من عرقية الهازار من أفغانستان وباكستان وإيران. وخلافاً لما هو الحال مع غيرهم من اللاجئين في إندونيسيا الذين غالباً ما يحصلون على الدعم من المجموعات الدولية والمحلية للمساعدة، يعيش اللاجئون في هذه المنطقة باستقلال كامل في مجتمعهم، ويعتمدون اعتماداً شبه كلي على مدخراتهم والحوالات المالية القادمة إليهم.

وبدأت حركة مبادرات التعليم بقيادة اللاجئين في إندونيسيا في هذه القرية الصغيرة بتأسيس مركز تعلم اللاجئين في سيساروا وأسسه في أغسطس/آب ٢٠١٤ أربعة رجال هزاريين لديهم خلفية مسبقة عن الإعلام والأعمال. وسرعان ما جذب المشروع انتباه الداعمين الخارجيين من أستراليا الذين أسسوا مجموعة سيساروا التعليمية المحدودة، وهي مجموعة غير ربحية تدعم المركز. وعلى

ضوء النجاح الذي أحرزه مركز تعلم اللاجئين، افتتح مركزان آخران للتعليم بقيادة اللاجئين في عام ٢٠١٥ بقيادة المجموعات المختلفة من اللاجئين الهزاريين، وهما تحديداً مركز عش التعلم للاجئين، ومركز تعلم اللاجئين. وأصبح الآن ما إجمالي عدده خمسة مراكز تعليمية تعمل في المنطقة، وهي مستقلة لكنها جميعاً تتبع النموذج الأساسي نفسه الذي أسسه مركز التعلم اللاجئين في سيساروا.

وإجمالاً تخدم مراكز التعلم الخمسة ما يقارب ثلاثمائة طفل من الفئة العمرية ٥-١٦ عاماً بالإضافة إلى أنها تقدم تعليم اللغة الإنجليزية للاجئين البالغين. ويقوم على إدارة كل مركز من هذه المراكز متطوعون لاجئون ممن يتولون الأدوار الإدارية والتدبيرية والتعليمية. أما من ناحية الرسوم المالية، فلا تفرض هذه المراكز إلا رسوماً معتدلة على أولياء الأمور، وعلى أي حال تأتي هذه الأموال بتبرعات من المجموعات الخيرية أو الأفراد في القطاع الخاص، وعادة ما تأتي من الخارج أو من مجتمعات المغتربين الذين يعيشون في إندونيسيا. وقد أسست بعض هذه المراكز علاقات قوية مع المدارس الدولية، ومجموعات المجتمع المدني في إندونيسيا. وغالباً ما يدعى أفراد المجتمع المحلي إلى تقديم الدعم للمدارس عن طريق إعارتهم مهاراتهم سواءً أكان ذلك في التوظيف أم الصيانة أو الأعمال الإنشائية، وغالباً ما يشارك أفراد المجتمع المحلي مشاركة مكثفة في اتخاذ القرارات ضمن المدارس من خلال الاجتماعات الدورية.

ومن ناحية المنهج الـدراسي، هناك تركيز خاص على اللغة الإنجليزية أنَّ اللاجئين يأملون إعادة توطينهم في دولة ناطقة بالإنجليزية أو دولة يستخدم فيها الناس اللغة الإنجليزية للتفاهم فيما بينهم. فإتقان اللغة الإنجليزية لن يسهل من تسريع عملية الاندماج مع المجتمع المضيف الجديد فحسب، بل ينظر إليها على أنها أساس في تعزيز فرص القبول لإعادة التوطين في المقام الأول. كما أنَّ استخدام اللغة الإنجليزية مهم للاندماج مع الغير، خاصة أنَّ الأطفال والمعلمين ليسوا كلهم (وإن كان أغلبهم) من العرقية الهازارية بل هناك طلاب آخرون من العراض وميانمار والسودان أيضاً.

وبالإضافة إلى توفير التعليم الحيوي للأطفال، تقدم هذه المراكز أيضاً الدعم لعدد من النشاطات الإضافية التي تفيد المجتمع اللاجئين الأوسع نطاقاً. وحسب المهارات التي يمكن للمتطوعين اللاجئين أن يقدموها، تدعم المراكز دروس اللغة الإنجليزية للبالغين والبرامج الرياضية إضافة إلى ورشات العمل الصحية القائمة على المجتمعات المحلية، وبرامج التشارك بالمهارات المهنية، ودروس الفنون، والأعمال اليدوية للاجئات.

ومن أهم النشاطات وأكثرها شيوعاً في مراكز التعلم كرة القدم التي تلقى شعبية كبيرة لدى كل من الطلاب والمعلمين على حد سواء. ولكل مركز مدرب يعقد جلسات تدريبية ويجري المباريات المفتوحة للنساء والفتيات إضافة إلى الرجال والفتيان أيضاً. وتمثل هذه النشاطات دور التجمعات المجتمعية لكل من المشاركين والمشاهدين ولا ينبغي بأي حالة من الأحوال التقليل من الفائدة التي يمكن الحصول عليها من خلال هذه النشاطات، وآثارها في تحسين الرفاه العقلي للمشاركين بها.

وإلى جانب مراكز التعليم، هناك في سيساروا عدد من المبادرات البارزة التي يقودها اللاجئون ومنها مجموعة دعم النساء اللاجئات في إندونيسيا التي تديرها امرأة شابة هزارية، وتركز هذه المجموعة على الحياكة وصياغة المجوهرات. كما تجري المجموعة ورشات العمل حول الصحة (بما في ذلك الصحة الإنجابية) والنظافة الشخصية والعنف الجنسي والقائم على الجندر وتنظيم الأسرة. وتبيع هذه المجموعة منتجاتها من المحيكات على بسطات في جاكرتا، وفي أستراليا من خلال منظمة غير ربحية مقرها العاصمة ملبورن.

ومن خلال هذه المبادرات التي يقودها اللاجئون، يجد المتطوعون قـدرة في تطبيق مهاراتهم، واستخدامها وممارسة التأثير في مجتمعهم المحلي، وفي الوقت نفسه يكسبون الخبرات التي قد يثبت فائدتها في تأمين التوظيف فور إعادة التوطين. وتقدم مراكز التعلم خدمة أخرى إذ تمثل تجمعات محورية للمجتمع لأن أفراد هذا المجتمع المحلي بـأمس الحاجة إلى مثل هذه الأماكن التي تقدم لهم نشاطات الاختلاط الاجتماعي والأنشطة المجتمعية إذ

عبد الله سلوواي

متطوعة لاجئة شابة تُعلِّم طلبتها في مركز تعلم اللاجئين في سيساروا، إندونيسيا.

تقدم هذه المراكز بنية وأملاً لحياة اللاجئين، وتعطيهم المجال لتحقيق المنافع الاجتماعية والصحية العقلية خاصة لمن يعيش في وضع مجهول المآل وفي ظروف صعبة.

وعلى خطى هذه النماذج في سيساروا نشأت أعداد أخرى من مراكز التعليم المشابهة في أواخر عام ٢٠١٧ في جاكرتا التي تعد حاضرة أساسية للاجئين الذين يعيشون في المجتمع المحلي في إندونيسيا.

دعم مبادرات القواعد الشعبية

تختلف درجة الدعم الخارجي المقدم لكل واحد من مراكز تعليم اللاجئين هذه إذ تتراوح بين من يتسلم المعونات المالية المؤقتة من المانحين في القطاع الخاص إلى المراكز التي تتلقى دعماً أكثر هيكلية يمتد لتوفير الإرشاد والتوجيه وتنمية القدرات.

وبالإضافة إلى تقديم التمويل من خلال جهود جمع التبرعات تقدم مجموعة سيساروا التعلمية المحدودة دعماً لمركز تعلم اللاجئين عن طريق ربط معلميه مع المدربين والمرشدين من خلال اللقاءات عبر الإنترنت، ومن خلال الدراسات الميدانية، كما أن المجموعة قدمت لهم أيضا آلات التصوير والتدريب الإعلامي لتتيح لهم توثيق جميع نشاطاتهم والمحافظة على ظهورهم وحضورهم في وسائط التواصل الاجتماعي. وكذلك القادة في المركز فقد كانوا على قدر كبير من الكفاءة في المشاركة المحلية والدولية (خاصة في أستراليا) ووسائل إعلامها وكان لديهم ظهور كبير في أروقة المغتربين في إندونيسيا وأستراليا وغيرهما من البلدان في العالم.

وهناك أيضا منظمة سيم سكايز (Same Skies)، وهي منظمة غير حكومية سويسرية-أسترالية تقدم الدعم لعش تعلم اللاجئين ومركز تعلم اللاجئين إذ قدمت تمويل بداية المشروع للمركزين، لكن هذه المنظمة تركز الآن جهودها على بناء قدرات المتطوعين اللاجئين في تطوير المشروعات ليحققوا قدراً أكبر من الاكتفاء الذاتي. وينفذ المتطوعون في منظمة سيم سكايز ورشات عمل لبناء قدرات موظفي المدارس حول موضوعات مختلفة منها تدريب المعلمين وحماية الأطفال والإدارة المالية وفضل النزاعات والإسعافات الأولية. وساعد ذك مدرستين على تحسين مستوى التعليم العام لديهما وتحسين قدراتهما الإدارية ما يقود في النهاية إلى توفير قدر أفضل من الخدمات وبناء المهارات لدى المتطوعين وتعزيز ثقتهم بأنفسهم.

وتقدم منظمة Same Skies أيضاً 'التوجيه' عن بعد من خلال الاجتماعات التي تعقدها عبر الفيديو لتحديد الحاجات في المراكز وتوفير الإرشاد اللازم والدعم لفريق المتطوعين، وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن توفير الإرشاد والتوجيه عن بعد يتسم بأنه منخفض التكلفة من ناحية، وهو اختيار استراتيجي من ناحية أخرى لأنه يتجنب تطلب الحضور المادي الدائم في المجتمع، وما يتبع ذلك من قيود مفروضة عليه. وكما الحال في المركز، يعمد المتطوعون اللاجئون في كل من عش تعلم اللاجئين ومركز تعلم اللاجئين إلى استخدام الاتصالات الرقمية بطريقة فعالة للمشاركة مع اللاجئين الآخرين بالإضافة إلى الجمهور المستهدف الأجنبي. وقد دعمت منظمة سيم سكايز هذه المبادرة عن طريق توفير بناء القدرات والإرشاد والتوجيه في التسويق الرقمي واستراتيجيات جمع التبرعات لتعزيز استقلالية المركزين واستدامتهما. ونتيجة ذلك، تمكن مركز تعلم اللاجئين ومركز عش التعلم للاجئين من بناء متابعة واسعة دولية ورفعها لجذب التبرعات من خلال حملات تمويل الحشود عن طريق الإنترنت.

وكذلك بدأت المؤسسات متعددة الأطراف مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توجيه نماذج المساعدة التي يقودها اللاجئون. فمن خلال صندوق الحماية الاجتماعية في ماليزيا بقيادة المفوضية، تقدم المفوضية الدعم لعدد صغير النطاق لمشروعات المساعدة الذاتية التي تطورها مجموعات اللاجئين وتنفذها. وقد قدم هذا الصندوق الدعم لثلاثمائة وعشرين مشروعاً بما فيها مشروعات در الدخل وبرامج التدريب على المهارات ومبادرات الخدمات المجتمعية مثل المراكز المجتمعية، والخدمات الرياضية، والقاعات الترفيهية إضافة إلى المآوي والرعاية النهارية.

ويبين اللاجئون المشاركون في مثل هذه المبادرة المجتمعية أن لهم القدرات الكبيرة في التجمع معاً من أجل التغلب على الصعوبات وتذليل العوائق التي يواجهونها وتحدي التصور السائد بأنهم عاجزون أو أنهم بحاجة دائمة إلى المساعدات الخارجية. ومن خلال مبادرات التعليم بقيادة اللاجئين في جافا الغربية والطريقة التي تدعمهم بها المجموعات غير الربحية الخيرية، يتبين فاعلية نموذج مساعدة اللاجئين هذا فهو يقدم التمكين ويبني اللدونة من خلال استخدام وتطوير رأس المال البشري الموجود ضمن مجتمع اللاجئين.

توماس براون
Thomas.brown@student.adelaide.edu.au
المدير القطري وباحث في أندونيسيا، منظمة Same Skies
www.sameskies.org

دروس من المنظمات الأهلية التي يقودها لاجئو الـ (إل جي بي تي كيو)

هيستر ك ڤ مور

يقدم عمل المنظمات الأهلية التي يقودها اللاجئون المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغيرو الجندر وثنائيو الجنس والمتحيرون (إل جي بي تي آي كيو) في نيروبي، كينيا، أفكاراً مستنيرة مهمة حول قدرة الهيئات الإنسانية على تأسيس شراكات فعالة تساعد في ضمان الوصول إلى الخدمات للجميع.

نشأت المنظمات الأهلية التي يقودها اللاجئون في جميع بلدان اللجوء للتصدي لمختلف القضايا التي تؤثر في فئات اللاجئين من السكان. وفي نيروبي، هناك منظمات يقودها لاجئون من الـ (إل جي بي تي* آي كيو)[1] وتعمل من أجلهم. وقد أثبتت هذه المنظمات أنها مصادر جيدة وَجِهَةٌ واعدة في تقديم خدمات الحماية القائمة على المجتمعات المحلية. وتُكمِّل مساهماتهم العمل الأوسع نطاقاً للهيئات الإنسانية. وعندما يخيم الغموض المالي على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تمثل هذه المنظمات قنوات بديلة لتقديم المساعدات لمجتمعات اللاجئين بتمويل من القطاع الخاص. وهذه المنظمات الأهلية إذ تضع تركيزها على التنمية العامة للمجتمعات المحلية، فإنّها تجمع بين النشاطات الاقتصادية والقضايا المتصلة بها القانونية والنفسية-الاجتماعية والطبية، فهي بذلك تروج للرفاه العام لمجتمعات اللاجئين وتضمن توفير استجابة شمولية لمسألة الاعتماد على الذات.

ويمكن للهيئات الإنسانية أن تشجع تنمية المنظمات الأهلية وتدعمها من خلال المناصرة الخارجية وبناء قدراتها عن طريق تطوير استراتيجياتها التنظيمية وإرشاداتها وتعزيز آليات المساءلة المالية والاستفادة من الشبكات والارتباطات مع المنظمات الشريكة المحتملة (بما فيها المنظمات الأهلية الأخرى التي يقودها اللاجئون). وفي الوقت نفسه، ينبغي للهيئات أن تبقى واعية ومدركة لضرورة تشجيع إقامة شبكة واسعة تضمن المنظمات الأهلية تضع في حسبانها تنوع مجتمعات اللاجئين لأنَّ صرف الانتباه عن الفواصل القائمة بين مختلف المجتمعات المحلية قد يجعل الهيئات في النهاية تدعم هيكليات القوى السلبية وتبعد الأصوات المهمشة أصلاً عن دائرة الاهتمام. ولا بد من تقديم تعريف واضح لطبيعة ودرجة مشاركة الهيئة مع منظمة المجتمع المحلي التي يقودها اللاجئون. فعلى سبيل المثال، هل ستعني تلك المشاركة أن تصبح المنظمة الأهلية شريكاً منفذاً أم هل تعني أن تعمل الجهتان معاً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة؟ ولا بد في هذا الصدد من مراعاة ثلاثة عناصر رئيسية هي الأولوية والشفافية والاستدامة نظراً لأهميتها في إقامة العلاقات المثمرة والمحافظة عليها.

وتنفذ المنظمات الأهلية التي يقودها لاجئون من الـ (إل جي بي تي آي كيو) برامج متنوعة متعددة للتعامل مع الحاجات الخاصة للـ (إل جي بي تي آي كيو). وتشتمل تلك البرامج على ما يلي:

صحة المجتمع المحلي: سخَّرت إحدى المنظمات الأهلية المهارات الطبية الموجودة أصلاً وتدريب أفراد المجتمع المحلي في سبيل توفير التدريب الصحة بقيادة اللاجئين لمجموعات من عملاء الـ (إل جي بي تي آي كيو) الذين قد يعانون من محدودية القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب التمييز. ومن ثمَّ، قاد عمال الصحة المجتمعية حملات للتواصل مع مجتمع اللاجئين الأوسع نطاقاً للتوعية بشأن مختلف القضايا مثل الصحة الجنسية (للأشخاص المعرضين للخطر أو المنخرطين في عمل الجنس كوسيلة للعيش) ولنشر المعلومات اللازمة حول الأمراض السارية (لمن يعيش في أماكن السكن المجتمعية) والرعاية الصحية ما قبل الولادة وبعدها (لنساء الـ إل بي كيو). ويحدد قادة هذه البرامج أيضاً شركاء الرعاية الصحية المناسبين ويؤسسون منظومات الإحالة ويعززونها.

الدعم النفسي-الاجتماعي: تدير إحدى المنظمات الأهلية جلسة إرشادية جماعية شهرية للاجئين الذين يعيشون مع فيروس عوَز المناعة البشرية. كما أقامت تلك المنظمة شراكات مع المستشارين الوطنيين من ذوي الخبرة في العمل مع أفراد الـ (إل جي بي تي آي كيو) ويعمل هؤلاء المستشارون على تيسير الجلسات وتدريب أفراد المنظمة للترويج لاستدامة البرامج. وهناك أيضاً الاستشارة الفردية التي تُقدَّم من خلال منظومة إحالة أقيمت بين المنظمة والمستشارين. وهناك منظمة أخرى تسعى إلى خفض الآثار السلبية للعزلة الاجتماعية بين لاجئي الـ (إل جي بي تي آي كيو) وتشجع تنمية المجتمعات المحلية من خلال برنامج التدريب المبني على مهاراتهم الرياضية والفنية.

الحماية القانونية: بما أنَّ الأمن المادي من أهم المسائل التي تعني جميع لاجئي الـ (إل جي بي تي آي كيو)، أقامت منظمة أهلية علاقة شراكة مع منظمة أهلية أخرى محلية مختصة بالمساعدة القانونية تقدم المساعدة للاجئين بمصاحبتهم إلى مراكز الشرطة وتقديم التدريب في المساعدة القانونية وتقديم مأوى الطوارئ وخدمات إعادة النقل.

مبادرات سبل كسب الرزق: يمثل تمكين لاجئي الـ (إل جي بي تي آي كيو) وتجهيزهم بمهارات سبل كسب الرزق جزءاً جوهرياً من استراتيجية شاملة للحماية. وهناك عدة منظمات أهلية تنفذ دورات تدريبية على سبل كسب الرزق للاجئي الـ (إل جي بي تي آي كيو) في مجالات تضم الحلاقة والإلكترونيات وتصليح الهواتف والخياطة وصناعة الخبز والصناعة الحرفية وتربية الدواجن.

وأهم ما في الأمر أنَّ هذه المبادرات تعتمد على المهارات والمواهب المتاحة لدى لاجئي الـ (إل جي بي تي آي كيو) كما أنَّها ترسل رسالة قوية للاجئين مفادها أنَّهم قادرون على المشاركة مع الهيئات وفقاً لشروطهم وأنه بمقدوره تولي زمام أمور قضاياهم. وعن أثر هذه المبادرات، يقول أحد اللاجئين:

"إذا بنيت قدرة المجتمع المحلي في المشاركة في هذه المشروعات، لن يكون عليها أن تقلق [كثيراً] لأنَّها ستتلقى الخدمات من أماكن أخرى غير الهيئات الإنسانية."

الهيئات الإنسانية: دعم المنظمات الأهلية التي يقودها لاجئو الـ (إل جي بي تي آي كيو)

قدَّم أحد قادة منظمات الـ (إل جي بي تي آي كيو) التي يقودها اللاجئون اقتراحاً بما يراه مناسباً لتقديم الدعم الأفضل لهذه المنظمات قائلاً:

"الخطوة الأولى أن نعترف أننا هنا. ما المانع من أن تمثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دور الجسر الواصل بين جميع المنظمات الأهلية، وانا لا أتحدث على وجه الخصوص حول المجموعات ذات التوجه الجنسي والجندري فحسب بل أتحدث عن غيرها من مجموعات أيضاً. نحن نتوقع أن تقدم لنا المنظمات دعماً أكبر لمشروعاتنا. وفي الوقت الحالي، ليس المال ما نريد من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بل الإرشاد. نحن نحتاج إلى الشبكات."

واقترح ذلك القائد قائلاً إنه على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ترسم استراتيجية دعم بعيدة الأمد لتسهيل قنوات التواصل بين مجتمعات اللاجئين والأطراف الأخرى مثل المنظمات المانحة التي تدعم مبادرات الـ (إل جي بي تي آي كيو). وفي نهاية المطاف، ينبغي لدور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يتمثل في بناء القدرات وتقديم الإرشاد والتوجيه العام للمنظمات الأهلية الناشئة.

واستجابة لاستبيان استقصاء الحاجات الحالية، لاحظت ثلاث منظمات أهلية للـ (إل جي بي تي آي كيو) في نيروبي ضرورة رسم استراتيجيات بعيدة الأمد بما فيها الخطط اللازمة لضمان استمرارية القيادة. وقالت أيضاً إنَّ هناك ضرورة لتطوير أطر مالية عامة لتوجيه البرامج ومبادرات الأعمال والمشروعات وإنَّه لا بد من تطوير إجراءات الإدارة المالية. ومن بين الحاجات المحددة الأخرى تطوير إجراءات للرصد والتقييم للمشروعات (إجراءات تتفق مع المعايير المرعية لدى المنظمات المهنية الأخرى) والتشارك مع المنظمات الأهلية الأخرى والهيئات الإنسانية بالممارسات المثلى والتوجيه حول رفع التقارير وكتابة طلبات المنح.

ولا بد من إشراك المنظمات الأهلية التي يقودها اللاجئون في الشبكات المهنية لتطوير هذه القدرات الداخلية. وبالاستفادة والتعلم من خبرات المنظمات الأكثر ترسخاً، يمكن للمنظمات الأهلية التي يقودها اللاجئون أن تحقق النمو وأن تحصل على الدعم وقد تتطور لتصبح شركاء في توفير الخدمات لمجتمعات اللاجئين. وينبغي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن توازن بين النتائج الإيجابية لهذا التطور مع ضرورة المحافظة على استقلالية اللاجئين وسيطرتهم على زمام أمور مبادراتهم. وينبغي لها أيضاً أن تدرس بعناية مسألة الدعم المالي وخاصة ما قد ينتج عنه من خلافات إزاء تفضيل تقديم الدعم لمنظمات أهلية معينة دون غيرها. فلذلك، لا بد من أن تكون عملية اختيار الدعم المالي متاحة للجميع وشفافة ويجب أن تراعي مواطن الاستضعاف الخاصة لمجتمعات اللاجئين. وكذلك يطلب قادة المنظمات الأهلية الحصول على دعم غير مالي مثل التدريب والتوجيه لتطوير قدراتهم.

وهناك من لاجئي الـ (إل جي بي تي آي كيو) ممن يعتقد أنه على المنظمات الأهلية أن تعمل كجسر بين مجتمعاتهم المهمَّشة ومجتمع اللاجئين الأوسع نطاقاً. «لماذا لا نتفاعل مع المجموعات الأخرى؟ لا أرغب في البقاء [استمرار العمل مع منظمتي الأهلية] فكلها تتعلق بالتوجه الجنسي والهُوِيَّة الجندرية. نريد أنَّ نكون لاجئين ضمن المجتمع الكلي.»

وعند تطوير الشبكات المهنية، يرتبط قادة المنظمات الأهلية بمجموعة واسعة النطاق من اللاجئين من غير الـ (إل جي بي تي آي كيو) بمن فيهم قادة المنظمات الأهلية الأخرى. وبالإضافة إلى إمكانية توفير قنوات لتوظيف لاجئي الـ (إل جي بي تي آي كيو)، هناك مجال لأن تصبح فيه هذه الشبكات المهنية منبار تُستَخدَم للحوار الاجتماعي وأدوات فعالة لتفعيل حقوق الـ (إل جي بي تي آي كيو).

الشبكات والتنوع

في نيروبي، يسطر على كثير من الهيكليات القيادية للـ (إل جي بي تي آي كيو) رجال مثليون. وهذا ا ما دفع اللاجئات الـ (إل بي كيو) إلى التعبير عن مخاوفهن من عدم تمثيلهن في هذه المنظمات أو في المنابر التي تُتَّخَذ فيها القرارات المؤثرة في مجتمعاتهن. «إن لم تكن ذكراً لا يمكنك التحدث. حتى في الاجتماعات، الفتيان يسيطرون. نريد تمكين المثليات».

ومع تنامي تأثير هيكليات المنظمات الأهلية، قد ينخفض معه الفضاء المتاح لأفراد المجتمعات المهمشة من التأكيد على أنفسهم في صناعة القرارات. وإضافة إلى ذلك، يزداد حضور المنظمات الأهلية بصفتها جهات للتحاور بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبقية اللاجئين، وهذا ما يؤدي إلى ظهور أخطار مثل احتكار هيكليات القيادة وإغفال تحديد حالات الاستضعاف وانعدام الثقة بين أفراد المجتمع المحلي والتشكيك بحضور الهيئات ومدى الدعم الذي تقدمه. وقد تصبح مجتمعات اللاجئين مستقطبة ومسيسة بفعل عوامل التغيير في القوى المتأصلة في العلاقات القائمة بين الهيئات الإنسانية وشركاء القطاع الخاص والمنظمات الأهلية خاصة عندما يتعلق الأمر بالدعم المالي. ولمواجهة ذلك، لا بد للهيئات (بما فيها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص) أن تبقى على وعي بالآثار الخلافية المحتملة لمشاركتها مع المنظمات الأهلية وأن تسعى للترويج للهيكليات القيادية المتنوعة للاجئين كما عليها أن تبقى على درجة من الحساسية في مراعاتها للعوامل الحركية الاجتماعية التي تحكم مجتمعات اللاجئين. ولابد من إدراك أنَّ الرجال المثليين أكبر عدداً نسبياً من بقية الأشخاص الـ (إل جي بي تي كيو) وأنَّهم يحصلون على التمكين من شبكة قوية من المنظمات العاملة معهم وأنَّهم أكثر قدرة على التعبير عن أنفسهم من البقية.

وتثير هذه القضايا مزيداً من التساؤلات حول مدى رغبة الهيئات الإنسانية في توسيع نطاق الشراكات مع المنظمات الأهلية التي يقودها اللاجئون. فلتمويل الهيئات الإنسانية للمبادرات القائمة على المجتمع آثار اجتماعية لم تكشف عنها الأبحاث بالكامل. تلك الآثار التي قد تحدث في العلاقات وعوامل التغيير في القوى وقد تحدد مخاطر العنف القائم على الجندر والتوجه الجنسي نتيجة عدم المساواة في توزيع رأس المال بين مجتمعات اللاجئين. وينبغي للهيئات أن تدرس بعناية آثار توفير الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم للمنظمات الأهلية، وعلى الأخص عليها أن تنظر في الآثار المحتملة الواقعة على المهمَّشين من أفراد ومجموعات. وكيف سيؤثر ذلك الدعم في العلاقات القائم بين اللاجئين وبين اللاجئين ومقدمي الخدمات؟ ما مدى احتمالية أن يزيد هذا الدعم من قدرة المجتمع المحلي على الاعتماد على الذات، أم هل سيؤدي إلى الترويج إلى هيكليات القيادة الضعيفة في تمثيلها للقاعدة وهل سيعني ذلك إعاقة تمكين المجموعات المهمَّشة؟

إنَّ نمو المنظمات الأهلية وأدوارها المتزايدة التي تمثلها في حماية اللاجئين لتجعل من زيادة التفاعل بين كبار الفاعلين بمن فيهم المنظمات الأهلية واجباً وضرورة. وعلى الهيئات أن تُقَيِّمَ الطرق الأمثل للاستفادة من الآثار الإيجابية للمنظمات الأهلية مع تجنب الآثار السلبية المحتملة للشراكة. وعلى الشركاء من القطاع الخاص والمانحين أن يعوا تأثيرهم ويبذلوا جهدهم في فهم القضايا التي تواجههم وتسهيل وصول المجموعات المهمَّشة للتمويل. فالفرصة المتاحة للعمل من كثب مع اللاجئين تحمل في طياتها واجب بذل العناية للنأي بالدعم عن أي استقطاب للمجتمعات المستضعفة والابتعاد عن الترويج لبعض القضايا على حساب البعض الآخر إذا كانت بالقدر ذاته من الأهمية.

هيستر ك ڤي مور *moore@refugepoint.org*
مستشارة في منظمة ريفيوج بوينت[٢] *www.refugepoint.org*
ومسؤولة مساعدة لشؤون إعادة التوطين في إنجمينا
www.unhcr.org

١. أصبح اختصار Trans* (تي*) مصطلحاً يشير إلى الهويات التي تضم مغيري الجندر وغير ثنائيي الجنس وغير المطابقين لأدوار الجندر.

٢. بنيت هذه المقالة على دراسة أعدتها المؤلفة لريفيوج بيونت بعنوان ('Disaggregating LGBTIQ protection concerns: experiences of displaced communities in Nairobi')

('معلومات بالتفصيل حول حماية الـ (إل جي بي تي آي كيو): خبرات مجتمعات المهجَّرين نيروبي')

البشر والحيوانات في مخيمات اللاجئين

بينجامين توماس وايت

هناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث عبر مختلف التخصصات للوقوف على فهم أفضل بأهمية الأدوار المتنوعة التي تمثلها الحيوانات في حياة الناس في مخيمات اللاجئين.

تمثل الحيوانات دوراً مهماً في الخبرات البشرية للتهجير القسري، يتجلى على وجه الخصوص عند إقامة المخيمات. فغالباً ما تبني المخيمات بما يراعي حاجة سكانها إلى الحيوانات، ناهيك عن إسكان البشر فيها، وهنا تظهر 'حظائر الماعز'، وأسواق الحيوانات لتصبح أهم السمات الهيكلية المميزة للمخيمات الصحراوية في الجزائر على سبيل المثال.[١] ويمكن للحيوانات الداجنة أن تمثل عدداً من الأدوار الاقتصادية والثقافية في حياة المخيم، كما تفعل الجمال في مخيم داداب في كينيا.[٢] وبطبيعة الحال، قد يؤدي تفاعل المهجَّرين مع الحيوانات البرية إلى ظهور مخاطر على الجانبين، ومثال ذلك التجمعات شبه الرسمية للاجئي الروهينغيا في بنجلادش التي وضعت اللاجئين حرفياً في مسار الفيلة.[٣] وقد يظهر ذكر الحيوانات عند الحديث عن المخيمات كما الحال عندما يتحدث الصحفيون عن الفئران والجرذان لتلخيص الظروف الصعبة التي تواجه اللاجئين، وقد يشير اللاجئون أنفسهم إلى الحيوانات بقولهم 'إنهم يعاملون كالحيوانات'. لكنَّ البحوث في هذا المجال ما زالت محدودة جداً. ولا يضم دليل أكسفورد لدراسات اللاجئين والهجرة القسرية إلا قليلاً جداً من الإشارات المرجعية العابرة إلى الحيوانات، أما في نشرة الهجرة القسرية فلا يوجد إلا مقالة واحدة على وجه الخصوص حول العلاقة ما بين البشر والحيوانات.[٤] وتركز الدراسات السابقة التي أدلى بها المزاولون في هذا المجال على أهمية الحيوانات لرفاه اللاجئين، لكنَّها غالباً ما تركز على الماشية.[٥]

وجاء هذا الموضوع المصغر في هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية لهدفين اثنين. الهدف الأول هو جذب انتباه المزاولين وصانعي السياسات إلى مختلف التفاعلات بين البشر والإنسان وتسليط الضوء على أهميتها في المخيمات بناءً على تجارب فريق دولي من المساهمين. أما الهدف الثاني فهو تحفيز إجراء مزيد من الأبحاث حول هذا الموضوع واقتراح بعض التوجيهات التي يمكن اتخاذها. وجاء هذا الموضوع بعد سلسلة من اللقاءات بتمويل من منظمة ويلكوم تراست (Wellcome Trust)[٦] بين المزاولين من المنظمات بما فيها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة أطباء بيطريون بلا حدود ومنظمة لجوء الفنون وباحثين أيضاً من مختلف المجالات بما فيها العمارة والتاريخ والجغرافيا، والعلوم الطبية البيطرية والبشرية. ثم أعقب ذلك سلسلة أخرى من الاجتماعات مع مجموعة مرجعية للاجئين، ويجري هذا الاجتماع الآن بالتعاون مع المجلس الإسكتلندي للاجئين.

وتطور المشروع من هذا البحث الذي قدمته على أساس دراسة حالة تاريخية، وهي دراسة مخيم في بعقوبة قرب بغداد حيث كانت قوات الاحتلال البريطانية في نهاية الحرب العالمية الأولى تؤوي قرابة ٥٠ ألف لاجئ من آسيا الصغرى (الأناضول).[٧] واصطحب اللاجئون آلافاً من الحيوانات الكبيرة مثل الخيول والبغال والبقر، والصغيرة مثل الضأن والماعز والمتناهية في الصغر مثل القمل. وبدأ تطبيق النظام الطبي على البشر مباشرة فور وصولهم، وذلك بالقضاء على القمل، كما بدأ في الوقت نفسه نظام الطب البيطري على الحيوانات التي تحتاج إلى المراقبة الدقيقة والعزل ومعالجة المرضى من الحيوانات. وكان للحيوانات التي وصلت مع اللاجئين آثر في تحديد مكان إقامة المخيم وشكله. وبنيت المحاولات البريطانية للترويج إلى نشاط الاقتصاد بين اللاجئين على أساس وجود الحيوانات بدءاً من استخدامها لمنتجات الألبان التجارية من خلال قطعان الناجين أنفسهم إلى استقطاب فرق العمالة البشرية والحيوانية التي وصل قوامها إلى قرابة ٢٥٠٠ رجل وألف ثور من أجل العمالة المأجورة خارج المخيم. وأصبح التنافس على رعي الحيوانات مصدراً أساسياً للاحتكاك والمشاحنة بين اللاجئين والمجتمع المضيف. وتضمنت الخطط البريطانية لإغلاق المخيم في ذلك الوقت تجميع دواب الحمل والجر والعناية بها لغايات نقل السكان البشر وإعادة توطينهم في أماكن أكثر ديمومة.

وتكرر كثير من تلك المشكلات في الحالات المعاصرة كما سنشرح لاحقاً في هذه المقالة، لكنَّها ليست إلا مجرد نقطة البداية. ولتحقيق فهم أفضل للأدوار التي تمثلها الحيوانات في حياة الناس في مخيمات اللاجئين، لا بد من إجراء مزيد من الأبحاث على نطاقات مختلفة (من الجزء إلى الكل) وعبر مختلف الموضوعات. ولا شك في أنَّ المقاربات البيطرية والطبية البشرية من الأماكن الواضحة للبدء بها لأنَّ هناك ارتباطاً بين الصحة البشرية والصحة الحيوانية من خلال الأمراض المنقولة من الحيوانات على سبيل المثال. لكنَّ هذه الارتباطات ليست مجرد ارتباطات طبية حيوية، فأعمال العلاج التي نفذت في مخيمات في كاليس ونيبال على يد المعالج النفسي العيادي في شبكتنا تبين أهمية الحيوانات الكبرى في الصحة النفسية والوجدانية للبشر. أما عن **مدى** أهميتها فتختلف من حالة لأخرى. ففي بعض الأحيان يعتقد الناس أنَّ منزلاً دون كلب ليس سوى مكان للسكن، أما لغيرهم من الأشخاص فقد ينظرون إلى أنّ وجود الكلب في البيت غير مرحب به بل

هو شيء فظيع. وسوف تؤثر الأهمية الثقافية المرتبطة بمختلف الحيوانات في الوضع النفسي العام للاجئين وفي حياتهم الاجتماعية والاقتصادية. وهذا بدوره سوف يساعد في فهم الطرق التي ينظم بها اللاجئون (أو يعيدوا تنظيم) الأماكن التي يقطنون بها بناء على حاجات حيواناتهم بدءاً بمأوى الحيوانات أو الحظائر المجاورة للمخيم نفسه. كما أنَّ المخيمات حتى الحضرية منها دائماً ما تكون موجودة ضمن بيئات طبيعية أكبر، كما تبين لوحة ديريك روبرتسون، إذ هناك ارتباط وثيق فيما بين العوامل البيئية التي تساهم في هجرة الإنسان والحيوان وتؤثر في خبرة الهجرة. وهذه اللوحة رسمها فنان شارك في الدراسات العلمية للهجرة وتشير إلى مختلف التخصصات التي يمكن أن تساهم في فهمنا لهذا الموضوع. ونرحب باستجاباتكم لهذه المرحلة الأولية لمشروعنا من المزاولين والباحثين في أي من المجالات المختلفة التي تتعلق بنا.

بينجامين توماس وايت
benjaminthomas.white@glasgow.ac.uk
جامعة غلاسكو /www.gla.ac.uk/schools/humanities

١. Herz M (Ed) (2012) *From Camp to City: Refugee Camps of the Western Sahara*, Lars Müller Publishers 302–303, 340–347
(من المخيم إلى المدينة: مخيمات اللاجئين في الصحارى الغربية)
٢. Rawlence B (2016) *City of Thorns: Nine Lives in the World's Largest Refugee Camp*, Portobello Books
(مدينة الشوك: عشر حيوات في أكبر مخيم للاجئين في العالم)
٣. International Union for the Conservation of Nature (2018) *Survey Report on Elephant Movement, Human-Elephant Conflict Situation, and Possible Intervention Sites in and around Kutupalong Camp, Cox's Bazar*
(تقرير دراسة استقصائية حول حركة الفيلة ووضع النزاع بين الإنسان والفيلة ومواقع التدخلات المحتملة في مخيم كوتوبالونغ وما حوله، بازار كوكس)
www.unhcr.org/5a9946a34
٤. Fiddian-Qasmiyeh E, Loescher G, Long K and Sigona N (Eds) (2014) *The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies*, Oxford University Press
(دليل أكسفورد للاجئين ودراسات الهجرة القسرية)
وأيضاً بيرن ب. وكلتي-هابر ك. (2015)، نشرة الهجرة القسرية العدد 49، 'الحيوانات والهجرة القسرية'
www.fmreview.org/ar/climatechange-disasters/beirne-keltyhuber
٥. See for example LEGS (2014) *Livestock Emergency Guidelines and Standards* (2nd edition) Practical Action Publishing
(دليل التوجيهات والمعايير الخاصة بالماشية في أوضاع الطوارئ)
www.livestock-emergency.net/resources/download-legs;
UNHCR/IUCN (2005) *Livestock-Keeping and Animal Husbandry in Refugee and Returnee Situations: A Practical Handbook for Improved Management* (رعاية المواشي والثروة الحيوانية في أوضاع اللاجئين والعائدين)
http://bit.ly/UNHCR-Livestock-handbook-2005
٦. 'Humans and animals in refugee camps', Wellcome Trust Seed Award in Humanities and Social Science 2016 [award reference 205708/Z/16/Z]
('الإنسان والحيوان في مخيمات اللاجئين' في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)
٧. White B T (2018) 'Humans and animals in a refugee camp: Baquba, Iraq, 1918–20', *Journal of Refugee Studies*
('الإنسان والحيوان في مخيم للاجئين: بعقوبة، العراق 1918-1920' في مجلة دراسات اللاجئين) http://dx.doi.org/10.1093/jrs/fey024

دور الثروة الحيوانية في العلاقات بين مجتمعي المضيفين واللاجئين

تشارلز هوتس

في جنوب السودان، نشأت التوترات عندما وصل اللاجئون بمواشيهم ما أحدث خللاً في العلاقات القائمة بين السكان المحليين والبدو الرُّحَّل. وكان فهم العلاقات بين المجموعات الثلاث ومواشيهم عاملاً رئيسياً في إيجاد الحلول.

أصبحت جمهورية جنوب السودان أحدث دولة في العالم في يوليو/تموز ٢٠١١ عقب انفصالها عن السودان بعد عقود من الحرب الأهلية. ومع ذلك، لم تُوضَّح حالة الحدود في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان توضيحاً تاماً في اتفاقية السلام التي مهَّدت الطريقة أمام استقلال جنوب السودان ومن ثم شهدت المنطقتان نزاعات عدائية مرة أخرى اندلعت في سبتمبر/أيلول ٢٠١١. وكان القصف الجوي والهجمات البرية سبباً في نزوح ما يقرب من ١٢٥ ألفاً من الأشخاص بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الأبقار والماعز والأغنام من ولاية النيل الأزرق بحثاً عن مأوى عبر الحدود في جنوب السودان.

ولم يكن من السهل العيش في أربعة مخيمات في إقليم مابان في ولاية أعالي النيل وكانت علاقات اللاجئين بالمجتمع المحلي شديد الكثافة السكانية صعبة ومتعبة يزيدها صُعُوبَةً الدور المهم الذي مثلته الحيوانات في النِّزاعات. لكنَّ منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من خلال الجهود التي تبذلها الدولة والحكومة المحلية واللاجئون والمجتمعات المحلية تمكنت من إبرام اتفاقيات بين مختلف المجموعات لخفض التوترات.

الناس وحيواناتهم

يبلغ عدد سكان إقليم مابان، وهو أكثر مجتمع مضيف في هذه المنطقة، ما يقرب من ٤٥ ألف نسمة[1] يعيشون في مجموعات

مخيم جيندراسا للاجئين، جنوب السودان

صغيرة من المساكن المبنية من الطين والقش مع وجود روابط وعلاقات وثيقة بين هذه المجموعات وفيما بينها وهذا ما يشكل ما يشار إليه في العادة بالقرى. وتربي جميع الأسر في إقليم مابان بعض الماشية في حدود بقرة إلى أربع بقرات، وما يصل إلى ستة خنازير، وما يصل إلى ثمانية من الأغنام والماعز، وما يصل إلى عشر دجاجات في حين أنَّ ثلثي الأسر في إقليم مابان تمتلك بقرة واحدة على الأقل. وتتمتع جميع هذه الحيوانات بحرية الرعي والاقتيات طوال النهار. وعلى الرغم من اقتصار سكان إقليم مابان في الاستفادة من مواشيهم ومنتجاتها على الاستهلاك الغذائي فقط، يمكنهم الاستفادة منها بطرقٍ أخرى مهمة. فعلى سبيل المثال، يمكنهم بيعها نقداً أو مقايضتها في حالات الطوارئ كما تعد عنصراً مهماً في المساعدة في المهر الذي تدفعه عائلة العريس إلى عائلة عروس ابنهم المستقبلية. كما تستخدم الماشية أيضاً بالإضافة إلى النقود في دفع التعويض في حالات الإصابات أو القتل أو الموت بسبب الحوادث التي قد يتعرض لها أي فرد من أفراد المجتمع المحلي. ويستخدم سكان إقليم مابان قطعاً صغيرة من الأراضي الزراعية تبعد عن مساكنهم نصف كيلو مترٍ أو أكثر لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل الزراعية تجنباً للأضرار التي قد تجلبها الماشية التي تعيش معهم في القرى أو حولها.

وبحلول منتصف عام ٢٠١٢، قُدِّرَت أعداد الماشية التي جلبها اللاجئون من ولاية النيل الأزرق في السودان إلى إقليم مابان بحوالي ١٠٠ ألف رأس من الأبقار، و١٥٠ ألف رأس من الأغنام والماعز على الرغم من أنَّه بحلول نهاية العام كان ما يقرب من نصف ماشية اللاجئين قد نفقت بسبب الإرهاق من الرحلة الطويلة الشاقة الإضافة إلى عدم اعتياد الماشية على الظروف المناخية الرطبة في إقليم مابان. وفي حين يأتي معظم اللاجئين في إقليم مابان من مجموعات لغوية متعددة من ولاية النيل الأزرق في السودان، أتت مجموعة اللاجئين من إنجيسانا بأعداد كبيرة من الماشية. في إنجيسانا، يعتمد السكان على الماشية في الزراعة والنقل، وفي الحصول على الألبان واللحوم في المناسبات الخاصة وكمصدر للنقد في حالات الطوارئ كما يستخدمونها لتسهيل أمور الزواج، وفي دفع التعويض وبدل الضرر في حالات الإصابات أو القتل الخطأ بحق الآخرين كما أنَّ الماشية بالنسبة لهم رمز للنفوذ الاجتماعي.

يتبع سكان البدو المبورورو وهي مجموعة فرعية من الناطقين باللغة الفولانية في السودان أسلوب حياة يعتمد على الترحال اعتماداً كاملاً إذ ينتقلون بين ولاية النيل الأزرق وجنوب السودان وأثيوبيا المجاورة بحثاً عن الرعي. وتصل جماعات المبورورو إلى إقليم مابان ومعهم الأبقار والأغنام والماعز في بداية موسم الجفاف في نوفمبر/تشرين الثاني ثم يعودون إلى اتجاه الشمال في مايو/أيار وذلك لأنَّ ماشيتهم لا يمكنها احتمال الأمطار الغزيرة التي تهطل في ذلك الوقت. وتستخدم جماعات المبورورو ماشيتهم بطرق تشبه كثيراً طرق استخدام سكان إقليم مابان وإنجيسانا ولكنهم يعتمدون عليها في الغالب الأعم اعتماداً كلياً في بقائهم. ومع عدم وضوح الوضع السياسي عقب

استقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١، ربما دخل بضع مئات من جماعات المبورورو إلى جنوب السودان في الفترة ما بين نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ وهو عدد أقل بكثير من المعتاد لكنَّ أعداد ماشيتهم ما زالت أكبر بكثير من أعداد ماشية سكان إقليم مابان المحليين وتكاد تقارب في العدد الماشية التي يملكها اللاجئون.

وفي مارس/آذار ٢٠١٤، قدرت منظمة أطباء بيطريون بلا حدود-ألمانيا أعداد رؤوس الماشية التي يملكها السكان المحليون في إقليم مابان بحوالي ٢٠ ألف رأس من الأبقار، و٤٠ ألف رأس من الأغنام والماعز، و٢٠ ألف رأس من الخنازير وقدرت أعداد ما يمتلكه اللاجئون من ولاية النيل الأزرق بحوالي ٥٠ ألف رأس من الأبقار، و٨٠ ألف رأس من الأغنام والماعز؛ وأعداد ما تمتلكه جماعات المبورورو البدو بحوالي ٥٠ ألف رأس من الأبقار، و٥٠ ألف رأس من الأغنام والماعز.

مصادر التضامن

رغم التنوع اللغوي والثقافي للشعوب الأصليين في ولاية النيل الأزرق في السودان وإقليم مابان في جنوب السودان، ما زالت هناك أواصر ثقافية متقاربة تجمع بينهم ثم إنَّ الحرب الأهلية الطويلة في السودان كانت سبباً لتعزيز التضامن بين هذه المجتمعات نظراً لما لاقوه من معاناة جراء هذه الحرب. أمَّا عن موقف سكان إقليم مابان الأصليين إزاء جماعات المبورورو فأفضل ما يمكننا القول عنه إنَّه 'موقف حذر' إذ يتميز سكان إقليم مابان بأنَّهم متحفظون في أنفسهم، ولا يتحدثون غالباً لغات محلية أخرى، ويتحركون ويتنقلون بحرية، فحياتهم مثيرة للإعجاب ولكن غالباً ما تنتشر الشائعات حول أسلوب حياتهم.[٢]

ومع ذلك، تعد جماعات المبورورو مصدراً مهماً للحليب لسكان إقليم مابان الذين تنتج أبقارهم قليلاً من الحليب أو لا تنتج شيئاً أصلاً خلال أشهر الجفاف. وتبيع جماعات المبورورو الحليب في الأسواق المحلية وتستخدم النقد الذي تحصل عليه من البيع في شراء بعض حاجاتهم الأساسية التي لا تكفيها ماشيتهم أو حتى الأبقار الإضافية. كما يدفع البدو للحكومة المحلية والمجتمعات المحلية المال مقابل حقوق الرعي في المناطق التي تعبرها.[٣]

مصادر النِّزاع

مجتمع مابان المضيف وجماعات المبورورو: تخضع ترتيبات الرعي بين جماعات المبورورو والسكان المحليين لإقليم مابان إلى ترتيبات تنظيمية حسنة منذ أمد بعيد. وتتميز الحيوانات التي يملكها البدو الرُّحَّل اعتماداً أساسياً بأنها قوية البنية ولكنها مثل بقية الحيوانات قادرة على نشر الأمراض المعدية في المجتمعات التي تمر بها. ومع ذلك، يدرك سكان إقليم مابان المحليون أنَّ المبورورو يسبقونهم في مسألة الرعاية الصحية لمواشيهم خاصة فيما يتعلق بمتابعة المطاعيم كما يسبقون اللاجئين أيضاً في هذا الأمر بل، ولذلك لا يلقي السكان المحليون بالاً لخطر الأمراض.[٤] وما ينذر بعواقب أوخم من ذلك بالنسبة لجماعات المبورورو هي الآثار السياسية المترتبة على استقلال جنوب السودان إذ تحدث مسؤولو جنوب السودان من حين لآخر عن منع عبور جماعات المبورورو من السودان إلى جنوب السودان وشككوا في ولائهم السياسي مشيرين إلى أنَّهم يمثلون خطراً أمنياً. ومع ذلك، حتى أواخر عام ٢٠١٤، اعتبر جنوب السودان أنَّ حقوق الرعي التي تدفع أجورها جماعات المبورورو مهمة لدرجة كبيرة وفرصة لا ينبغي تفويتها أو الاستغناء عنها ومن ثم فقد استمرت جماعات المبورورو في حركتها وانتقالها دون أي عوائق إلى حدٍ ما.

مجتمع مابان المضيف واللاجئين: رغم تعاطف سكان إقليم مابان مع اللاجئين من ولاية النيل الأزرق، كان لتزايد أعداد اللاجئين بوفودهم بهذه الأعداد الغفيرة هم وحيواناتهم أثر في ظهور التوتر بين المجتمعين. والمشكلة الأشد خطراً التي سببها اللاجئون فور وصولهم هي ما أحدثته ماشية اللاجئين وحيواناتهم من أضرار في محاصيل سكان إقليم مابان. وطابع الكفاف الذي تتميز به الزراعة في هذه المنطقة يعني أنَّ فقدان هذه المحاصيل سوف يؤدي إلى المخاطرة بنقص الغذاء. وكان تدهور مناطق الرعي المشتركة الخاصة بالماشية ومصادر المياه في مابان مصدراً لسخط سكان إقليم مابان ويزداد هذا السخط ازدياداً طردياً مع زيادة أعداد حيوانات اللاجئين. ومما زاد الطين بلَّة ما فعله اللاجئون من تقطيع فروع الأشجار لاستخدامها كعلف للماشية وتقطيع الأشجار لاستخدامها كوقود. وازدادت حالات سرقة الماشية على المستوى المحلي وغالباً ما يلقى باللائمة في ذلك على اللاجئين.

لقد جاء مشروعي الذي مولته منظمة أطباء بيطريون بلا حدود-كندا ونفذته منظمة أطباء بيطريون بلا حدود-ألمانيا ليركز على ماشية اللاجئين إقراراً بأنَّ خسارة هذه الثروة الحيوانية نتيجة المرض سوف يؤدي إلى استحالة استئناف اللاجئين لطريقتهم في الحياة بعد انتهاء الحرب.[٥] ومع ذلك، فإنَّ استياء السكان المحليين - وهم على حق في جزء كبير من ذلك الاستياء - دفعنا - نحن ومعظم المنظمات الأخرى - إلى تضمين الفئات السكانية من السكان المحليين الأصغر بكثير كمستفيدين جنباً إلى جنب مع اللاجئين. وقد حدث ذلك

بطرق مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، حُفِرَتْ آبار على مستوى القرى، وأُنشِئَتْ العيادات الطبية، ومراكز تلقيح الحيوانات، وبرامج العلاج. كما اشترت منظمة أطباء بيطريون بلا حدود الأغنام والماعز ثم تولت سلخها لتقليل الضغط السكاني الذي تسببه هذه الحيوانات ثم وزعت لحومها على السكان مع التركيز على الفئات السكانية الأكثر استضعافاً.

ومع ذلك، ازدادت حدة التوترات وبدأت المجتمعات المحلية تفرض غرامات باهظة على اللاجئين الذين دمرت حيواناتهم المحاصيل.[٦] وأسفرت المشاجرات التي جرت بسبب الإضرار بالمحاصيل عن ما يصل إلى ٢٠ قتيلاً. ونتيجة لذلك، بحلول منتصف عام ٢٠١٣، وبالاتفاق المتبادل، نقل اللاجئون قطعانهم إلى مناطق رعي ذات كثافة سكانية قليلة تقع على بعد ٦٠ كيلو متر من مخيمات اللاجئين. وكان لهذا الاتفاق نتائجه المحمودة بصفة عامة إذ أصبحت الحيوانات تنتج القليل من الحليب -إن وجد- لذلك حرصت عائلات اللاجئين على عدم تفويت هذا القدر الحليب فأصبحت حيواناتهم ترعى بعيداً عن المخيمات في منطقة مخصصة لهم من خلال الاتفاق مع المجتمعات المحلية لإقليم مابان ما حَدَّ كثيراً من التوترات. ووُضِعَتْ بروتوكولات لحل النِّزاع في هذه المناطق. ففي قرية قفة الجديدة على سبيل المثال، عندما سببت بعض الحيوانات بأضرار على بعض المحاصيل، فُرِضَتْ غرامة على مالكها. وخُصِّصَتْ أوقات محددة لحيوانات السكان المحليين ثم بعد ذلك حيوانات اللاجئين لورود الماء وذلك في المناطق ذات موارد المياه القليلة. وتشير النتائج الإيجابية إلى أنَّه ينبغي منح أولوية أعلى للتفاوض على مثل هذه الآليات في أوضاع اللاجئين/المواشي الأخرى وذلك في المراحل الأولى من الأزمة.

اللاجئون والمبوررو: يشوب العلاقات بين اللاجئين والمبوررو سوء الظن وعدم الثقة. وقد أدى استخدام الخرطوم للميليشيات المحلية لقمع المتمردين في أجزاء مختلفة من السودان إلى انتشار الشك بين اللاجئين إزاء الوحدات العسكرية غير النظامية للمبوررو في ولاية النيل الأزرق. وتفادياً للمشكلات بين اللاجئين وجماعات المبوررو، أصدرت السلطات المحلية في جنوب السودان عام ٢٠١٣ تعليمات للمبوررو بالمرور غرب مخيمات اللاجئين عند الانتقال لدخول جنوب السودان. وبذلك، تكون جماعات المبوررو قد احتفظت بحقها في العبور والمرور وفي الوقت نفسه ما زالت الحكومة والمجتمعات المحلية تستفيد مما يدفعه المبوررو لحقوق الرعي والتجارة مع البدو بالإضافة إلى تقليل الفرص لحدوث النِّزاعات بين الطرفين.

الخلاصة

لسوء الحظ، هذه العلاقات معرضة بدرجة كبيرة إلى التبدل والتحول في ظل هذه الظروف السياسية والعسكرية. وعندما اندلعت الحرب الأهلية في جنوب السودان في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، سرعان ما أقحمت المنافسات المتجددة والشكوك اللاجئين والمجتمعات المضيفة في إقليم مابان في نزاع غير متوقع. وعلى الفور، عُلِّقَتْ المساعدات الغذائية التي تصل إلى المخيمات لأسابيع ما أدى باللاجئين إلى سرقة الغذاء والحيوانات وقابلهم السكان المحليين بالانتقام والثأر ونتج عن ذلك مصرع كثير من رعاة الماشية. ونتيجة لذلك، عاد الجنود المحاربون في ولاية النيل الأزرق إلى مخيمات اللاجئين لحماية أسرهم وذويهم وفي الوقت نفسه شكَّلت المجتمعات المحلية مليشيات لحماية أسرهم وذويهم أيضاً.

وتتسم علاقات اللاجئين مع المجتمعات المضيفة بالتعقيد ووجود الماشية في هذه العلاقات يزيد الأمر سوءاً. وفي حين أنَّ التوترات والنزاعات أمر محتوم وأنَّ إيجاد التوازن في ظل ظروف صعبة أمرٌ محفوفٌ بالمخاطر، يمكن إيجاد ترتيبات مدروسة جيداً وحلول تسوية ودية لتخفيف هذه التوترات. وتمنحنا السرعة التي وُجِدَتْ بها الحلول ونُفِّذَتْ بفعالية في جنوب السودان في عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ الأمل في أن يتكرر ذلك مرة أخرى في إقليم مابان كما يمكن أن يتكرر ذلك في أوضاع مشابهة في أماكن أخرى. وستبقى المعرفة بالثقافات المعنية بما في ذلك الاطلاع المستنير بالعلاقة بين الناس وحيواناتهم مفتاح فهم احتمال نشوب النِّزاع ومدى ملائمة الحلول الممكنة.

تشارلز هوتس *hootsca@yahoo.com*
قائد فني في شؤون المواشي، منظمة استكشاف آفاق جديدة في الزراعة *www.cnfa.org*

١. وفق إحصاء عام 2008 لجنوب السودان.
٢. مثال ذلك الصيت الذائع عن المبوررو بأنَّهم يمارسون السحر والشعوذة.
٣. وفق التقارير، بلغ ذلك ما يعادل خمسة آلاف دولار أمريكي عبر إقليم مابان في موسم الجفاف لعامي 2012-2013.
٤. يشتري البدو المطعومات غالباً من السودان ويطعمون بها حيواناتهم، والاعتماد على هذه الحيوانات إلى هذه الدرجة يجعلها بمنزلة بوليصة التأمين لهم. وعادة ما ينقطع سكان المابان المحليون في الأوقات العادية عن إمدادات المطعومات نصف سنة كاملة ولا يمتلكون قدرات التبريد اللازمة لتخزين المطعونات ولذلك لم يعتد هؤلاء الناس على تطعيم الحيوانات.
٥. عمل المؤلف في مقاطعة مابان من يونيو/حزيران 2013 لغاية مايو/أيار 2014 وانتهى البرنامج في أغسطس/آب 2014. لمزيد من المعلومات حول وضع لاجئي مابان، انظر مدونة المؤلف
http://bit.ly/animalspeoplepathogens02082016
٦. بلغت الغرامات ما يعادل ألف دولار أمريكي لكل حالة حول مخيم يوسف بتيل.

الخيليات العاملة في مخيمات اللاجئين

باتريك ج بولوك

تقدم مخيمات اللاجئين فرصاً جيدة للتعاون بين المنظمات الإنسانية ومنظمات الرفق بالحيوان بما فيه منفعة للمهجَّرين وحيواناتهم العاملة.

تشير التقديرات إلى وجود ما يزيد على مائة مليون من الخيليات العاملة التي تضم الخيول والحمير والبغال في أجزاء من العالم لا تتلقى الرعاية البيطرية الكافية: ٥٥ مليون حصان (٨٤٪ من إجمالي الخيول في العالم)، و٤١ مليون حمار (٩٨٪)، و١٣ مليون بغل (٩٦٪). وتوفر هذه الخيول، والحمير، والبغال وسائل النقل والطاقة الزراعية وربما تكون في كثير من الحالات مصدر الدخل الوحيد لأصحابها الذين يعيش كثيرٌ منهم في فقر. وتشير التقديرات إلى أنَّ نسبة كبيرة من سكان العالم تُقدَّر بـ ٥٠٪ يعتمدون على الطاقة الحيوانية كمصدرٍ رئيسي للطاقة المستخدمة في الزراعة والنقل.

وتعمل كثيرٌ من المجموعات والمنظمات غير الحكومية والأفراد على تحسين الظروف الصحية والرعاية للخيليات العاملة في جميع أنحاء العالم. ويتضمن هذا العمل توفير الرعاية البيطرية وتدريب الجراحين البيطريين المحليين ومالكي الخيليات. ومع ذلك، حتى يومنا هذا لا يتوافر سوى القليل من المعلومات عن أعداد الخيليات العاملة المرتبطة بالمُهجَّرين ومخيمات اللاجئين. ويسعى مشروع 'البشر والحيوانات في مخيمات اللاجئين' - من بين أمور أخرى - إلى تحديد أعداد الخيليات العاملة مع المهجَّرين كما يسعى إلى تحديد حاجات هذه الحيوانات من ناحية الكم والوقوف على التحديات التي تواجهها.

ومع أنَّ الخيليات السليمة صحياً والمرعية رعاية تامة تمثل أصولاً لمالكيها، فكثيرٌ ممن يملكون هذه الخيليات فقراء لدرجة لا تسمح لهم الوصول حتى إلى المعلومات المتعلقة بالرعاية الحيوانية وغالباً ما يعيشون بعيداً عن أي شكل من أشكال الرعاية البيطرية. وقد يكون هذا هو الحال على وجه الخصوص في الأماكن التي هُجِّرَ إليها الناس سواء أكان ذلك في مخيمات اللاجئين، أم التجمعات غير الرسمية، أو أماكن أخرى حيث يكون وصولهم إلى الرعاية البيطرية محدوداً أو معدوماً.

وفي عام ٢٠٠٣، ساهم حوالي ١٤ ألف حمار في نقل أسر المُهجَّرين بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية في مخيم أبو شوك للاجئين في دارفور في السودان. وبعد مرور ثمانية عشر شهراً، أُفيدَ أنَّه لم يبق منهم سوى ٢٣٠٠ حمار نجا من الموت. وأشارت جمعية حماية الحيوانات في الخارج إلى أنَّ ٨٤٪ من هذه الحمير ماتت جوعاً بسبب نقص الغذاء. وحتى هذه اللحظة، لم يُنشَر سوى عددٌ محدود جداً من الإرشادات التوجيهية والبروتوكولات للمساعدة في تحسين إدارة الأوضاع المماثلة لما حدث في السودان بصورة أفضل.

وفي البيئات ذات الموارد المحدودة، تأتي الحيوانات في المرتبة الثانية بعد البشر، ولعل ذلك منطقي. لكنَّ الأمر يختلف في أبو شوك، فكما أشار الطبيب البيطري تيس سبرايسون "نظراً لانعدام التعاون بين منظمات الإغاثة الإنسانية ومنظمات الرفق بالحيوان، لقيت الحمير حتفها دون داع وماتت بشقاء، وفقد مالكوها بموتها في كثير من الحالات وسيلتهم الوحيدة للانتقال أو لكسب قوت يومهم"[1] وفقدوا حبلاً مهماً من حبال النجاة لمستقبلهم خارج المخيم. وفي دارفور، تدخلت جمعية حماية الحيوانات في الخارج من أجل توفير الأعلاف والرعاية البيطرية الأولية واستطاعت الحيوانات المتبقية في مخيم أبو شوك أن تنجو من الموت المحقق. ومع ذلك، لا يتوافر لدينا سوى معلومات ضئيلة جداً عن أعداد الخيليات العاملة المستخدمة في السفر سواء من أم إلى مخيمات اللاجئين في أي مكان في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، لا نعرف الكثير عن مصير هذه الخيليات العاملة بعد وصول أصحابها إلى المخيمات.

ولما كان من المعترف به أنَّ فقدان اللاجئين لدوابهم يعني عدم ترجيح عودتهم إلى ديارهم،[2] فقد حان الوقت لعمل أي شيء لتحديد نطاق تهجير الحيوانات لنعرف مصيرها ووضع أطر مرجعية للاستجابة إلى وجود هذه الخيليات العاملة. وفي هذه السياق، تقع المنظمات الإنسانية في موقع مناسب للعمل مع منظمات الرفق بالحيوان نظراً لأنها تستخدم غالباً معدات متشابهة ولها مصلحة مشتركة في 'الصحة الواحدة'[3] (الجهد التعاوني للتخصصات المتعددة التي تعمل على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي للوصول إلى مستوى مثالي من الظروف الصحية للإنسان والحيوان والبيئة على حد سواء). وحتى الآن، لا يوجد سوى عددٌ قليل جداً من الأمثلة على ذلك[4,5]، ومع ذلك، تعد مخيمات اللاجئين فرصة كبيرة للمنظمات البيطرية ومنظمات الرعاية الحيوانية لإحداث تغيير طويل الأجل في حياة المُهجَّرين وحيواناتهم.وربما يمتد التعاون ليشمل تطوير ودمج وتقييم أدوات الفحص وطرق التشخيص المشتركة والأدوية واللقاحات وأنظمة المراقبة وسياسات الوقاية من الأمراض حيوانية المصدر وكيفية التعامل معها والسيطرة عليها.

ومع وجود هذه الأعداد غير المسبوقة من المُهجَّرين في العالم اليوم، يبدو أنَّه من المنطقي جداً افتراض زيادة أعداد الحيوانات التي تضررت هي الأخرى من عمليات التهجير هذه. ويتولى قسم دعم المعلومات والتنسيق الميداني في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مهمة تتبع أعداد الأشخاص الذين يضطرون إلى النزوح والهجرة كل عام وبما أنَّه يسهل التعرف على الخيليات وتحديدها فسيسهل تسجيل وجودها ومعرفة أعدادها. وما من شك في أنَّ تطوير أدوات الفحص البسيطة التي سوف تمكن غير البيطريين من معرفة ما إذا كانت الخيليات الموجودة معهم أو أي حيوانات أخرى بحاجة إلى التدخل البيطري أم لا سيكون مجدياً جداً في توفير فوائد رعائية بيطرية كبيرة إلى هذه الأعداد الغفيرة من الحيوانات المنسية ولمالكيها الذين يعتمدون عليها في جل شؤون حياتهم.

باتريك ج بولوك *Patrick.Pollock@ed.ac.uk*
محاضر رئيسي في جراحة الخيليات، جامعة أدنبره
www.ed.ac.uk

١. Sprayson T (2006) 'Taking the lead: veterinary intervention in disaster relief', *In Practice*, 28:1, p50
('الريادة: التدخل البيطري في إغاثة الطوارئ' في في الممارسة)
http://bit.ly/InPractice-SpraysonT-2006
٢. Andrzejewski J (2013) 'War: Animals in the Aftermath' in Nocella A J, Salter C and Bentley J K C (Eds) *Animals and War: Confronting the Military-Animal Industrial Complex*, Lanham, Md: Lexington Books
('الحرب: الحيوانات فيما بعد الحدث' في الحيوانات والحرب: مواجهة التعقيدات العسكرية والحيوانية والصناعية)
٣. Gibbs E P J (2005) 'Emerging zoonotic epidemics in the interconnected global community,' *Veterinary Record* 157, 673–679.
('الأوبئة المستحدثة حيوانية المنشأ في المجتمع العالمي المترابط' في السجل البيطري)
http://veterinaryrecord.bmj.com/content/157/22/673
٤. Alder M and Easton G (2005) 'Human and veterinary medicine', *The BMJ* 2005, 330:858
('الطب البشري والبيطري' في مجلة بي إم جيه)
www.bmj.com/content/330/7496/858
٥. Zinsstag J, Schelling E, Wyss K and Mahamat M B (2005) 'Potential of cooperation between human and animal health to strengthen health 5-systems', *The Lancet*, Vol 366 (9503) : 2142
('إمكانات تعزيز التعاون بين الصحة البشرية والصحة الحيوانية للمنظومات الصحية' في لانسيت)
http://bit.ly/Zinsstag-Lancet-2005

إيواء الحيوانات في مخيمات اللاجئين

لارا الشواورة

تمثل الحيوانات دوراً مهما في حياة كثير من الناس في وضع التهجير، وعلى المخططين للمخيمات ومديريها أن يراعوا حاجات الحيوانات ليضمنوا استمرار استفادة المهجرين منها.

تتمثل إحدى أهم التحديات التي تواجه الاستجابة في حالات الطوارئ بالتخطيط للدعم بعيد الأمد. لكنَّ الحيوانات في مخيمات اللاجئين لا تعاني من ضعف هذا الدعم فحسب، بل قد تلقى في بعض الأحيان الإهمال التام خلال الاستجابة الأولية. وليس ذلك مستغرباً، فلا شك أنَّ رفاه الإنسان له الأولوية على رفاه الحيوان، لكننا لا نستطيع أن ننكر أن الحيوانات أيضاً تساهم برفاه الإنسان.

وفي معظم حالات الطوارئ، يُحضِرُ اللاجئون حيواناتهم معهم إلى المخيمات، أو يبدؤون بشراء الحيوانات والتجارة بها بعد فترة وجيزة من وصولهم إلى المآوي الجديدة.[١] وفي المراحل الأولوية لحالات الطوارئ، قد يركن اللاجئون إلى الاعتماد كلياً على منظمات الدعم، ثم يسعون في الوقت نفسه للبحث عن طرق كسب أقواتهم. وتوفر الحيوانات مساهمةً مهمةً لسبل كسب رزق الإنسان، سواءً أكان ذلك لأهداف الرعي أم لمن يبيع الحيوانات ويشتري منتجاتها، ويتاجر بها، أو من يوفر العلف والخدمات الأخرى لها، أو من يستخدم الحيوانات للتنقل إضافة إلى نشاطات الأمن والثقافة، أو ربما تحتاج إليها العائلات التي تعتمد على الحيوانات كمصدر للغذاء والدخل. بل يُستَخدم الاستثمار بالحيوانات أيضاً كوسيلة لتوفير رأس المال المادي في غياب الوصول إلى المصارف والبنوك. ومن هنا، تتبين الأهمية القصوى للتعاون بين اللاجئين والمجتمع المضيف، والحكومة المضيفة، ومنظمات الدعم، وذلك من أجل توفير الرعاية اللازمة للحيوانات. ولا بد أيضاً من النظر في عدد من الجوانب المرتبطة بالمخيمات أو التجمعات البشرية من أجل ضمان ملاءمتها لإيواء الحيوانات، ويجب أن تضم تلك الجوانب على سبيل المثال الوصول إلى نقاط الشرب وأراضي الرعي والدعم البيطري وكلها من ضرورات صحة الإنسان والحيوان على حد سواء.

أهم الاعتبارات

يفهم اللاجئون أهمية الحيوانات في تأسيس حياتهم الجديدة في المخيمات ومن أمثلة تضحية اللاجئين بالمواد التي تمنح إليهم لبناء مأويهم أنهم يستخدمون تلك المواد في بناء مآوي الحيوانات من أجل أن يوفروا الحماية لها من الطقس المتقلب، ومن الحيوانات

المفترسة الأخرى، أو السرقة، وتتضمن تلك الأمثلة اللاجئين المقيمين في مخيم داداب في كينيا، والعائدين الأفغان في عام ٢٠٠٩ إضافة إلى البنجلاديشيين المهاجرين في عام ٢٠٠٩ بسبب نوء آيلة.

لكنَّ حقوق الأرضي مصدر دائم للقلق، لأنَّ اللاجئين، وكذلك النازحين داخلياً، لم تعد لديهم السيطرة على الأرض التي تشغلها حيواناتهم. ولذلك لابد من التخطيط المسبق، وحسن الإدارة، وتوفير سبل التعاون الجيد مع كل أصحاب المصلحة المعنيين لأنها كلها عناصر مهمةٌ في ضمان الوصول إلى الحلول العملية.

وهناك جانب آخر يرتبط بالتقاليد الثقافية المتعلقة بين تفاعلات الناس وحيواناتهم. فبعض الناس يفضلون إبقاء حيواناتهم داخل مناطقهم السكنية، بينما لا يحبذ غيرهم ذلك. كما أنّ لبعض الجاليات قواعدها الثقافية الخاصة ومحظوراتها في التعامل مع أنواع معينة من الحيوانات. وهذه المعلومات مهمة جداً إذا ما أريد بناء تجمعات بشرية ناجحة مع اعتبار تفضيلات المالكين لمواقع حيواناتهم.

ومن المهم جداً أيضاً عدم إغفال جوانب الجندر، والعمر، والوضع الصحي لأفراد العائلة الذين سيتولون رعاية حيواناتهم. فلو كان أفراد الأسرة هؤلاء ممن ينظر إليهم على أنهم مستضعفون، فعندها يجب أن تكون مآوي الحيوانات قريبة إلي مآوي البشر لتسهيل وصولهم إلى الحيوانات. وينبغي موازنة ذلك مع المخاطر المحتملة التي قد تقع على صحة الحيوانات بسبب قرب الحيوانات من مآوي البشر. ومن تلك المخاطر انتقال الأمراض من الحيوان إلى الإنسان.

وتؤثر الظروف المناخية في قرارات التصميم المتبعة بشأن إيواء الحيوانات. ففي المناخات الحارة لابد من توفير التهوية والظل الملائمين للحيوانات، أما البنى والهياكل محكمة الإغلاق فينبغي استخدامها في المناخات الباردة. وتتأثر السلامة الحيوانات أيضاً بموقع الهياكل التي تؤويها، ولذلك قد يكون من المناسب توفير أبواب قابلة للغلق لتلك المآوي في المناطق التي تمثل بها سلامة الحيوانات محوراً مهماً ومصدراً للقلق.

ومن بعض أمثلة مآوي الحيوانات ما توفرها المنظمات الخارجية ضمن الاستجابة الباكستانية لحالة الطوارئ على أعقاب زلزال ٢٠٠٥ فقد وضعت الماشية التي نجت من الزلزال في المآوي المجتمعية بعد تطعيمها من أجل منع انتشار الأمراض، وأسس برنامج جديدٌ أيضاً لإقامة حظيرة مصنوعة من الطين والرمل، والقش، وذلك من الأساليب المتبعة في الإنشاءات المقاومة للزلازل.

مأوى للحمير بناه بعض المقيمين في مخيم الزعتري.

ويقدم مخيم الزعتري في الأردن مثالاً مؤخراً حول إحضار اللاجئين لمختلف أنواع الحيوانات إلى مكان سكنهم. فبالنسبة لكثير من القاطنين، تمثل الطيور الداجنة التي اشتروها من سوق المخيم مصدراً للإحساس بالوطن لأن كثيراً من المقيمين اعتادوا على تربية تلك الدواجن في سوريا. حيث يحتفظ الناس بالدجاج كمصدر للغذاء والدخل، وقد يحتفظون بها أيضاً لتوليد إحساس من الألفة والرفقة. وتستخدم الحمير، والخيول لنقل الناس والبضائع. وبنى المقيمون أيضاً مآوي للحيوانات بقرب مأويهم باستخدام الورق المقوى وألواح القماش وهما من المواد المتاحة والمقدور عليها مالياً.

وقد تغيرت البنية الهيكلية لمخيم الزعتري، كما تغير تصميمه عبر الزمن مع نمو المخيم، وذلك ما يتيح للمقيمين الاحتفاظ بحيواناتهم، وبناء مآوي لهم. أمَّا في مخيم الأزرق الذي بني لأغراض خاصة، وهو ثاني أكبر مخيم للاجئين السوريين في الأردن فلا يسمح للمقيمين فيه بتشييد أي بناء إضافي، ولهذا السبب لا يمكن الاحتفاظ بأي حيوانات سوى الطيور لأنها لا تتطلب أي مساحات إضافية ضمن المآوي المتاحة.

التوصيات

نشر دليل المعايير والإرشادات في الطوارئ الخاصة بالماشية (LEGS) في أوضاع الطوارئ معايير وأسساً توجيهية لتصميم التدخلات المعنية بالثروة الحيوانية وتنفيذها وتقييمها.[٢] لكنَّ هذه المعايير لسوء الحظ لم تنفذ على أرض الواقع في حالات الطوارئ إما بسبب عدم وجود معرفة بها أو لعدم وجود التمويل اللازم أو لعدم وجود الوقت أو لمجموعة من هذه العوامل. لذلك، لابد من بذل جهود منسقة من أجل توعية المنظمات وعمال المساعدات وأصحاب العلاقة المعنيين وتعريفهم بهذه الأدلة وتقديم الاستشارات في الوقت نفسه للمستخدمين النهائيين حول كيفية تعزيز التطبيق العملي لهذه المبادئ التوجيهية.

وأفضل طريقة لتوفير المساعدة الملائمة للبشر والحيوانات بعد الكوارث هي من خلال تقديم المشورة للناس أنفسهم فهم في النهاية المستخدمون للمساحة والمالكون للحيوانات. ويعرفون تماماً المواد المطلوبة والضرورية لبناء المآوي المناسبة لحيواناتهم كما يعرفون التصميم المفضل لها، بل حتى أنَّ بعضهم قد يتمتع أصلاً بمهارات الأعمال الإنشائية والبناء.

ولا شك في أنَّ بناء مآوي الحيوانات المناسبة سيخفف من احتمالية حدوث المشكلات الصحية ضمن التجمعات. أما عن مستوى التخطيط المُسبَّق الذي يمكن فعله كمتطلبٍ من متطلبات مآوي الحيوانات في التهجير، فسوف يعتمد على طبيعة حالة الطوارئ والتعاون مع المجتمع المضيف. ومع ذلك، لابد من التركيز على رفع الوعي بين المالكين تجاه جميع القضايا المرتبطة بصحة حيواناتهم وحاجات مآويهم لأنَّ ذلك سيساعد المُهجَّرين في مخيمات اللاجئين على التعايش مع الحيوانات بطريقة مأمونة وسليمة والاستمرار في الاستفادة من التعامل مع تلك الحيوانات.

لارا الشواورة *l.alshawawreh@napier.ac.uk*
مرشحة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الهندسة والبيئة المبنية،
جامعة أدنبره نابير *www.napier.ac.uk*

١. يركز بحث المؤلفة أساساً على المآوي البشرية، ومع ذلك، ظهرت أدلة تفيد إلى أنَّ الحاجة لتأمين مأوٍ للحيوانات لا يقل أهمية عن الحاجات البشرية.
٢. www.livestock-emergency.net/download/1788/

فهم الخطر في التفاعلات البشرية-الحيوانية

سارة أوفتشارتشنك-غارستيتسكاه

من المهم فهم دور الحيوانات في حياة اللاجئين، ومن المهم أكثر فهم المخاطر المحتملة التي تنطوي عليها التعاملات بين الإنسان والحيوان والطرق الأفضل لخفض هذه المخاطر.

يمكن للحيوانات في مخيمات اللاجئين أن تُحسِّن من صحة الإنسان ورفاهه، فهي مصدر للغذاء وسلعةٌ تباع وتشترى لقاء الحصول على السلع الأخرى أو أداة استثمارية. ويمكن للحيوانات أن تكون مصدراً للراحة النفسية[1] فقد تساعد اللاجئين على المحافظة على هويتهم الثقافية وقد تساعد أيضاً في بدء اللاجئين لحياة طبيعية. ومثال ذلك اللاجئون السوريون في المخيمات في الأردن فهم على استعداد بأن يصرفوا جزءاً لا بأس به من دخلهم الشهري لقاء حصولهم على طائر يؤنسهم بزقزقته لأنَّ مثل هذا الطائر في الثقافة السورية هو الذي يحول المنزل إلى بيت دافئ. لكنَّ قرب المساحة بين الحيوانات والإنسان قد تكون مصدراً للخطر أيضاً، وهناك ضعفٌ عام يعتري فهم المخاطر التي تترتب على وجود الحيوانات في مخيمات اللاجئين.

ويقدم نموذجٌ للصحة العامة نشره في عام ١٩٩١ دالهغرين ووايتهيد مقاربةً لتوضيح المصادر المحتملة للمخاطر المترتبة بوجود الحيوانات في مخيمات اللاجئين.[2] ويبين هذا النموذج أنَّ حالات عدم المساواة في الوضع الصحي للناس تحددها سمات مجتمعة ثقافية وسياسية وبيئية واجتماعية وفردية إذ تؤثر هذه العوامل في كلٍ من المخاطر الماثلة أمام الفرد الذي يحتك بالحيوانات كما تؤثر في تعرضه للأمراض وقدرته على الوصول إلى المصادر الضرورية للاستشفاء.

البيئة السياسية/التنظيمية: على أوسع نطاق في هذا السيناريو، هناك المناخ الدولي والسياسي الوطني والحروب والصراعات التي تحدد طبيعة الحركة العالمية للناس ولحيواناتهم معهم (بمن فيهم المهجرون وأماكن بناء المخيمات) والسياسات المنظمات التي تدير المخيمات وتدعمها. وسوف يترتب على كل هذه الجوانب آثرٌ في الصحة البشرية والحيوانية كما أنَّ كفاءة إدارة التفاعلات البشرية والإنسانية والحيوانية ستعتمد على الهيئات والجهات الموجودة في الميدان ودرجة خبراتها في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، قد لا يكفي التطعيم وحده لمنع فاشيات الأمراض لدى القطعان (لأنَّ نجاح برنامج التطعيم يعتمد أيضاً على جوانب أخرى مثل تغطية برنامج التطعيم وتوقيته) لكنَّه على أي حال يمكن أن يخفف المخاطر.

البيئة المادية: يمكن للبيئة التي يسافر فيها الناس وبيئة المخيم نفسه أن تساهم في عبء المخاطر، ومثال ذلك مخيمات اللاجئين الأفغان التي أسست في أوائل عام ١٩٩٠على الحدود الغربية من باكستان فقد أقيمت في منطقة تضاريس هامشية فيها مسطحات مائية تشجع الملاريا. وبما أنَّ أفغانستان نفَّذت في السابق برنامجاً ناجحاً في السيطرة على الملاريا قبل الحرب السوفيتية الأفغانية، لم يكن لدى اللاجئين الواصلين إلى باكستان أي مناعة تجاه المرض. وهكذا، أصبحت العائلات القادمة مع حيواناتها والمخيمات التي ازداد عدد رؤوس الماشية فيها تعاني من انتشار أكبر للملاريا لأنَّ

الماشية قدمت مصدراً جاذباً للبعوض الذي يتغذى على الدم فزاد ذلك من تعداد البعوض.[٣] وعلى العموم، قد تتعرض الحيوانات التي تفر من أصحابها وتشرد منهم إلى أنواع جديدة من الأمراض التي لم تكن لديها أي مناعة تجاهها أو قد تنقل بنفسها أمراضاً تعرض الحيوانات المحلية لخطر الإصابة بها.

ويمكن للبيئة المبنية أن يكون لها أثرٌ في مستوى خطر التفاعلات البشرية الحيوانية. ونادراً ما يوضع في الحسبان موضوع حضور الحيوانات في تصميم مخيمات اللاجئين. ففي مخيم الزعتري في الأردن، على سبيل المثال، طور الناس طرقهم الخاصة من أجل تربية الدواجن وغالباً ما يكون عن طريق تحويل السكن البشري لهذا الغرض. وبعدم وجود هذه الفضاءات والمساحات المناسبة والمخصصة للحيوانات، قد تضعف خدمات الإصحاح ويرتفع خطر الإصابة بالأمراض للحيوانات ونقل بعض هذه الأمراض إلى البشر.

البيئة الاجتماعية: العوامل الاجتماعية المحددة لتعرض الشخص للخطر. ومثال ذلك أنَّ الثقافة والتقاليد والعادات الدينية تؤثر في كيفية ذبح الحيوانات وتحديد الشخص الذي يفعل ذلك وتحدد طريقة إعداد اللحوم واستهلاكها. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى تغير نوع خطر الأمراض المعدية والتعرض لخطر الإصابة الجسدية نتيجة التعامل مع الحيوانات.

وهناك المواقف والاعتقادات المتعلقة بالممارسات حول الحيوانات مثل التصورات الخاصة بكفاءة التطعيمات وهي تتأثر بالمجتمع المباشر أو الأسرة وقد يكون لها دورٌ في تحديد احتمالية مشاركة الشخص في السلوكات التي قد تخفض من الخطر. وإضافة إلى ذلك، قد يحتاج المرء إلى الاعتماد على الشبكات الاجتماعية (لغاية التمويل والحصول على المعلومات والاتصال بالأشخاص وغيرها) من أجل الوصول إلى المصادر مثل الرعاية البيطرية التي ستساعد أيضاً في خفض الخطر. ومن هنا يمكن للأفراد الذين يعيشون بالمخيمات مع العائلة الممتدة أن يحصلوا على المساعدة بأسرع مما يمكن لأي شخص أخر أن يحصل عليها إذا كان معزولاً أو إذا وصل مؤخراً إلى المخيم. ويمكن للدعم الاجتماعي أن يخفض من أثر فقدان الحيوانات وتحسين التعافي من الإصابة والأمراض الناتجة عن الحيوانات.

السمات الشخصية: من المحتمل أن يؤدي التوتر المرتبط بالإجلاء وبيئة المخيم إلى الإضرار بمناعة الحيوانات والبشر. وإذا ما امتدت فترات التوتر، قد يصبح البشر والحيوان أكثر عرضة لبعض أنواع الأمراض التي تحملها الأبقار مثل الحمى المالطية أو السل التي قد لا تمثل خطراً في الأوضاع الطبيعية. وتعتمد السمات الأساسية للمخاطر عل نطاق الحيوانات المحتفظ بها في المخيم وما إذا كانت الكلاب والماشية موجودة في أماكن قريبة بعضها إلى بعض أو قريبة إلى الإنسان على سبيل المثال وقد يؤدي ذلك إلى مخاطر على إصابة الإنسان ببعض أنواع الديدان الشريطية. وتزداد مخاطر الإصابة بوجود البقر التي قد تدوس على الناس أو تركلهم وكذلك الكلاب التي قد تعضهم. ويساهم في هذه المخاطر التي تجلبها الحيوانات المزاج العام للحيوان الفردي أو نوعه وسلالته واعتياد صاحبه على التعامل معه. وفي الوقت نفسه، يمكن لجندر الشخص وعمره وشخصيته وصحته أن تؤثر في هذا الخطر وتعدله. ومثال ذلك أنَّ النساء والفتيات في كثير من الثقافات مسؤولات عن المجترات الصغيرة (كالغنم والماعز) والدواجن في حين يتولى الرجال رعاية المواشي.

ويمكن استخدام النموذج المحدد آنفاً لوضع خرائط منهجية للمخاطر (والمنافع) المتأتية عن التفاعلات بين البشر والحيوانات في سياق الهجرة القسرية وتحديد كيفية خفض هذه المخاطر سواء على مستوى اتخاذ القرار بشأن موقع المخيمات أم في تصميمها أو في إنشائها وإدارتها أو على المستوى الفردي. ومع أنَّ هناك سياسات قائمة حول كيفية تقييم تلك المخاطر، تقدم الإرشادات التوجيهية والمعايير الخاصة بالثروة الحيوانية في أوضاع الطوارئ إرشادات شاملة وقوائم للتحقق و 'شجرات القرارات' المرتبطة بحماية المواشي خلال مختلف مراحل الاستجابة لحالة الطوارئ.[٤] وكذلك، وضعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دليلاً حول تربية المواشي والحيوانات، ويغطي الدليل موضوعات مشابهة لكنَّ تركيزه يقع على الماشية والدواجن.[٥] ولا تقدم معايير التخطيط للمخيمات التي قدمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أي توجيهات صريحة بشأن توفير مكان للحيوانات، لكنَّها تقترح أن تكون الأماكن المخطط لها أ) خالية من المناطق التي قد تزيد البيئة فيها من خطر انتشار الأمراض التي تحملها الحيوانات مثل الملاريا وب) أن تتيح مساحة للزراعة صغيرة النطاق.[٦]

ومراقبة الحيوانات التي تعيش في مخيمات اللاجئين أو فيها هي الخطوة الأولى في إدارة المخاطر. ويمكن أن يشارك في عد الحيوانات وإعداد التقييمات الصحية لها المتخصصين البيطريين المحليين إضافة إلى المتدربين في الكشف عن الأمراض من المنظمات البيطرية الدولية وغير الحكومية والمجتمعات المحلية المربية للحيوانات. ومع أنَّ تقييم المخاطر في تربية المواشي أمر مهم جداً، يجب على النماذج أن تتضمن أيضاً تحديد المخاطر الناجمة عن تعامل الإنسان مع الحيوانات الأخرى التي تعيش في المخيمات (مثل الكلاب والقطط والطيور التي قد تعيش في الجوار). وعلى نطاق أوسع، يمكن الاستعانة بالمتخصصين البيطريين في التخطيط لتجمعات اللاجئين وإدارتها لغايات تقييم الحاجات الأساسية وتنسيق الاستجابات المحلية التي قد تتضمن التثقيف حول الحيوانات وتوفير الخدمات للحيوانات مثل الغذاء والماء والمأوى والرعاية الطبية الأساسية.

سارة أوفتشارتشنك-غارستيتسكاه
owczarcz@liverpool.ac.uk
مرشحة لنيل درجة الدكتوراه علم الأوبئة والصحة السكانية ومعهد الخطر وعدم اليقين، جامعة ليفربول
www.liverpool.ac.uk/risk-and-uncertainty

١. Wells D L (2009) 'The Effects of Animals on Human Health and Well-Being', *Journal of Social Issues*, 65 (3)
('آثار الحيوانات على الصحة والرفاه الإنسانيين'، مجلة القضايا الاجتماعية)
https://doi.org/10.1111/j.1540-4560.2009.01612.x
٢. Dahlgren G and Whitehead M (1991) 'Policies and strategies to promote social equity in health', Institute for Futures Studies
('سياسات واستراتيجيات للترويج للمساواة الاجتماعية في الصحة')
http://bit.ly/Dahlgren-Whitehead-1991
٣. Rowland M and Nosten F (2001) 'Malaria epidemiology and control in refugee camps and complex emergencies', *Annals of Tropical Medicine and Parasitology*, 95 (8)
('علم أمراض الملاريا ومكافحتها في مخيمات اللاجئين وفي حالات الطوارئ المعقدة' في حولية الطب الاستوائي وعلم الطفيليات)
http://bit.ly/Rowland-Nosten-2001
٤. Livestock Emergency Guidelines and Standards
(الإرشادات التوجيهية والمعايير الخاصة بالثروة الحيوانية في أوضاع الطوارئ)
www.livestock-emergency.net
٥. UNHCR (2005) Livestock-Keeping and Animal Husbandry in Refugee and Returnee Situations
(رعاية المواشي والحيوانات في أوضاع اللاجئين والعائدين)
http://bit.ly/unhcr-livestock-handbook-2005
٦. UNHCR Camp planning standards (planned settlements)
معايير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الناظمة للتخطيط للمخيمات (التجمعات المخطط لها)
http://bit.ly/UNHCR-camp-planning

الصحة الحيوانية والبشرية في مخيمات اللاجئين الصحراويين

جورجيا أنغيلوني وجينيفر كار

هناك تحديات صحية في مخيمات اللاجئين الصحراويين في الصحراء الجزائرية تواجه الإنسان والحيوان معاً، ولا بد للاستجابات من أنَّ تعود بالفائدة على الطرفين معاً.

تقع مخيمات اللاجئين الصحراويين بالقرب من تجمع تندوف الجزائري وقد تجاوزت نطاق المخيمات إلى المدن منذ النُّزوح الجماعي للاجئين الصحراويين في عام ١٩٧٥ إذ عبر آلاف الأشخاص عقب النِّزاع في الصحراء الغربية الإسبانية سابقاً حدود الجزائر ودخلوها واستوطنوا في مخيمات اللاجئين. وبعد مرور أربعين عاماً، تُقدِّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد سكان المخيم بحوالي ١٧٣٦٠٠ لاجئ.[١]

ويكتنف كل حالة من حالات التَّهجير القسري الجماعي مجموعة فريدة من الظروف وينشأ عنها تحديات صحية مختلفة. ومع ذلك، يتوجه منظور المجتمع الإنساني الدولي وتركيزه وقت الأزمات على الإغاثة الإنسانية وعلى كل ما يتعلق بالبشر وحدهم. وهكذا، تكون حاجات البشر في وقت اشتداد الأزمة هي ما تحدد ملامح الاستجابات، إذ يعمل المجتمع الإنساني الدولي على توفير الغذاء، والماء، والحماية، والإصحاح، والرعاية الطبية للبشر. ولا يعني ذلك تجاهل وجود الحيوان بل لاحظنا أنَّ المنظمات الإنسانية تذكر ذلك في تقاريرها الرسمية وتقييم الحاجات. فعلى سبيل المثال، أشارت إحدى البعثات التابعة لجمعيات الصليب الأحمر في يونيو/حزيران ١٩٧٧ إلى وجود زيادة في أعداد الحيوانات في المخيمات الصحراوية عن السنة السابقة وأنَّ هذه الزيادة أتاحت فرصة إضافة اللحوم إلى الوجبات الغذائية بين الحين والآخر.

ويشير البحث الذي أجرته أليس ويلسون إلى اعتياد معظم اللاجئين الصحراويين في المنفى (منذ الطفولة أو في العهد القريب) على الحياة البدوية في المخيمات وعلى عملية التوطين التي ستنقلهم من حالة الترحال إلى حالة الإقامة وهو أمر مستحدث نسبياً بدأ في منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات.[٢] ومع ذلك، في أثناء التَّهجير الجماعي الأول، لم ينقل اللاجئون سوى عدداً قليلاً من الحيوانات، وبحلول العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ظلت ممارسة الرعي المتنقل محدودة لا سيما بسبب طبيعة البيئة غير المضيافة.

ولما كانت مخيمات اللاجئين مقامة في وسط الصحراء، فهي تحرم السكان من الأمل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ما يجعلهم يعتمدون كثيراً على المساعدات الدولية. وفي الواقع، لا يمكن لهؤلاء السكان ضمان بقائهم دون دعم في مثل هذه الظروف إلا من خلال ممارسات الترحال، لكنَّ طبيعة السكون وعدم الترحال التي تفرضها مخيمات اللاجئين تعرقل هذه الممارسات وتقيدها. ومع ذلك، يمكن القول إنَّ هذه الظروف أدت إلى ظهور استجابات جديدة يقودها اللاجئون بأنفسهم.

زيارة لعيادة الطبيب البيطري، مخيم اللاجئين الصحراويين.

الحيوانات ودورها في تغذية الإنسان

تشير الدراسات التي أُجريَت على الصحراويين إلى أنَّ وضع الطوارئ المزمن في المخيمات يعرقل حل المشكلات التغذوية المنتشرة، ويمكن إدراك هذا الوضع إذا ما تمعّنا في مكونات سلة الغذاء المعتمدة على السعرات الحرارية بدلاً من أن تعتمد على التنوع الغذائي. والسبب في ذلك أنَّ هذه المخيمات أقيمت أساساً لتكون مضافة مؤقتة للاجئين والهيئات الدولية على حد سواء، ولذلك لم توضع الآليات اللازمة لإقامة منظومات غذائية عالية الجودة. ونتيجة ذلك، أصبح انتشار حالات فقر الدم المتزايد في النِّساء في عمر الإنجاب من المشكلات الرئيسية التي تتصدر المشكلات الصحية في المخيمات. وتقود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التدخلات لتقليل أعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد وكذلك يعمل برنامج الأغذية العالمي على تحسين الوقاية من فقر الدم ومعالجة حالات الإصابة به بالإضافة إلى تقليل التقزم وسوء التغذية الحاد المنتشر بين الأطفال دون الخامسة، والنساء الحوامل، والمرضعات. ومع ارتفاع معدلات فقر الدم في المخيمات بنسبة تصل إلى ٣٩٪ في الأطفال و٤٥٪ في النِّساء في عمر الإنجاب، تصبح هذه التحديات أكثر إلحاحاً وصعوبة لعدم وجود تمويل مضمون، وذلك قد يؤدي بدوره إلى تقليل أعداد حصص الإعاشة وعدم كفاية المؤن التي تأتيهم عن طريق التدخلات مثل البسكويت عالي الطاقة.[٣] وبالإضافة إلى ذلك، تشير نتائج التقييم الذي أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مارس/آذار ٢٠١٨ إلى أنَّ عدد السكان يزيد عن ١٧٠ ألف وهو رقم أعلى بكثير من الموجود لديها في الإحصاءات الرسمية التي تقول إنَّ العدد ٩٠ ألفاً، ما يؤكد للمفوضية أنَّ هؤلاء السكان يعانون منذ أمد بعيد من ضعف الخدمات.

وعلى الرغم من اعتماد الصحراويين كثيراً على المساعدات الغذائية، لا يمكن تجاهل امتلاكهم للثروة الحيوانية التي مكّنتهم عبر قرون من الزمن من البقاء في الصحراء الغربية، وما زالت الثروة الحيوانية جزءاً لا يتجزأ من هويتهم الثقافية. كما أنَّ تربية اللاجئين للحيوانات تزيد من فرصة تناول الغذاء المُحمَّل بالبروتينات الحيوانية وتساعد في حل مشكلات سوء التغذية في المخيمات. ويوجد في المخيمات حوالي ٨٠ ألف رأس من الماعز والأغنام و٨٠ ألف رأس من الإبل. ويكاد غذاء الماعز والأغنام ينحصر على النفايات العضوية المنزلية بينما تُترَكُ الإبل لتقضي شطراً من حياتها في المراعي القريبة من مخيمات اللاجئين. ويعني عدم توافر المراعي المناسبة قلة فرص تربية أعداد كبيرة من الإبل للبيع ومن هنا تتبين أهمية الماشية (الإبل والماعز والأغنام) في مخيمات اللاجئين نظراً لمساهمتها الكبيرة في زيادة فرص الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

ولن تكون التكنولوجيا مشكلة أمام الجهود الرامية إلى تحسين تغذية الحيوانات من أجل دعم الإنتاج غير الكافي من الثروة الحيوانية (وهي حالياً غير كافية) والغذاء المعتمد عليها، فالإنتاج الحيواني لا يتطلب كثيراً من التكنولوجيات، ويمقدور اللاجئين أن يستفيدوا من المهارات التي يتعلمونها في المخيم فيما لو غادروه

في يوم ما. ويعد إنشاء مزارع أشجار البان الزيتوني أو كما يُعرَف باسم الشوع أو المورينجا واحداً من هذه المشروعات. وقد توفر المشروعات ذات التقنيات العالية مثل الزراعات المائية زيادة مؤقتة في الإنتاج الغذائي لكنَّها تتطلب مستويات أعلى من الاستثمار ومصادر من الطاقة غير المستدامة من خارج المخيمات. وهذه الأنظمة لا يمكن نقلها بسهولة، وهي معرضة للتلف بالإضافة إلى حاجاتها إلى الصيانة المستمرة الأمر الذي يعد صعباً في السياق المحلي لأنَّ هذه الأنظمة ليست جزءاً من الثقافة المحلية.

من المعروف عن اللاجئين الصحراويين قدرتهم على مقاومة الظروف، وتسامحهم الديني، كما أنَّهم يتمتعون بالمهارات التنظيمية وهم أبعد ما يكونون من خاملين. وهذا ما يفسر إقامة اللاجئين لعدة مشروعات من تلقاء أنفسهم منها مشروع مزارع أشجار البان الزيتوني في صحراء حمادة الذي تدعمه كثير من المنظمات غير الحكومية بما في ذلك منظمة أطباء بيطريون بلا حدود في إيطاليا وأفريقيا. وتتميز هذه الأشجار التي هي من فصيلة البقليات بقدرتها على النمو في ظروف شديدة الجفاف بالإضافة إلى فوائدها الكثيرة لكل من الإنسان والحيوان على حد سواء لاحتوائها على البروتين، وفيتامين ج، وعنصر الحديد، وغير ذلك من المغذيات الكبيرة والدقيقة كما توفر هذه الأشجار حلولاً مستدامة للتنوع الغذائي وإثرائه.

ولا شك في أنَّ وجود أعداد كبيرة من الحيوانات في المخيمات بحاجة إلى نظام بيطري محلي لضمان أفضل صحة ممكنة لكل من الحيوان والإنسان. ومنذ عام ١٩٩٦، تتولى المديرية البيطرية التي تضم الآن ٢٤ عاملاً صحراوياً الإشراف على إجراءات الذبح، وإجراء دراسات استقصائية بشأن الأمراض المنتشرة التي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان،[٤] وتقديم المساعدة العيادية لصغار المربين، ورفع الوعي بالممارسات الجيدة لإدارة الثروة الحيوانية بالإضافة إلى العمل على الوقاية من الأمراض المعدية. ومع أنَّ الموارد قد تكون محدودة، تبقى هناك رغبة قوية جداً في التعاون بين المنظمات غير الحكومية واللاجئين من أجل زيادة نطاق القدرات وزيادة الموارد إلى الحد الأقصى. فهناك بعض الأمراض مثل الحمى المالطية، والسل، وحُمَّى الوادي المُتَصَدِّع، وداء المشوكات، وسعار الكلب، وداءُ المُقَوَّسات وهي من أكثر الأمراض انتشاراً بين الإنسان والحيوان ولا بد من التصدي لعلاجها بتضافر الجهود بين الأطباء البيطريين والمنظمات غير الحكومية الطبية التي تقدم الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى البنية التحتية البيطرية، هناك مستشفى وبنية تحتية للمراكز الصحية البيطرية وستة مراكز صحية بشرية لخدمة المقيمين في مخيمات اللاجئين. ولا تقتصر الأمراض المرتبطة بالحيوانات على الحيوانات فحسب لكنَّ الحيوانات الأليفة قد تكون أيضاً مصدراً للعدوى ويُقصَدُ بهذه الحيوانات الناقلة للعدوى القطط والكلاب التي تتجول بحرية بين المخيمات ولا يقصد بها الحيوانات الداجنة. وقد أظهرت الدراسات التي أُجريت على السكان والقطط التي تعيش مع الصحراويين ارتفاع نسبة الأجسام المضادة التي تواجه طفيليات داء المقوسات لكل من الإنسان والقطط.

إنَّ تبني مقاربات مثل مشروع مزارع أشجار البان الزيتوني تفيد كلاً من الإنسان والحيوان وتقدم استجابة شمولية للظروف الاستثنائية كما الحال في مخيمات اللاجئين الصحراويين. وعند مراجعة سلة المواد الغذائية، لا بد من الانتباه إلى التحديات الخاصة بالثروة الحيوانية كما ينبغي للأنظمة الصحية في المخيمات أن تستوعب الظروف الصحية للإنسان والحيوان بهدف تعظيم نطاق الموارد المحدودة وتعزيز التعاون الفعال بين مختلف المنظمات غير الحكومية كما بين المنظمات غير الحكومية واللاجئين أنفسهم. وتعد مخيمات اللاجئين الصحراويين حالة استثنائية كما أنَّ أدوار الإنسان والحيوان داخل مخيمات اللاجئين جديرة بمزيد من البحث باعتبارها موضوعات ذات منظور أوسع نطاقاً.

جورجيا أنغيلوني *giorgia.angeloni@gmail.com*
منظمة أطباء بيطريون بلا حدود- إيطاليا
www.veterinarisenzafrontiere.it ونائب رئيس منظمة أطباء بيطريون بلا حدود-الشبكة الدولية
www.vsf-international.org

جينيفر كار *j.carr.2@research.gla.ac.uk*
مرشحة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة غلاسكو *www.gla.ac.uk*

تتقدم المؤلفات بالشكر إلى سارا دي ليلو وأليساندرو بروغليا للمعلومات التي قدموها لإثراء هذه المقالة.

١. UNHCR (2018) Operational Update: Algeria, 1 January–31 March 2018 http://bit.ly/UNHCR-Algeria-2018

٢. Wilson A (2014) 'Ambiguities of space and control: when refugee camp and nomadic encampment meet.' Nomadic Peoples 18 (1): 38-60. DOI: 10,3197 /np.2014.180104

(الغموض المكتنف للمساحة والسيطرة: عندما يلتقي مخيم اللاجئين بتخييم البدو الرُّحّل)

٣. WFP (2017) WFP Algeria Country Brief, August 2017

(إحاطة قطرية عن الجزائر- منظمة الأغذية العالمية- أغسطس/آب 2017) http://bit.ly/WFP-Algeria-2017

٤. الأمراض حيوانية المنشأ (zoonoses) هي أمراض يمكنها أن تنتقل من الحيوانات إلى الإنسان.

دراسة ميدانية حول الهجرة والتنوُّع

ديريك روبيرتسون

إذا تمعنا في رحلة الطيور المهاجرة، تبين لنا مستوى التعقيد ذاته الذي يسم التَّهجير البشري ويؤثر فيه.

أنا محظوظ لأنني قضيت حياتي في الأماكن البرية والجميلة أرسم الطيور. فأنا أعشق الطيور بأشكالها المجردة، وبتغريدها، وبسلوكاتها وبهجرتها. ولقد رسمت الطيور وشاركت في الدراسات العلمية حول رحلات هجرتها من المنطقة القطبية الشمالية وصولاً لأفريقيا. وفي عام ٢٠١٥، تقارير من شواطئ جزر البحر الأبيض المتوسط حول وصول أشخاص يائسين إلى الشاطئ، وعندئذ أدركت أن هذه الجزر هي نفسها الأماكن التي شاهدت فيها رحلات هجرة الطيور ورسمتها بنفسي. فهنا، في هذه الأماكن، أناس يبحثون عن ملاذ للبقاء على قيد الحياة سالكين مسارات السير نفسها التي تسلكها الطيور التي رسمتها.

وبعد ذلك، على مدار العام حدث أن سافرت إلى المملكة المتحدة وإلى أوروبا وعبر البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط. وفي أسفاري هذه، كنت أتحدث إلى اللاجئين والسكان المحليين والمتطوعين وكنت أرسم كل شيء أراه من أشخاص وأماكن وطيور. وتؤدي الطيور حسبما يقول علماء البيئة دور المؤشر البيئي المهم إذ يقول العلماء إنَّ التغيرات التي قد تطرأ على تعداد الطيور أو هجرتها تشير إلى حدوث تغيرات في البيئة يمكن أن تكون مصدر قلق خطير. والأمور معقدة ولكن ثمة دراسات أكاديمية ترى رابطاً يجمع بين التغير المناخي والنزاع والتحركات الهائلة للاجئين، فجميع هذه العوامل تؤدي بدورها إلى مزيد من الضغوط الاجتماعية والبيئية. وفي هذه الأنظمة، ينظر علماء البيئة إلى الطيور على أنَّها تشير إلى ما قد يحدث في عالمنا. فالطريقة التي نتعامل بها مع التغير المناخي والنزوح سوف تحدد هويتنا والمجتمعات التي سوف نعيش فيها لأجيال قادمة.

وفي أثناء أسفاري، عملت مدرساً للرسم في مدارس للاجئين في الأردن [انظر الصورة خلف الصفحة]، وشاركت في تنظيم الأنشطة الفنية للعائلات في فعاليات الترحيب باللاجئين في المملكة المتحدة كما شاركت في إقامة فعاليات المشاركة الفنية للأطفال غير المصحوبين ببالغين في مخيم 'الأدغال' في كاليه. وكان لكل فعالية من هذه الفعاليات طابعها الخاص وتركيزها المختلف. وفي الأردن، حاولت إبراز إمكانات التطور الشخصي والهوية الشخصية خاصةً لدى النِّساء والفتيات اللائي يعشن في مجتمع ذكوري. ففي المملكة المتحدة، حاولت مساعدة اللاجئين في جعلهم يشعرون بالاندماج والترحيب من خلال الرسم على الجدران رسومات قد تشعرهم 'بالوطن' والانتماء، وفي كاليه، أقمت فعاليات ساهمت في إشراك شباب من اللاجئين الذين ليس لديهم أي ثقة في أي أحد في التحدث إلى متطوعي الجمعيات الخيرية لمعرفة ما هم بحاجة إليه من ملابس وغيرها أو أي الخدمات يمكن تقديمها إليهم.

ولا يعمد مراقبو الطيور (ولا رسامو الطيور) إلى مراقبتها أو النظر إليها على الدوام، ولذلك عندما أجلس لأرسم الطيور الموجودة في المخيم وحوله أبحث عن الطيور ثم أرسمها. وكان المشهد مؤثراً أن نرى طيوراً مهاجرةً تحلق فوق أسوار تحتجز خلفها بشراً مهاجرين. لكنَّ عبورهم للبحار والحدود يثير جوانب أخرى للتشابه والمقارنة ومنها استجرار الأفراد اليائسين وافتراس الطيور المفترسة للطيور المتعبة الأصغر حجماً. فغالباً ما تهاجر الطيور والأفراد حسب جغرافية المكان إذ يختارون أقصر المعابر، والانتقال بمحاذاة حواف الجبال، والسفر انطلاقاً من مراكز التموين والإمدادات إذ وجد كلاهما أنَّ الأماكن التي أعدها لهم البشر لم توفر لهم المساحة الكافية، فعندما كنت في المخيمات غير الرسمية التي تُنصَبُ فوق أراضي القمامة، أو على حواف الحدائق، أو على أراض هامشية بين الطرقات، رأيت أشخاصاً وطيوراً أحضُروا في أماكن ضيقة ومزعجة بالكاد تؤويهم أو تمنحهم قدَراً مناسباً للمضي قدماً.

وفي عالم نواجه فيه قضايا وموضوعات تفرض علينا تحديات من الصعب التفكير في حلها، غالباً ما يكف الأشخاص عن التفكير ويغلقون عقولهم. لكنَّ الفن يمكنه أن يجمع الأفكار بطريقة تجعل الناس يعيدون النظر في هذه التحديات كرة أخرى. كما يمكنه أيضاً أن يستميل مشاعر الناس ويحثهم على تقدير المشاركة الإنسانية والتحديات المشتركة التي نحتاج إلى التصدي لها.

ديريك روبيرتسون derekart@btinternet.com
فنان الحياة البرية
www.creativepastures.com/migrations

ديريك روبرتسون

ما لون الطيور البلقاء؟

زار فنان الحياة البرية، ديريك روبيرتسون، عائلات للاجئين السوريين والفلسطينيين والعراقيين في الأردن وعقد مقابلات معهم. وقدَّم سلسلة من دروس الفنون للأطفال السوريين في درسة للاجئين تحدث فيها عن عمله الفني وعلاقة الفن بالبيئة والحيوانات والناس الذين يعيشون ويعملون في الطبيعة. "كان الأطفال يذكرون أسماء الألوان لي باللغة العربية ثم نكتبها في الرسوم التمهيدية. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، كنا نركب السيارة وننطلق إلى الصحراء وهناك كنت أجهز رسماً تمهيدياً لطيور الأبلق المهاجرة والمقيمة على اختلاف أنواعها."

تضاعفت أعدد السكان في الأردن في السنوات الأخيرة وأدت الضغوطات على مصادر المياه والاستخدام الجائر لها إلى تصحر بلدات الواحات. ويقاس هذا الأثر مباشرة بالتغير الهائل الذي حدث في تربية الطيور وتبعاتها على الطيور المهاجرة التي عليها الآن أن تعبر مساحات شاسعة من الأرض القاحلة.

انظر مقالة ديريك حول العلاقات التي تربط رحلات الطيور المهاجرة برحلات اللاجئين في الصفحة *83* من هذا العدد (ضمن الموضوع المُصغَّر حول الإنسان والحيوان في مخيمات اللاجئين).

تعزيز النشر وتعظيم الأثر: فرص التعاون مع نشرة الهجرة القسرية

إضافة إلى الموضوع الرئيسي حول الاقتصادات، يتضمن هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية أيضاً 'موضوعين مصغَّرين'. وفي كلا الحالتين، عملنا مع الباحثين لدعم نشر نتائج الأبحاث المرتبطة بمشروع معين بحد ذاته. وقد حظينا بتعاون مماثل مثمر مع كل من الأمم المتحدة والحكومات والشركاء من المنظمات غير الحكومية.

فإذا كانت منظمتك متقدمة (منفردة أو ضمن ائتلاف مع منظمات أخرى) بطلب للحصول على تمويل بشأن موضوع تعتقد أنَّ له علاقة بجمهور قرَّاء نشرة الهجرة القسرية، فنرجو أنَّ تنظر في إمكانية إدراج نشرة الهجرة القسرية في مقترحك وفي موازنتك. وهناك عدة خيارات لفعل ذلك سواء أكان ذلك من خلال الموضوعات المُصغَّرة مثل هذين الموضوعين أم من خلال موضوع رئيسي للمجلة.

وسوف نرحب بمناقشة ذلك الأمر معكم. يرجى مراسلة أسرة التحرير على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk